

حاشية
العلامة الشيخ
محمد الدسوقي المالكي على
شرح المحقق ابي الليث السمرقندي
على الرسالة العضدية للقاضي عضد
الدين عبد الرحمن بن احمد
المتوفى سنة ٧٥٦
نفع الله
به



وبهامشة حاشية العلامة سيدى محمد الحفناوى الشافى على شرح المذكور

(طابع وناشرى)

يوسف ضياء الدين واحمد نائلى وشركاسى

(معارف نظارت جليله سنك ٦٢٠ و ٩٢٨ نومرولى فى ٢٠ تشرين ثانى)
(سنه ١٣٢٠ تاريخلى رخصتنامه سنى حائر در)

جنبرى طاش جوارنده وزير خانى اتصالده ٢٥ نومرولى (شركت صحافيه عثمانيه)
مطبعه سنده طبع اولمشدر

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kisim: B. Vekâif
Yerleşim No: 869

١٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي كمل بشرف
الوضع شأن الاعلام وجل
ضماثرهم بادراك اسرار
افصح الكلام والصلاة
والسلام على الموصول به
اجل المعارف والمقطوع
بانه كمل مصدر الفضائل
واللطائف وعلى آله الابرار
وصحبه الاخيار (ام بعد)
فيقول العبد الفقير محمد
الحقناوى الشافعى لما تعلق
القلب بشرح العضدية
للامامة ابى القاسم على
السمرقندى بذات في كشف
نقاب مخدراته جهدى
حين الفتى افهام طلابه
بالاباء عن تمتع بحاسنه
محصوره لكون معانيه
في زوايا الماني عن بعض
الاذهان مقصوره فحطرتلى
ان اجع عليه ما تلقينه
من نفائس التقريرات
واقطفته من ثمرات المؤلفات
سالكا فيد سبيل الايضاح
لمسيس الحاجة في حل

المشكلات الى الافصاح وعلى الله الكريم اتوكل وباحبابه في انجاح المقصد اتوسل قوله (معنى)
الذى خص) اى لاجل تخصيصه لان الموصول وصلته بمعنى المشتق وترتيب الحكم على المشتق يؤذن بعلية
مامنه الاشتقاق فيكون في كلامه اشارة الى انه يستحق الحمد لافعاله كما يستحقه لذاته فان قلت ان الحكم لم يتعلق
الواجب وآثر التعبير بالموصول وصلته لان المشتق لم يرد ان شرعى باطلا قد فتوصل الى اتصاف البارى بعبده بذلك
وهكذا شأن كل مشتق ملائم لم يرد اطلاقه قوله (خص الانسان) معنى اختصاصه بما ذكر انفراده من بين العقلاء
ويطلق ايضا على عدم عموم المعنى لشئيين فاكثر فله معنيان والفارق دخول الباء في حيز الاول على الخصوص

عزيمه نوفا في ربايعه وشمس

حاشية الدسوقي على شرح الوضعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه
اجمعين (وبعد) فيقول العبد الفقير محمد الدسوقي هذه تقييدات تتعلق بشرح
العلامة السمرقندى على الرسالة العضدية استنبطتها من تقرير شيخنا العلامة ابى
الحسن على بن احمد الصميدى العدوى المالكى عليه سمحائب الرحمة والرضوان
آمين (قوله الذى خص) اى لاجل تخصيصه لان الموصول وصلته بمعنى المشتق
وتعلق الحكم بمعنى المحكوم عليه بمشتق يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق فيكون في كلامه
اشارة الى انه تعالى يستحق الحمد لافعاله كما يستحقه لذاته فان قلت ان الحكم لم يتعلق
بالمشتق بل بوصوفه قلنا الصفة والموصوف كالشئ الواحد واذا علمت ان هذا
الحمد واقع في مقابلة التخصيص ظهر لك ان الحمد مقيد لا مطلق وحينئذ فيتاب عليه
ثواب الواجب والفرق بين المطلق والمقيد ان الاول جد على مجرد الذات والثانى
جد على النعمة وليس المراد بالمطلق ما ليس واقعا في مقابلة شئ لان من اركان الحمد
الحمود عليه ولا وجود للماهية عند فقد بعض الاركان والمقيد افضل من المطلق
لانه بمنزلة اداء الدين الذى هو افضل من الصدقة وآثر التعبير بالموصول وصلته
دون المشتق لان المشتق لم يرد اذن شرعى باطلا قد فتوصل الى اتصاف البارى بعبده بذلك
وهكذا شأن كل مشتق ملائم لم يرد اطلاقه (قوله خص الانسان الخ)

معنى اختصاصه بما ذكر انفراده به من بين العقلاء والمراد بالانسان آدم يجعل
اللعهد الخارجى عند البيانيين او الذهني عند النحاة وعلى هذا فى كلامه من
المحسنات البديعية التلميح لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والمراد به افراد الحيوان
الناطق يجعل الالاستغراق وهو الظاهر اذ لا قرينة على العهد وعلى كل يلزم
عدم معرفة الملائكة والجن لاوضاع الكلام والكلمات قال العمادى ونقنم ذلك
والعهد عليه وهذا اللزوم كله مبين على ان التخصيص بالنسبة لغيره من العقلاء
اما ان اريد التخصيص بالنسبة لغير الانسان من الحيوانات العجم فلا يلزم ذلك
قال شيخنا الحنفى والذى يظهر ان المراد بالانسان آدم وان المراد بتخصيصه
بمعرفة ذلك ثبوت تلك المعرفة اولافلا ينافى ثبوتها لغيره من الملائكة والجن ثانيا
فان الملائكة علموا ذلك وعرفوه بانباء آدم لهم بامر الله له به وحينئذ فلا يصح ما التزمه
العمادى ان كان مراد عدم معرفتهم مطلقا اما ان اراد عدم معرفتهم اولاصح
ما التزمه كلامه وعلى هذا يجب ان يراد بتخصيصه بمعرفة اوضاع الكلام معرفته
لجميع الكلام الموضوع اى جميع اللغات اذ الظاهر ان الملائكة كانوا يعرفون
بعض اللغات قبل آدم اذ كانوا يسبحون المولى بانواع التسبيح وقال تعالى حكاية
عنهم اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء تأمل قال شيخنا الحنفى وهذا
كله اذا كان المراد بقوله خص الانسان بمعرفة اوضاع الكلام اى خصه بمعرفة مدلول
الكلام الموضوع على انه من اضافة الصفة للموصوف وفي الكلام حذف مضاف
اما ان جعلنا الاضافة حقيقية اى خصه بمعرفة وضعها الكلام لمعانيه اى انه الهمة
كيف يضع الالفاظ لمعانيها بناء على المرجوح من ان الواضع غير الله فلا مانع مما التزمه
العمادى اذ لم يثبت وضع من الجن ولا من الملائكة (قوله بمعرفة) اى علم بناء على

وفي حيز الثانى على الخصوص به والمراد بالانسان آدم على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام يجعل الام لا اله
لا للاستغراق وعليه فقيه من محسنات البديع التلميح الى قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها او المراد به افراد الحيوان
الناطق مجازا من اطلاق اسم الكلى على جزئياته وعلى كل يلزم عدم معرفة الملائكة والجن لاوضاع الكلام والكلمات
المشخصة بل انما يعرفان وضعها اجالا قال العمادى ونقنم ذلك والعهد عليه والذى يظهر ان المراد بالانسان آدم
وان المواد بتخصيصه بمعرفة ذلك وتمييزه بها ثبوتها له اولافلا ينافى ثبوتها لغيره من الملائكة والجن واولاده ثانيا
فان الملائكة قد علموا ذلك وعرفوه بانباء آدم لهم بامر الله له به فلا يصح ما التزمه العمادى ان كان مراد عدم
معرفتهم مطلقا اما ان اراد عدم معرفتهم اولاصح ما التزمه وذلك لا شبهة فيه حيث كان المراد معرفة

الكلام الموضوع اى الذى
وضعه الله اما ان اريد معرفة
وضع الكلام لمعانيه بالهام
من الله بناء على المرجوح
من ان الواضع غير الله فلا مانع
مما التزمه حيث لم يثبت وضع
من الملائكة والجن فتدبر
قوله بمعرفة) اى علم بناء
على التحقيق من ترادف
العلم والمعرفة وان اختلفا
عملا والباء داخلية على
المقصود وهو جائز كدخوله
على المقصور عليه باتفاق
العلامتين السعد والسيد
والخلاف بينهما انما هو في
القالب في الاصطلاح فذهب
السعد الى ان القالب فيه
دخولها على المقصور وذهب
السيد الى ان القالب فيه
دخولها على المقصور عليه
وشرح الاول بعدم الفرق

بين تعلق الباء بالتخصيص وما اخذ منه والقصور وما اخذ منه ونقل ملا الياس الكردى عن العصام ان الباء التى هي صلة
التخصيص وما تصرف منه لا تدخل الاعلى المقصور عليه فان جاء مظهره دخولها فيه على المقصور فقال السيد ضمن
معنى التميز وجهات الباء صلة المضمن وقدر للمضمن فيه صلة اخرى فيقال في نحو نخصك بالعبادة نيزك بها نخصصين
اياها بك اه وعلى قياسه يقال هنا ميز الانسان بمعرفة اوضاع الكلام نخصصا اياها به فعلمت من هنا ومما تقدم في القولة
السابقة ان في دخول الباء ثلاثة مذاهب وان الخلاف بين الملائتين انما هو في الباء المتعلقة بالقصور وما اخذ منه تأمل

قوله (اوضاع الكلام) الاضافة على معنى اللام وفي جملة من اضافة الصفة الموصوف تكلف بجعل الجمع بمعنى المفرد وجعله بمعنى اسم المفعول اي الكلام الموضوع والمراد بالكلام اما حقيقته اي اللفظ المركب او الكلمات مجازا من اطلاق الكل وارادة اجزائه وعلى الاول فعطف مبانيه (ع) اما على الكلام وحينئذ فيكون مفيدا

للموضعين الشخصي والنوعي
او على اوضاع وحينئذ
فيكون مفيدا للثاني فقط بناء
على ان المركب موضوع
وضعا نوعيا وهو الراجح
وقيل غير موضوع اكتفاء
بوضع المفردات وعلى الثاني
يتعين عطفه على اوضاع
وعليه فلا يستفاد منه الا

الوضع الشخصي والاحتمال
الاول من الثلاثة احسنها
لشموله للوضعين وعدم
تكلف التجوز في الكلام
ولا يخفى ما في ذكر اوضاع
وما بعده من براعة الاستهلال

وحيث كان في ذهنه ويصح ان يكون من اضافة حقيقة على معنى اللام والمراد المعرفة التصديقية اي خصه بالحزم بوضع الله كل فرد من الكلام المدلول الذي وضعه لا التصورية اذ ليس المراد انه خصه بحصول صورة الوضع في ذهنه ويصح ان يكون من اضافة الصفة للموصوف وهو ان كان فيه تكلف من جهة جعل الجمع بمعنى المفرد وجعله بمعنى المفعول الا انه هو الذي يؤيده قوله تعالى واعلم آدم الاسماء كلها وعلى كل حال فعبرة الشارح لا تقتضي الجري على القول الضعيف وهو ان الواضع غير الله لان تخصيص الانسان بمعرفة الوضع لا يستلزم كونه واضعا انما يلزم هذا لو قلنا ان المراد بمعرفة الوضع الهامه ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى وهذا وان كان كلام الشارح يحتمله الا انه غير متعين والمراد بالكلام اما حقيقته اي اللفظ المركب او الكلمات مجازا من اطلاق الكل وارادة اجزائه وعلى الاول فعطف مبانيه اما على الكلام وحينئذ فيكون مفيدا للوضعين الشخصي والنوعي والوضع الشخصي ما يتعلق بلفظ بخصوصه والنوعي ما يتعلق بكل ككل فعل وفاعل موضوع لثبوت الحدث للفاعل واما على اوضاع وحينئذ فيكون مفيدا للثاني فقط بناء على ان المركب موضوع وضعا نوعيا وهو الراجح وقيل غير موضوع اكتفاء بوضع المفردات وعلى الثاني يتعين عطفه على اوضاع وعليه فلا يستفاد منه الا الوضع الشخصي ولا يصح عطفه على الكلام لان الضمير راجع له فيلزم اضافة الشيء الى نفسه وايضا يكون تكرارا مع ما قبله (قوله مبانيه) جمع مبني

التحقيق من ترادف العلم والمعرفة وان كانا قد يختلفان عما يتعدى المعرفة لمفعول واحد والعلم لاثنين وقيل العلم مختص بادراك المركبات كادراك قيام زيد من نحو قام زيد والكليات كادراك معنى الانسان والمعرفة باللبسائط كادراك النقطة والجزئيات كادراك زيد وقيل تختص المعرفة بالادراك المسبوق بالجهل والعلم بخلافها ولذا يقال على الله عالم دون عارف وعلى التحقيق يكون عدم القول المذكور لعدم السماع لان صفاته تعالى كاسمائهم توقيفية والباء داخلية على المقصور وهو جائز كدخولها على المقصور عليه باتفاق العلامةين السعد والسيد والخلاف بينهما انما هو في الغالب في الاستعمال فذهب السعد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب السيد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور واما قول بعضهم

ان عبارة الشارح لا تقتضي الجري على القول الضعيف وهو ان الواضع غير الله لان تخصيص الانسان بمعرفة الوضع لا يستلزم كونه واضعا فاندفع ما زعمه البغدادي من ان في كلام الشارح اشارة لما ذكر كما افاده الاستاذ الكردي قوله ومبانيه (جمع مبني والمراد به الكلمات التي بنى الكلام عليها)

قوله (اصول كلمته) أي الكلام بمعنى اللفظ المركب فاضافة الكلمة من اضافة الجزء للكل وعلى احتمال تفسير الكلام بالكلمات يكون في الكلام استخدام كالا يخفى قوله وظروف (أي وجعل الحروف ظروف معاني الكلام أي بعد جعلها أجزاء للكلمة المركبة) ومنها الكلام وبهذا يجاب عن قول أبي البقاء في جعل الحروف ظروف معاني

والمراد به الكلمات التي بنى الكلام عليها (قوله اصول كلمته) أي الكلام بمعنى اللفظ المركب فاضافة الكلمة اليه من اضافة الجزء للكل وعلى احتمال تفسير الكلام بالكلمات يكون في الكلام استخدام كالا يخفى (قوله وظروف معانيه) أي وجعل الحروف ظروف معاني الكلام أي بعد جعلها أجزاء للكلمات وجعل الكلمات أجزاء للكلام وظاهره ان الكلام له معان مع أن له معنى واحدا وقد يقال ان أ ل في الكلام للاستفراق فجمع المعاني نظر الافراد للكلام والمعنى والمفهوم والمدلول شيء واحد بالذات مختلفة بالاعتبار فاوضح له اللفظ يقال له معنى باعتبار انه معنى من اللفظ وباعتبار دلالة اللفظ عليه يقال له مدلوله وباعتبار فهمه من اللفظ وادراكه منه يقال له مفهوم وبين المعاني والمباني الجنس اللاحق وهو اختلاف اللفظين المتجانسين في حرفين متباعدي المخرج ولا يخفى ما في الذكر الاوضاع وما بعده من براعة الاستهلال وهي ان يكون مطلع التأليف سواء كان نثرا أو نظما دالا على ما بنى عليه بتلويح تعذب حالوته على الذوق السليم ووجه التسمية ان الاستهلال معناه الابتداء يقال فعل كذا في مسهل الشهر أي ابتداءه والبراعة من برع الرجل اذا فاق أقرانه فمعنى براعة الاستهلال فوقان الابتداء أي أن الكلام المبدوء بالبراعة المذكورة فاق ابتداءه ابتداء ما لم يتدأ بها (قوله المشتق من مصدر الفضل والحكم) المشتق مأخوذ من الاشتقاق اما بالمعنى اللغوي وهو الأخذ وعلى هذا فالمراد بالمصدر محل الصدور فهو مصدر ميمي أي والصلاة على المأخوذ أي المخرج من محل صدور الفضل والحكم والمراد بالفضل الكرم والحكم جمع حكمة بمعنى العلم والمراد بمحل صدور الفضل والحكم ما قرئش أو العرب مطلقا ولا شك انهم أصل في الكرم والحكم لاستفادة العلوم الادبية منهم ولذلك كانوا ينطقون بالحكم أي الكلمات المؤثرة في القلوب ألا ترى الى قول بعضهم

ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعم لا محالة زائل
وبيت سبدي لك الايام ما كنت جاهلا * ويأتبك بالاخبار ومن لم تزود
وبيت ومهما يكن عند امرئ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم
وفي الحديث ان من الشعر حكما ويحتمل أن يكون شبه اخراج ذاته صلى الله عليه وسلم من قرئش باشتقاق الفعل أو الوصف من المصدر بجمع كثرة الافادة في كل

الكلام نظري يعرف بالتأمل
اه و بين المباني والمعاني
الجناس اللاحق وهو
اختلاف اللفظين المتجانسين
في حرفين متباعدي المخرج
قوله (والصلاة) كان
الاولى زيادة والسلام
للخروج من كراهة افراد
أحدهما عن الآخر ولعل
مذهب الشارح عدم كراهة
الافراد ثم رأيت في بعض
النسخ اثبات السلام قوله
المشتق (شبه صلى الله عليه
وسلم به بجمع كثرة الافادة
بالنسبة للمصدر لدلالته على
الحدث فقط ودلالة المشتق
على الحدث والزمان
والنسبة أو الحدث والذات
ولاشك انه صلى الله عليه
وسلم أكثر الوري افادة
وذكر المصدر ترشيح في
الكلام استعارة مصرحة
مرشحة ونقل عن حسن
جلي أن المراد بالمشتق
حقيقته وان اضافة المصدر
لما بعده بيانية أي المشتق داله

من مصدر هو الفضل والحكمة ان سلمت مصدريتها والمراد بالمشتق من ذلك أفعال التفضيل أي الأفاضل والاحكام من جميع الخلق وقيل المراد بالمصدر ذات الله التي صدر ويصدر عنها كل فضل وحكمة أي المشتق اسمه من اسم الله تعالى وعليه قوله وشق له من اسمه ليحمله * فذوالعرش محمود وهذا محمدا لكن في هذا القيل نظر لعدم ورود اطلاق المصدر عليه تعالى وقيل المراد به قرئش وبالمشتق المخرج أي المخرج من قرئش الذين هم محل صدور الفضل والحكم

لان المشتق اكثر افادة من المصدر لدلالته على الحدث والزمان والنسبة والحدث والذات ودلالة المصدر على مجرد الحدث وكذلك ذاته عليه السلام اكثر كراما وحكمة من قريش واستعار اسم المشبه بالمشبه واشتق من الاشتقاق مشتق بمعنى يخرج على طريق الاستعارة المصروفة التبعية وقوله مصدر ترشيح لها ويحتمل ان يكون المراد محل صدور الفضل والحكم النور المحمدي الذي خلق منه صلى الله عليه وسلم اذ لا شك انه محل لصدور كل شيء اوان المراد به الاوصاف الحسنة التي هي سبب للفضل والعلم كالصبر والتواضع والحلم وهو حينئذ مبالغة فلتماها فيه كانه اخذ منها على حد قوله تعالى خلق الانسان من عجل هذا ويحتمل ان المراد الاشتقاق الاصطلاحي لكن في الكلام حذف اي المشتق داله وهو افضل واحكم من كل انسان وقوله من مصدر الفضل على هذا الاضافة لليان اي مصدر هو الفضل والحكم فالفضل والحكم مصدران اشتق منهما اللفظ الدال عليه عليه الصلاة والسلام اي افضل واحكم من كل احد وانما كانت اضافة مصدر لما بعده على هذا لليان لان مصدر اعلم من الفضل والاضافة لليان هي التي يكون بين المضافين عموم وخصوص مطلق اما البانية فهي التي يكون بينهما العموم والخصوص الوجهي (قوله والحكم) جمع حكمة وهي العلوم الادبية الموافقة لشرع لا الشرعية اذ لا شرع اذ ذاك وعلى هذا الاحتمال الاول من ان المراد الاشتقاق اللغوي تأمل (قوله لمحاسن الافعال) من قبيل اضافة الصفة للموصوف كالذي بعده اي الافعال المحاسن بمعنى الحسنة والشم المكارم بمعنى الكريمة والمحسن جمع حسن على غير قياس اوانا جمع محسن بمعنى حسن كذهب ومذهب ومصدر ومصادر واعلم ان العمل ما كان ناشئا عن روية وتدبر فمن ثم كان خاصا بالعقل بخلاف الفعل فانه اعم فان قلت حيث كان الخاص بالعقل هو العمل كان الظاهر ان يقول لمحاسن الاعمال قلت اجيب بانه انما عدل للافعال لاجل براعة الاستلال لان الفعل من مباحثنا وايضا التعبير بالافعال اكمل للاشارة الى ان ما صدر منه حسن ولولم يتدبر فيه ويتروى (قوله ومكارم الشيم) جمع شيمة بمعنى الطيبة والخلق اي الجامع للطبائع والاخلاق الحسنة ففقه وصف للنبي بحسن احواله الظاهرية والباطنية (قوله الموصول بالفاظه) اي المرتبط بالفاظه وفي كلامه هذا براعة استلال لانه يشير الى انه يبحث في هذا الكتاب عن الموصول والمراد بالسعادة الظرف بخبر الدارين والمراد بانواعها الامور الموصلة اليها اعني مسائل العلم والمراد بالهدى الاهتداء الذي هو من اوصاف الشخص اي المرتبط بكلامه مسائل العلم الموصلة للسعادة اي ان كلامه عليه السلام لا يخرج عن مسائل العلم الموصلة للسعادة ولا هتداء الناس فاضافة الانواع التي هي بمعنى المسائل للسعادة اي الاسلام او الاهتداء

(لادني)

قوله والحكم جمع حكمة قال ابو البقاء وهي علم باحث عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كانت باحثة عن احوال الموجودات لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء والارض فهي الحكمة النظرية وان كانت باحثة عن احوال الموجودات بقدرتنا واختيارنا كالاعمال الصادرة من مثل الصلاة والصوم فهي الحكمة العملية انتهى ووجه النسبة كما نقله الكردي عن المولى نصر الله ان المقصود اولاً من الحكمة تحصيل الادراكات بالنظر فنسبت اليه والمقصود ثانياً تعلق الادراكات بالمسائل الباحثة عن العمل فنسبت اليه **قوله لمحاسن الافعال** الاضافة اليه كالذي بعده من اضافة الصفة للموصوف اي الافعال الحسنة والشم جمع شيمة وهي الخلق والعادة **قوله الموصول** في نسخة الموصول اي المعلق اهـ ملايلاس **قوله الهدى** اي الاسلام او الاهتداء

قوله محمد يدل من المشتق او عطف بيان عليه او خبر امتداد محذوف وقدم ذكر الصفات على العلم ليكون ذكره بعد اوقع في النفس لوجود التشويق اليه بذكر صفاته **قوله المذكور اسمه** قال ملايلاس اسمه في التوراة طاب وفي الانجيل ماحي اهـ ولعل تخصيصهما بالذكر لشدة انكار المتسكين بهذين الكتابين بمثة النبي الكريم والا فاسمه مذكور في غيرها ايضا فقد ﴿٧﴾ روى ابن عساكر عن كعب الاخبار ان آدم عليه السلام رآه مكتوبا

لادني ملايسة والعطف حينئذ من عطف المسبب على السبب (قوله المضمر) اي الخفي من اضمرت الشيء اخفيته (قوله في اشاراته) الاشارة هي تحريك العضو على وجه مخصوص والمراد باصناف الحكم مسائل العلم وحينئذ فالمعنى انه صلى الله عليه وسلم اخفي واودع في اشاراته وتحريك بعض اعضائه مسائل علمية بحيث ان الحاذق يفهم من اشاراته عليه السلام علوما فليست اشاراته عليه السلام عبثا ويحتمل ان يكون المراد باشاراته كلامه اي انه اخفي في كلامه انواع الحكمة فيكون اشارة للاحكام المأخوذة من كلامه عليه السلام بطريق الالتزام اي ان كلامه كانه يفيد احكاما بطريق الصراحة كذلك يفيد احكاما بطريق الالتزام فظهر لك مما قلناه ان اصناف الحكم مرادف لانواع السعادة (قوله والتقى) جمع تقاة واصلمها تقية واصلمها وقية والحاصل ان الاصل الاصيل وقية ابدلت الواو تاء فصارت قية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفاقصار تقاة والتقوى امثال الاوامر واجتناب النواهي ولها انواع ثلاثة التباعد عن الشرك والتباعد عن المعاصي والتباعد عما يشغل عن الله هذا هو اصناف التقوى وظاهر ان هذه اوصاف لا بعد فلا معنى حينئذ لكونها مضمرة في اشاراته عليه السلام ويجاب بأن المواد بالتقى ما يتق به اي ما هو سبب في التباعد وهو يرجع للعلم وحينئذ فالعطف مرادف (قوله محمد) يدل او عطف بيان من المشتق او خبر محذوف وقدم ذكر الصفات على العلم ليكون ذكره بعد اوقع في النفس لوجود التشويق اليه بذكر صفاته (قوله المذكور اسمه الخ) اي لا بهذا العنوان اذ اسمه في التوراة طاب وفي الانجيل ماحي وانما خصهما بالذكر لشدة انكار المتسكين بهما بعثته عليه الصلاة والسلام والشارح يشير الى انه كان ينبغي لهم الاذعان لنبينا بشهادة كتابيهما بعثته فان دفع ما يقال انه قد ذكره في القرآن ايضا واما الزبور فهو مواظب الاحكام فيه (قوله وعلى آله) هم في مقام الدعاء اتقيا المؤمنين وقيل كل مؤمن ولو عاصيا وقوله مظهر الحق اي محل ظهوره وهذا يدل على ارادة المعنى الاول لال لأن يراد بالحق خصوص الايمان ثم ان الحق مطابقة النسبة الخارجية للنسبة الكلامية وعكسه الصدق فهو مطابقة النسبة الكلامية الخارجية فالمطابقة في الاول تعتبر صفة خارجية وفي الثاني تعتبر صفة للكلامية (قوله ومبطل) اي محل بطلان اي خفاء الاباطيل فالمراد

لارباعي فذكر ان قري كل من مظهر ومبطل بضم الاول وقم الثالث كان مصدر الرباعي على حد قوله تعالى بسم الله مجراها ومرساها ومن قناهم ممزق وقول الشاعر الحمد لله عسانا ومصبحنا * في كونها مصادر ميمية وان اختلف المراد منها فان ما في الشارح المراد منه المكان وما في الامثلة المراد منه الحدث في الاولين والزمن

في الاخير وفي نسخة مظهرى ومبطل بضم الميم في كل وكسر الهاء الطاء وبالياء على صيغة الجمع وقول بعضهم ان الياء ثابتة ايضاً على جعلهما مصدرين غير سديد كما لا يخفى قوله (الا باطل) جمع باطل على غير قياس اذ قياسه بواطل قال في الخلاصة فواعل لفوع وفاعل * وفاعلام مع نحو كاهل * وما هنا من نحو كاهل قوله مظهر النجم الخ المراد بالنجم الاول النبات الذي لاساق له المقابل للشجر وهو النبات الذي ساق قال تعالى والنجم والشجر يسجدان وبالنجم الثاني الكوكب والمراد بالعلم الاول الجبل قالت (٨) الخنساء وان صخر التاتم الهداة به * كأنه

علم في رأسه نار * وبالثاني العلامة اي والصلاة والسلام على من ذكر مودة ظهور النبات في الجبل ومدة شهرة الكوكب في كونه علامة يهتدى به قال تعالى وبالنجم هم يهتدون وكتب بعضهم على قوله وما اشهر النجم في العلم اي في كونه علماً فانه علم بالقلبة على التزيا انتهى وبين العلمين والنجمين الجنس التام خطأ ولفظا وفي نسخة بدل العلم الثاني الظلم

وعليهما فينه وبين العلم الجنس اللاحق قوله فلما (اورد الفاء بعد بعده تقدير الاما او توهها لان الفاء بعد بعد مظنة لا ما فزلت اما المتوهمة او المقدرة منزلة المحققة قوله في الامصار) خصها بالذكر لكونها محلاً لظهور العلم وكتب غالباً (ظهور) اي

فاسود العين اسم جبل فكفى بعمدة اقامة عن دوام لؤمهم وبين النجمين والعلمين الجنس التام لفظاً وخطاً لاتفاق الكلمتين المنجاستين لاجمع الحروف والترتيب والشكل (قوله وبعد فلما الخ) يحتمل ان الواو للاستئناف والفاء زائدة والظرف معمول محذوف اي واقول بعدما تقدم لما شاغ الخ ويحتمل ان الفاء واقعة في جواب اما المتوهمة او التي نابت عنها الواو (قوله في امصار) جمع مصر وهو محل قسم النفي والفنائم وخصها بالذكر لانها محل ظهور العلم وكتبه غالباً (قوله وظهر هو بمعنى شاع وغاير في العبارة لدفع الثقل الحاصل بتكرار اللفظ وقوله ظهور الشمس اي مثل ظهور الشمس فهو تشبيه بليغ اي كظهور جزء من جزئياتها لان الشمس كلى والظاهر فرد من افرادها وان كان الكلى منحصراً فيه وقوله في النهار تأكيدياً فيهم بما قبله نظير سمعت باذن (قوله الرسالة) تنازعه شاع وظهر

كظهور فهو تشبيه بليغ قوله الرسالة المناسب لقول المصنف هذه الفائدة ان يقول الشارح (والمناسب) والفائدة وقد يقال انما ترك هذه المناسبة اللفظية للاشارة الى تعظيم شأن هذه الفائدة وانها حرة بان تسمى رسالة وان سماها مؤلفاً فائدة تواضعاً ونقل عن حواشي المطالع ان الرسالة ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل من فن او فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة او كثيرة من فن او فنون

فالرسالة أخص من الاخيرين مطلقاً والثاني اخص من الثالث كذلك قوله المولى) يطلق على معان منها السيد والناصر ومتولى الامر والنهي وكل مناسب هنا قوله الامام) يطلق على معان أيضاً منها المقدم على غيره وهو المراد هنا ويجمع على امام بلفظ الواحد وليس (٩) على حد عدل لانهم قالوا امامان بل جمع مكسر قوله المحقق

من التحقيق وهو اثبات المناسبة لقول المصنف هذا فائدة ان يقول الشارح الفائدة لكنه ترك هذه المناسبة اللفظية للاشارة الى عظم هذه الفائدة وانها حرة بان تسمى رسالة وان سماها مؤلفاً فائدة تواضعاً منه قيل الرسالة ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن او فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة او كثيرة من فن او فنون فالرسالة اخص الثلاثة خصوصاً مطلقاً والثاني اخص من الثالث كذلك (قوله التي افادها) حذف المتعلق لفائدة العموم اي التي افادها لكل طالب وسيأتي للشارح ان الفائدة ما استفيد من علم او مال فتحققها ان تقع المعاني وهنا وقعها على الالفاظ لانها هي المفادة من المؤلف والحاصل ان مقتضى ما هنا ان التأليف اسم للالفاظ ومقتضى ما يأتي انه اسم للمعاني فقد حصل في كلامه تناف ويحجب بانه اطلق على هذه الالفاظ المفادة لفظ فائدة لكون هذه الالفاظ وسيلة للمعاني فكانها نفس المعاني (قوله المولى) من جملة معانية السدي الذي يفزع اليه في مهمات الامور من العلوم وغيرها ومن جملة معانية الناصر ولا شك ان كلام المعنيين يصح ارادته هنا لان المصنف كان يفزع اليه في العلوم وناصر لاهل الحق باقامة الادلة والرد على المخالفين من اهل الضلال فقد اجتمع فيه الامران (قوله الامام) اي المقتدى به والمقدم على غيره والعلوم العقلية والنقلية فقد انف كثيرا من الكتب العظام كشرح مختصر ابن الحاجب الاصولي وله الفوائد النبائية في المعاني والبيان وله المواقف في علم الكلام (قوله المحقق) من التحقيق وهو ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسئلة بالدليل عقلياً كان او نقلياً فالمعنى حينئذ الامام الذي يذكر المسائل على الوجه الحق او يثبتها بالادلة (قوله الفاضل) اي المصنف بالفضل وهو صفات الكمال (قوله المدقق) مأخوذ من التدقيق وهو ذكر المسائل الدقيقة وان لم يذكر لها دليل ويطلق على اثبات دليل المسئلة بدليل آخر بان يكون بعض مقدمات الدليل الاول نظرياً فيؤتى بدليل آخر على هذه المقدمة حتى ينتهي الامر الى الضرورة كان تقول في الاستدلال على حدوث العالم العالم متغير وكل متغير حادث ثم تقيم دليلاً على الصغرى بقولك العالم ملازم للاعراض التي شوهد تغيرها وكل ملازم المتغير فهو متغير وهذا معنى قول المحشى التدقيق تقوية الدليل للمسئلة بدليل آخر فبين التحقيق والتدقيق التباين على كل من الاطلاقين (قوله حاتم) بكسر التاء وفتحها وهو في الاصل

المثبت للاحتمال لانه من لوازم المشبه به والمعنى مروج المجتهدين ان كما الخاتم اي الشخص المثبت للختم يروج الرسائل ولك تقرير استعارة تصريحية تبعية بان يشبه الترويج بالختم ويستعار له اسمه ويشق منه خاتم بمعنى مروج او يصح كون خاتم بمعنى آخر ويكون فيه مبالغة في مدحه بانه الذي هو في الاصل الشخص

المثبت للختم مراد به هنا المروج تخيل لانه من لوازم المشبه به والمعنى مروج المجتهدين ان كما الخاتم اي الشخص المثبت للختم يروج الرسائل ولك تقرير استعارة تصريحية تبعية بان يشبه الترويج بالختم ويستعار له اسمه ويشق منه خاتم بمعنى مروج او يصح كون خاتم بمعنى آخر ويكون فيه مبالغة في مدحه بانه الذي هو في الاصل الشخص

لا يوجد بعد مجتهد مثله قوله المجتهدين جمع مجتهد من الاجتهاد وهو لغة بدل المجتهد في طلب المقصود واصطلاحاً
بدل المجتهد في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة او من كلام العرب وارادة المعنيين على المعنى الاول خاتم
ظاهرة ويكون فيه من مدح المصنف ما هو حقيق به بخلافه على (١٠) الثاني الاعلى دعوى المبالغة كما تقدم

قوله عضد الحق والدين اسم للآلة التي يطبع بها وحينئذ فالكلام من قبيل التشبيه البليغ اي انه كاخاتم
للمجتهدين بجامع الترويج في كل فالختم يروج الرسالة المطبوعة به وكذلك المؤلف
مروج للمجتهدين فكانهم بدون عدم اوان خاتم مستعار لمروج استعاره تبعية بان
شبه الترويج بالختم واستعير اسم المشبة به للشبه واشتق من الختم خاتم بمعنى مروج
ويصح ان يراد بقوله خاتم معنى آخر وحينئذ فهو بكسر التاء لا غير والمجتهدين
مجتهد مأخوذ من الاجتهاد وهو لغة بدل الجهد في طلب المقصود واصطلاحاً بدل
الجهد في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة او من كلام العرب وهو ثلاثة اقسام
امام مطلق وهو المؤسس للقواعد واما مجتهد مذهب وهو الذي استنبط الفروع من
القواعد التي اسماها امامه واما مجتهد فتوى وهو الذي ينظر في الادلة ويرجع
بعض الاقوال على بعض ومراد الشارح ان المصنف مجتهد في العلوم العقلية والالاهية
وهو علم التوحيد لا به انما اشتهر بذلك لانه كان مجتهداً في الفقه وقد يقال لامانع
من انه كان ايضاً مجتهداً مذهب في فقه امامه هو مذهب الامام الشافعي (قوله عضد
الحق) العضد ما فوق المرفق من الكتف وهو محل قوة اليد واصل قوة البدن قوة
اليد اذا علمت ذلك ففي الكلام مجاز مرسل فقد اطلق المظوم وهو العضد واراد لازم
وهو القوة واشتق من القوة مقو فهو مجاز مرسل تبني اوان في الكلام استعارة
بالكنية بان شبه الحق بانسان واثبات العضد تخيل والمراد هنا بالحق النسبة الخارجية
الموافقة للنسبة الكلامية والمراد بالدين ما شرع من الاحكام اعني النسب التامة
كثبوت الوجوب لانية في قولك النية واجبة والمراد بتقوية تلك النسب اقامة الادلة
العقلية والنقلية عليها واذا قد علمت ان المراد بالدين النسب التامة التي شرعها الشارع
تعلم ان عطفه على الحق من قبيل عطف الخاص على العام لان الحق يشمل النسبة في
قولك قام زيد عنده طابقتها واقوع ثم ان قوله عضد الحق والدين من قبيل التصرف
في العلم وقد قيل انه ممنوع وذلك لان لقبه الذي اشتهر به العضد واسمه عبد الرحمن
بن احمد بن عبد الغفار الايجي بياء ساكنة بعد همزة مكسورة نسبة لايجز بلدة بالعجم
من اعمال كرمان من جملة تلامذته شمس الدين الكرمانى والسعد التفتازانى والضياء
القرمي وغيرهم وجرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه في القلعة الى ان مات سنة
ست وخسين وسبع مائة (قوله اعلى الله درجته) جملة خبرية لفظاً قصد بها انشاء
الدعاء للمصنف اي اللهم اعل درجته اي منزلته التي يحل فيها (قوله في اعلا
عليين) اعلم ان عليين اسم لاعلى مكان في الجنة والمنازل التي فيه متفاوتة في العلو

حواسيده وكلا المعنيين مناسب هنا وقيل هو اسم لديوان الخبر الذي بدون فيه كل ما عملته الملائكة (فقوله)
وصلحنا الثقلين وهو المراد بقوله تعالى ان كتاب الابرار لاني عليين الآية وهو على هذه الاقوال الثلاثة لمحق

اي مقويهما والمشهور على
اللسن في لقبه عضد الدين
قال السيوطي في ترجمته
الامام العضد عبد الرحمن
بن احمد بن عبد الغفار
القاضي عضد الدين الايجي
بهمزة مكسورة وباء تحتية
وجيم العلامة الشافعي
المشهور بالعضد انجب
تلامذة عظاما اشتهروا في
الافاق منهم الشيخ شمس
الدين الكرمانى والتفتازانى
والضياء القرمي صنف
شرح مختصر ابن الحاجب
الاصولي والمواقف والفوائد
الغياثية في المعاني والبيان
ورسالة في الوضع وجرت
له محنة مع صاحب كرمان
فحبسه في القلعة فمات مسجوناً
سنة ست وخسين وسبع مائة
اه باختصار قوله اعلى الله
درجته اي اللهم اعل رتبة
في اعلى عليين اي في ارفع
اعلى مكان في الجنة لان عليين
اسم لاعلى الجنة وقيل هو
اسم مكان في السماء السابعة
تجتمع فيه ارواح المؤمنين
كاذكره الشيخ في بعض

بجمع المذكر السالم وقيل جمع على اسم ملك وعليه فهو جمع حقيقة افاد جمع ذلك شيخ مشايخنا السندوني في شرح
الخلاصة قوله وكانت مشتملة (الجملة حال وقدم قدرة وكان يصح كونها تامة ومشتملة حال وناقصة ومشتملة خبرها
قوله دقيقة اي حنيفة قوله عميقة من العمق بفتح العين وضمها مع سكون الميم وضمها وهو البعد والمراد صعوبة
يشق ادراكها والوصول اليها قوله مع غاية الخ (الفاية والنهاية متراد فان بمعنى آخر الشيء وكذا الاختصار
والايجاز بمعنى تقليل اللفظ سواء (١١) كثر المعنى او لا وقيل تقليل اللفظ وتكثير المعنى وبعضهم فرق
بين الفاية والنهاية بان
الفاية في الازمنة والنهاية
في الامكنة وبين الاختصار
والايجاز بان الاختصار
الحذف من عرض الكلام
كأن يؤدى المعنى الذي يدل
عليه بكلمة مركبة من خمسة
حروف باقل منها كتأدية
معنى الطريق الواضح
بمنهج يدل منهاج والايجاز
الحذف من طول الكلام
كتأدية المعنى المدلول عليه
باربع كلمات باقل منها كتأدية
ثبوت قيام ابى زيد بقولك
زيد قائم ابى زيد قائم ابوه
قوله ولم يكن لها بد اي
مفارقة وغنى قال الصحاح
وقولهم لا بد من كذا اي
لا فراق منه والمعنى ان هذه
الرسالة لما اشتملت عليه من
الاوصاف السابقة لا ينبغي
ان تنفرد وتستغنى عن
شرح موصوف بما ذكر
قوله لا يغادر الخ اي

فقوله في اعلى عليين اي في ارفع على مكان في الجنة وهو متعلق بحذف اي جاءعلا
تلك الدرجة في اعلا عليين وقيل ان عليين اسم مكان في السماء السابعة تجتمع فيه
ارواح المؤمنين وكلا المعنيين مناسب هنا (قوله وكانت مشتملة) الجملة حالية
وقدم قدرة وكان يصح كونها تامة ومشتملة حال وناقصة ومشتملة خبرها (قوله
على مسائل) تطلق المسألة على القضية وعلى نسبتها فعلى الاول يكون اشتمال
الرسالة على المسائل من اشتمال الكل على اجزائه لان الرسالة الفاظ وعلى الثاني من
اشتمال الدال على المدلول (قوله دقيقة) اي خفية (قوله وتحقيقات) اراد بها
المسائل المحققة اي المذكورة على الوجه الحق لان التحقيق وصف للمحقق وهو
المؤلف فلا تشمل الرسالة عليه وحينئذ فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله عميقة) من
العمق بفتح العين وضمها وهو بعد القعر ومن المعلوم ان بعد القعر لا يكون الا
للمحسوسات فلا بد من التجريد بان يراد مطلق البعد مجردا عن المضاف اليه والمعنى
تحقيقات بعيدة اي صعبة يشق ادراكها والوصول الى فهمها (قوله مع غاية الايجاز
ونهاية الاختصار) اي حالة كونها مصاحبة لغاية الايجاز والغاية والنهاية متراد فان
بمعنى آخر الشيء وكذا الايجاز والاختصار مترادفان بمعنى واحد وهو تقليل
اللفظ سواء كثر المعنى او لا وقيل تقليل اللفظ مع كثرة المعنى فقد تفنن الشارح
في التعبير والخطب محل اطناب ودفع بهذا ما يتوهم من انها لما اشتملت على المسائل
المذكورة كانت مطولة (قوله ولم يكن لها بد) الجملة حاشية اي والحال انه لم يكن
لها غنى اي لم تكن مستغنية عن شرح يبين معانيها لاشتمالها على الاوصاف المذكورة
(قوله لا يغادر صغيرة) اي لا يترك نكتا صغيرة ولا كبيرة لاحتصاها اي ضبطها
وبينها وفيه من المحسنات البديعية الاقتباس وهو ذكر شيء من القرآن او السنة
لاعلى انه منه ولا يضر مخالفتها لمعنى الآية وهو لا يترك الكتاب معصية صغيرة
ولا كبيرة ونظير ذلك قول ابن الرومي

لئن اخطأت في مدحيك ما اخطأت في مني

لقد انزلت حاجاتي * بواد غير ذى زرع

لا يترك نكتا صغيرة ولا نكتا كبيرة على حال من الاحوال حال ضبطها وبيانها وفيه من محسنات البديع الاقتباس
ولا يقدح فيه مخالفتها لمعنى الآية وهو لا يترك الكتاب معصية صغيرة ولا كبيرة ونظير ذلك قول ابن الرومي
لئن اخطأت في مدحيك ما اخطأت في مني لقد انزلت حاجتي * بواد غير ذى زرع
مقتبساً من قوله تعالى ربنا انى اسكنت من ذريتي بواد غير ذى زرع اذ معناه بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله الشاعر

الى جنب لاخير فيه ولا نفع قوله (احصاها) كان الظاهر احصاها بضمير التثنية لرجوعه للصغيرة والكبيرة وقد يقال موصوف الصغيرة والكبيرة الجمع كما علمت لا المفرد وانظر هل قال المفسرون بنظر ذلك في الآية قوله (في تبين المرام) اي المطلوب واصله مرسوم نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت الواو والفاء بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الا ان قوله (اقصاها) كان الظاهر اقصاها بضمير التثنية لرجوعه لتبيين المرام وتحقيق المقاصد وقد يقال هو راجع للمرام والمقاصد والمراد باقصاها غايتها وللتك الصغيرة والكبيرة او للرسالة (١٢) وعليه فالمراد باقصاها ابعدها واصبعها

قوله اردت جواب لما **قوله** الخوض في تميم المرام

اي في الايمان به تاما وفيه استعارة بالكناية وتخيل حيث شبه تميم المرام وتحقيق المقاصد بالبحر المتسع الذي يشق على خائض الوصول الى ساحله وطوى ذكر المشبهه واثبت من لوازمه الخوض او شبه الشروع في ذلك بالخوض في البحر بجامع المشقة فان الشارع فيه على الوجه المذكور يناله مشقة اتعاب الفكرة ومراجعة النقول ففيه استعارة مصرحة قوله على وجه) اي طريق حال من تميم وتحقيق اي حالة كون ما ذكر كائنا على طريق الخ اي لا يشوبه خفاء قوله يكشف عن وجوه خرائدها) اي الرسالة وخرائدها جمع خريدة وهي

مقتبس من قوله تعالى ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع اذ معناه بواد لاماء به ولا نبات وقد نقله الشاعر الى جنب لاخير فيه لانفع وانما لم يقل احصاها مع انه مقتضى الظاهر لان موصوف الصغيرة والكبيرة جمع اي نكتا صغيرة ولا نكتا كبيرة كما علمت او يقال انه حذف من الاول لدلالة الثاني اي لا يفادرنكتة صغيرة (الاحصاها ولا كبيرة الاحصاها) قوله (المرام) بفتح الميم اي المطلوب واصله مرسوم على وزن مفعول نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت الواو والفاء بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها بحسب الاصل (قوله اقصاها) اي اقصى المرامات والمقاصد اي غايتها فالضمير ليس راجعا للمضاف بل للمضاف اليه ولما كانت المقاصد جمعا اتى بضمير جمع المؤنث فاندفع ما يقال ان الواجب اقصاها لان الضمير راجع للتبيين والتحقيق وهما شيان لاجمع ثم ان التحقيق ليس قاصرا على اقصى المقاصد اي غايتها دون اولها واسطها بل المراد انه يبلغ جميع المقاصد (قوله اردت الخوض) جواب لما اردت الشروع في شرح عليها يسمى تميم المرام اي الايمان به تاما وفي الكلام استعارة بالكناية وتخيل حيث شبه تميم المرام ببحر متسع يشق على حاضيه الوصول لساحله واثبات الخوض تخيل وانه شبه الشروع في تميم المرام بالخوض بجامع الشقة فان الشارع فيه تناله مشقة اعمال الفكر ومراجعة النقول واستعار اسم المشبهه للشبه على طريق الاستعارة المصروفة (قوله في تميم المرام) اي المطلوب اي في الايمان به تاما ثم ان المناسب لمراعاة المطابقة اللفظية ان يقول في تبين المرام لكن لما كان المراد التبيين على وجه التمام ولا يستفاد هذا من التعبير بقوله تبين عدل عنه الى التعبير بتميم (قوله على وجه) حال من تميم اي حالة كون التميم المذكور آتيا على وجه اي طريق وحالة لا يشوبه خفاء (قوله عن وجوه خرائدها) اي الرسالة وخرائدها جمع خريدة وهي في الاصل المرأة الحسنة المحببة فشبها الشارح مسائل هذه الرسالة الدقيقة بالنساء الحسان بجامع الحسن والاحتجاب واستعار اسم المشبهه للشبه على طريق الاستعارة المصروفة وقوله يكشف عن وجوه والاثام ترشيح يصح ان يكون باقيا على حاله لم يقصده

في الاصل المرأة الحسنة المحببة او فيه استعارة مصرحة حيث شبه مسائل الرسالة بالخرائد بجامع (الا الحسن والاحتجاب) ثم استعار الخرائد للمسائل وكل من الوجوه والاثام ترشيح فاذا ذكره بالبقاء من ان فيه استعارة بالكناية وتخيل لا مردود وعبارته وخرائدها جمع خريدة وهي المرأة المستترة شبه المسائل في اختفاءها وعدم ظهورها بالمرأة المخبأة على وجه الاستعارة بالكناية واثبت الوجوه تخيلا ورشحه بكشف الاثام اه قوله (الاثام)

هو ما يوضع على الفم من النقاب قوله مع جود القريحة) اي عدم انبساط العقل في المدارك مستعار من جود الماء بجامع قلة الانتفاع الابعث تكلف على طريق الاستعارة المصروفة والقريحة في الاصل اول مستنبت من ماء البئر اطلق على اول مستنبت من العلم او مطلق مستنبت منه مجازا مرسل او استعارة لان كلا سبب للحياة الاول سبب حياة الاشباح والثاني سبب حياة (١٣) الارواح ثم اطلق على العقل الذي هو محل العلم مجازا

الاجرد تقوية الاستعارة ويصح ان يكون الكشف متجاوزا به عن الزوال والاثام وهو ما يوضع على الفم من النقاب متجاوزا به عن الخفاء لازمه له (قوله مع جود القريحة) حال من فاعل اردت اي اردت ذلك في حال كوني مصاحبا لجود القريحة اي لجود قريحتي فالعوض عن المضاف اليه واراد بجمود قريحته عدم انبساط عقله في المدارك فشبها عدم انبساط العقل بجمود الماء مثلا بجامع قلة الانتفاع في كل واستعار اسم المشبهه للشبه على طريق الاستعارة المصروفة والقريحة في الاصل اول مستنبت من ماء البئر اطلقت على اول مستنبت من العلم او على مطلق مستنبت منه فعلى الاول يكون مجازا مرسل علاقه الاطلاق والتقييد وعلى الثاني يكون استعارة بجامع ان كلا سبب للحياة فالاول سبب حياة الاشباح والثاني سبب حياة الارواح ثم اطلقت على العقل الذي هو محل العلم مجازا مرسل علاقه الحالية لاطلاق اسم الحال وارادة المحل او استعارة بجامع ان كلا سبب في الاهتداء وصحة اطلاق القريحة ثانيا على العقل على جهة المجاز المرسل او الاستعارة مع اطلاقها اول على اول مستنبت من العلم والمستنبت منه مطلقا على جهة المجاز مبنية على جواز بناء المجاز على المجاز واستعارة المستعار او على ان اطلاقها على غير العقل حقيقة عرفية واذا بنى المجاز على المجاز فالعلاقة والجامع انما يعتبر ان بين ما نقل عنه والمنقول اليه بين المعنى الاصل والمنقول اليه كما علمت مما قلناه (قوله وكلال الطبيعة) الكلال في الاصل عدم قطع السكن والمراد هنا بكلال الطبيعة تشويش الفكرة ووقوفها عن الادراكات للتذكر الحاصل لها من حوادث الزمان فشبها الوقوف المذكور بعدم القطع واستعار اسم المشبهه وهو الكلال للشبه على طريق الاستعارة المصروفة (قوله تحفة) بالرفع خبر مبتدأ محذوف اي وهو اي تميم المرام تحفة او بالنصب مفعولا محذوف اي جعلته تحفة والتحفة الهدية المستظرفة (قوله للحضرة) هي في الاصل ظرف مكان اي مكان الحضور والمراد بها هنا الحاضرة اعني عبد الكريم لحضوره في الاذهان وملاحظته دائما لتعلق القلوب به (قوله الامير) اي الملك وقوله الاعظم اي من سائر الملوك والقهرمان بفتح الراء اي المدبر فهو احق بالمملكة

تشويش الفكرة من حوادث الزمان قوله تحفة) قال في الصحاح التحفة ما تحفت به الرجل من البر واللفظ وكذا التحفة بفتح الحاء والجمع تحف اه وهي خبر مبتدأ محذوف او مفعول به اي جعلته تحفة واما جعل بعضهم له مفعولا لاجله وعامله اردت ففيه نظر لانه ليس مصدرا كما يؤخذ من عبارة الصحاح وعلى تسليم انه اسم مصدر لا تحف فليس قليلا تأمل قوله للحضرة) عبر بها عن عبد الكريم كناية عن دوام حضوره قوله الامير) اي الملك كما في القاموس

قوله القهرمان) اي الوكيل الحاذق الحافظ القائم بامر الرجل قاله ابو البقاء نقلا عن المشكاة قوله ظل الله فيه تشبيهه بليغ اي كظل الله او استعار مصرحة حيث شبهه بالظل بجامع ان كلا يلجأ اليه مما يضر ولا شك انه يلجأ اليه من حوادث الزمان المؤذية كان الظل يلجأ اليه من حر (١٤) الشمس المؤذي و اضافته الى الله تعالى

لانه الناصر وامام ذكره الخفيد من انه انما وصف السلطان بذلك لان ظل الشيء ما يناسبه ويحكى عنه في الجملة فكما ان سلسلة الممكات مرتبطة بوجود الحق تعالى كذلك نظام مملكته وبلده مرتبط بالسلطان فلا يخفى ما فيه من سوء الادب كما قاله شيخنا المولى قوله اشتاقت يتجان السلطنة) التاج الاكليل قال في المختار الاكليل شبه العصابة تزين بالجواهر ويسمى التاج اكليلا والسلطنة كون الشخص سلطانا بضم السين وسكون اللام وقد تضم يد كرويوث يطلق على معان منها البرهان والحجة ومنه اتريدون ان تجعلوا الله عليكم سلطانا مينا اي حجة ظاهرة ومنها قوة الملك ومطلق القوة اه من شرح الدلائل للفاسي وكل من المعنيين الاخيرين مناسب هنا والهامة الرأس والجمع هام وفيه استعارة بالكناية وتخيل حيث شبه التيجان بالاناسي بجامع التكرمة واثبت الاشتياق تخيلا قوله وباهت) اي افتخرت من المباهة وهو الافتخار قوله حلل الامارة) هي كون الشخص امير والكون المذكور لا حلل له فيقدر مضاف اي حلل ذوى الامارة والحلل برودالين واحدها حلة وهي ازار ووراء ولا تسمى حلة من تكون ثوبين من جنس واحد اي افتخرت حلل السلاطين بكونها على قامته (قوله القائر) من الفوز وهو الظفر بالخير (قوله العلمية) هي علم الكلام والحكمة العملية هي علم الفروع وذلك لان الحكمة عبارة عن العلم الباحث عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كان العلم باحثا عن احوال الموجودات التي ليست بقدرتنا واختيارنا يسمى ذلك العلم حكمة عملية كالباحث عن احوال الافلاك وعن صفات المولى وان كان باحثا عن احوال الموجودات التي بقدرتنا واختيارنا كالاعمال الصادرة منا من صلاة وصوم وحج

من غيره والتدبير النظر في عواقب الامور لتقع على الوجه الاكمل واذا اسند التدبير لله فالمراد به الايمان بالاشياء على اكل وجهه وقيل القهرمان هو الحاذق الحافظ القائم بامور الرجال (قوله ظل الله على الانام) من المعلوم ان ظل الشيء صورة تحاكي جسمه فالظل يشعر بالتجسيم فظاهر العبارة يشعر بالتجسيم لله وهو محال والجواب ان المراد بالظل في الكلام النعمة اي نعمة الله على الانام فشبه نعمته تعالى بالظل بجامع الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية وانما كان هذا الممدوح نعمة من الله واصلة للانام لدفعه المضار عنهم الواصلة لهم من اعدادهم وحملهم على العمل بالشرائع فالمراد بالانام العقلاء ويحتمل ان يراد بهم جميع افراد الحيوان فالممدوح نعمة من الله واصلة لكل اخلق لكونه سببا في كل خير لكونه عدلا (قوله فاتح ابواب الانعام والاكرام) اي ليدل منها ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتخييل حيث شبه الانعام والاكرام بموضع له ابواب تشبهها مضمر في النفس على طريق المكنية واثبات الابواب تخيل (قوله الذي اشتاقت يتجان السلطنة) التيجان جمع تاج وهو الاكليل الذي هو عصابة تزين بالجواهر توضع على الرأس والسلطنة كون الشخص سلطانا ولا يخفى ان الكون المذكور لا يتجان له فيقدر في الكلام مضاف اي يتجان ذوى السلطنة وذوى السلطنة هم الملوك وفي الكلام ايضا استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه التيجان بالاناسي بجامع التكرمة واثبات الاشتياق تخيل والهامة الرأس والجمع هام اي الذي اشتاقت يتجان السلاطين الى رأسه لتوضع عليها (قوله وباهت) اي افتخرت من المباهة وهو الافتخار قوله حلل الامارة) هي كون الشخص امير والكون المذكور لا حلل له فيقدر مضاف اي حلل ذوى الامارة والحلل برودالين واحدها حلة وهي ازار ووراء ولا تسمى حلة من تكون ثوبين من جنس واحد اي افتخرت حلل السلاطين بكونها على قامته (قوله القائر) من الفوز وهو الظفر بالخير (قوله العلمية) هي علم الكلام والحكمة العملية هي علم الفروع وذلك لان الحكمة عبارة عن العلم الباحث عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كان العلم باحثا عن احوال الموجودات التي ليست بقدرتنا واختيارنا يسمى ذلك العلم حكمة عملية كالباحث عن احوال الافلاك وعن صفات المولى وان كان باحثا عن احوال الموجودات التي بقدرتنا واختيارنا كالاعمال الصادرة منا من صلاة وصوم وحج

بالاناسي بجامع التكرمة واثبت الاشتياق تخيلا قوله وباهت) اي افتخرت من المباهة اي المفاخرة (يسمى) والامارة كون الشخص اميرا اي ملكا والفاخر من الفوز وهو الظفر بالخير قوله العلمية هي المعبر عنها فيما تقدم

بالنظرية وقد سبق بيان الحكمين ووجه النسبة في كل قوله الحائز) اي الجامع وبين الحائز والفاخر الجائز الا حق قوله فياض) من الفيض وهو يطابق اصطلاحا على فعل يفعله دائما لا يفرض ولا عوض وافة على انصباب الماء عن امتلاء افاده ابو البقاء (١٥) نقلا عن المقرب والسجل جمع سجل وهو الدلو المملوء ماء والنوال العطاء وفي الكلام استعارة بالكناية وتخيل حيث شبه النوال بالبحر الذي يعرف منه بالدلاء واثبت السجل تخيلا وفياض ترشح قوله وهاب) مبالغة وهاب اي كثير الهبة والعطية قوله وقت ربيع) هو زمن سلطان نزول الغيث وقوله فنوال الفاء تعليلية اه كرى قوله بدرعة عين) قال التفتازاني هي عشرة آلاف درهم اه قال ابن قاسم الظاهر انه تفسير للمضاف فقط والعين من اسماء الذهب اه قال الشيخ يس وغرضه انه لا يصح ان يكون التفسير بجمعوع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه ان البدره من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين من الذهب والدرهم من الفضة فان قلت مامعنى الاضافه في كلام الشاعر حينئذ قلت القصد الى ان نواله من العين قدر البدره من الدراهم فعطاءه من الذهب يعادل بدره

يسمى ذلك العلم حكمة عملية (قوله الحائز) من الحوز وهو الجمع اي الجامع للرياستين الرياسة الدينية لكونه عالما والرياسة الدنيوية لكونه سلطانا وبين الحائز والفاخر الجائز الا حق وهو اختلاف الكلمتين المتجانستين بحر فين متباعد المخرج كالحاء والفاء (قوله في الاصل والنسب) اي من جهة الاصل والنسب والعطف مرادف (قوله واحقهم في الفضل) اي واكثرهم استحقاقا للفضل والادب (قوله فياض السجل النوال) فياض مأخوذ من الفيض وهو صب الماء عن امتلاء يقال فاض الماء اذا انصب ففاض معناه كثير الصب للماء والسجلان بكسر السين جمع سجل بفتحها وهو الدلو المملوء ماء او مطلقا والنوال هو العطاء و اضافته سجال للنوال من اضافة المشبه به للمشبه ولا بد من تجريد فياض عن بعض معناه بأن يراد منه كثير الصب ولا بد من تقدير في الكلام والمعنى كثير صب النوال الشبيه ذلك النوال بالسجل اي بالخال فيها او يجعل في الكلام استعارة بالكناية بأن شبه النوال ببحر يعرف منه بالدلاء واثبات السجل التي هي الدلاء تخيل (قوله وهاب جلائل النعم الخ) وهاب مأخوذ من الهبة وهي العطية اي انه كثير العطايا للنعم الجليلة اي العظيمة في الكم والكيف ولنعم الدقيقة اي الحفيرة فاضافة جلائل للنعم من اضافة الصفة للموصوف وال في الدقائق عوض عن المضاف اليه ولا يقال ان اعطاء النعم الحفيرة نقص لاننا نقول انما يكون نقصا اذا كان منفردا باعطائها (قوله ما نوال انعام وقت ربيع) اي ما اعطاء السحاب في وقت الربيع الذي هو زمن كثرة نزول الغيث كاعطاء الامير وقت سخائه (قوله فنوال الامير بدرعة عين) الفاء للتعليل اي لان نوال الخ او انها فاء الفصيحة اي ان اردت بيان ذلك فنقولك نوال الامير الخ ثم ان البدره عشرة آلاف درهم والعين اسم للذهب المضروب وحينئذ فلامعنى للاضافة واجيب بأن المراد انه يعطى من العين بقدر ما يساوي عشرة آلاف درهم فلامنفاة او يرتكب التجريد في الكلام بأن يراد بالبدره مجرد العدد و اضافته للذهب اي فنوال الامير عدد من الذهب وقيل ان العين تطلق على الذهب والفضة وحينئذ فلا اشكال من اصله وفي النظم من المحسنات البديعية التفريق وهو ايقاع التباين بين امرين من نوع واحد في المدح او غيره لانه اوقع التباين بين النوالين حيث اسند بدرعة العين الى نوال الامير وقطرة الماء الى نوال انعام (قوله المؤيد) اي المقوى بتقوية الملك لحي المتصرف بأمره ونهيه وهو الله سبحانه وتعالى وانما فسرنا الملك بذلك لاختذه من الملك بضم الميم

من الدراهم اه كرى وفي النظم من محسنات البديع المعنوية التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع واحد في المدح او غيره لانه اوقع التباين بين النوالين حيث اسند بدرعة عين الى نوال الامير وقطرة ماء الى نوال انعام

وهو التصرف بالامر والنهي بخلاف المالك فانه مأخوذ من الملك بكسرهما وهو
التعلق بالاعيان المملوكة وانما يخص العليم بالذكر للاشارة الى ان اس المملكة
العلم بامور الدولة (قوله مغيث الدولة والدين) اى ناصرهما والدولة
يحتمل ان يراد بها جماعة الرعية التى تحت حكمه ويحتمل ان يراد بها الرئاسة
المتداولة للقوم واحدا بعدواحد فالرئاسة اذا تلبس بها غيره كما يحصل لها شتقة
لوقوعها فى غير محلها فتنادى بان من يغنيى والممدوح المذكور قد اغاها بالتلبس
بها فقد شبهها بشخص عاقل وقع فى مصيبة وطوى ذكر المشبه به وذكر شيئا من
لوازمه وهو مغيث على طريق الاستعارة المكنية والتخييل والمراد بالدين الاحكام
الشريعة اعنى النسب التامة فكانها وقعت مصيبة عظيمة وجاء هذا الممدوح
اغاثها ونصرها فقد شبه الدين بعامل استغاث مما صابه وطوى ذكر المشبه به وورض
له بذكر شئ من لوازمه وهو مغيث على طريق المكنية والتخييل والمراد باغاثة
الدين اظهاره بعد اضمحلاله لكون من كان قبله من السلاطين جائزا ومن المعلوم
ان الدين يزداد ظهورا واطمئنانا بعد السلطان وجوره (قوله عبد الكريم) بالجر
بدل من الامير الاعظم وبالرفع خبر لمخدوف اى هو عبد الكريم فهذا اسمه وله من
اسمه نصيب فقد كان كريما واعلم ان جعل الشارح شرحه تحفة للامير المذكور
ووصفه له بالصفات المذكورة التى لا تخلو غالبا من مبالغة لاجل ان يقبل على
تأليفه فيقبل عليه الخلق فيكثر الانتفاع به اذ جرت العادة ان الملك اذا قبل على شئ
اقبل عليه اهل الزمان من علماء وغيرهم (قوله لازالت رقاب الامم الخ) هذا دعاء من
الشارح له اداء لما وجب له عليه لانه كما منع ما له وشكر الممنع واجب وشكره بالدعاء له
(قوله خاضعة) اى ذليلة وانما اسند الخضوع للرقاب مع ان محله القلب لظهور اثره
فيها ان قلت الخضوع انما هو له لا لاوامره فالواجب ان يقول خاضعة له قات انما
عبر بذلك اشارة الى ان اوامره ممتثلة وعمول بها بخلاف ما لو قال خاضعة له فانه لا يشير
لذلك اذ لا يلزم من الخضوع له الخضوع لاوامره كما هو مشاهد فى حكاه زماننا
(قوله واعناق الخلائق) اى امالههم وقوله ممتدة اى متشوقة والمراسم جمع مرسوم
وهو ما يكتب فيه العطية كالموصولات او ان المراد بالاعناق والامتداد حقيقة هما
وعلى هذا فاسناد الامتداد للاعناق مع ان حق ان يسند لا بد من مبالغة (قوله وهذا
دعاء الخ) اسم الاشارة راجع لقوله لازالت رقاب الامم (قوله قد تلقاه ربنا) التلقى
فى الاصل استقبال من جاء من بعده وهذا محال على الله تعالى وحينئذ فيراد لازمه
وهو سرعة الاجابة اى قد استجاب له الله من غير تأخير لاجابته (قوله بحسن القبول)
من اضافة الصفة الموصوف اى بالقبول الحسن والمراد بحسنه قبوله بتمامه بحيث
لم يرد منه شيئا والباء فى قوله بحسن الملازمة اى تلقاه ربنا تلقيا ملتبسا بالقبول

قوله الملك من الملك بضم
الميم وهو التصرف بالامر
والنهي والملك من الملك
بكسرهما وهو التعلق بالاعيان
المملوكة واعلم ان جعل
الشارح شرحه تحفة للامير
المذكور مع وصفه بالصفات
المذكورة التى لا تخلو غالبا
عن مبالغة لاجل ان يقبل على
تأليفه فيقبل عليه الخلق
فيكثر به الانتفاع اذ جرت
العادة ان الملك اذا قبل
على شئ اقبل عليه اهل الزمان
من علماء وغيرهم وبعضهم
بعد الشهرة حذف
المدح كالكردى وقد
حذفت هنا من بعض النسخ
قوله مراسمه جمع مرسوم
والمراد ما يكتب فيه العطايا

قوله قبل ان ارفع الخ يعنى ظهرت علامات الاجابة والقبول حين عزمت عليه قبل تلفظى به رافعا به صوتى
وفى نسخة واحول وعليها كتب الكردى اى قبل تحولى عن مكانى **قوله فان وقع** ناظر لقوله تحفة لا لقوله
وهذا دعاء حتى يرد عليه ما قيل انه (١٧) يلزم التناقض اه كرى واقول بل يصح ان يكون ناظرا للثانى

الحسن فان قلت من اين اتاه ذلك حتى اخبر به قلت يحتمل ان الاخبار بحسب ما
ظنه اى تلقاه ربنا بحسب ظنى لان المولى قد وعد باجابة الدعاء والكريم لا يخلف
وعده وانه علم ذلك بطريق الكشف فان كثيرا من الاولياء يدرك الاجابة لما يدعو
به (قوله قبل ان ارفع الصوت واقول) اى قبل ان ارفع صوتى به واقول يعنى ان
هذا الدعاء قبله المولى حين عزمت عليه قبل ان ارفع صوتى به وتلفظ به واعترض
بان الدعاء قبل حصوله لا يوصف بالقبول ولا يوصف بذلك الا بعد حصوله على ان
المدعوى به اذا كان حاصلا فلا معنى للدعاء به واجيب بان هذا كناية عن سرعة
اجابته كما يشير له قوله قد تلقاه فتأمل (قوله فان وقع) اى هذا الشرح لان قوله فان
وقع راجع لقوله تحفة (قوله فى حيز القبول والرضى) عطف الرضى على القبول
للتفسير والحيز فى الاصل المكان فالمعنى حينئذ فان وقع ذلك الشرح فى مكان القبول
والرضى واعترض بان مكان الشئ لا يحل فيه غير ذلك الشئ وحينئذ فيحيز القبول
لا يقبل هذا الشرح ان يحل فيه فامعنى هذا الكلام واجيب بأن اضافة حيز القبول
بيانية اى فان وقع فى الرضى والقبول وجعل القبول ظرفا لاجل ان القبول
محيط به احاطة تامة كاحاطة الظرف الحقيقى بمظروفه (قوله فهو) اى قوله فى
غاية الخ والغاية والنهاية شئ واحد وهو آخر الشئ كما ان المبتغى والمقصود
كذلك اى فان قيل ذلك الشرح كان قبوله له مظروفا فى غاية المطلوب (قوله والله
الميسر) اى الميسر فهو من التيسير بمعنى التسهيل والا مال جمع امل وهو الرجاء
والمراد به هنا المأمول والمرجواى اى الميسر للمطلوبات ان قلت اذا كان الميسر
للامور المطلوبة للشارح التى من جلتهما كثرة النفع بشرحه هو الله تعالى فلا داعى
لمدح السلطان لاجل ان يقبل على هذا الشرح فتقبل عليه رعيته فيكثر النفع به
بل التوكل على الله اولى قلت التوكل على الله لا ينافى تعاطى الاسباب اذ تعاطاها
لا يخل بعمول (قوله بعد التسمية) مصدر سمي اذ قال بسم الله فهى عبارة عن
القول المذكور اى التلفظ بهذا اللفظ لكن صار حقيقة عرفية فى الاتيان
ببسم الله الرحيم الرحيم فقول الشارح بعد التسمية اى بعد الاتيان بجملته
البسملة لفظا وان لم يأت بها كتابة وهذا القدر كاف فى امثال الامر بالاتيان
بها (قوله هذه فائدة) اطلق الفائدة على مؤلفه مع اشتماله على فوائد اشارة

المصنف لم يأت بها وكان على الشارح ان يكتبها (٢) (دسوقى) بالاجر وان لم يتكلم عليها كغيرها من بقية المتن والتسمية
فى الاصل مصدر سمي ثم صارت حقيقة عرفية فى البسملة فيندفع ما يقال او قول الشارح بعد التسمية صادق بقوله المصنف
بسم الله بدون الوصفين الرحمن الرحيم لان التسمية مصدر سمي الله اى ذكر اسمه اعم من ان يكون مع انضمام الوصفين او لا

قوله اليه) ذكر الضمير باعتبار لفظ ال والافهمي مؤنثة يعني لان المراد بها العبارات قوله العبارات) جميع عبارة قال الكردي هي العبور من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم وبالعكس وبالنسبة الى السامع اى قولهم المعنى ما عني من اللفظ ظاهر بالنسبة للسامع دون المتكلم اذ الظاهر بالنسبة (١٨) اليه ان يقال ما عني المتكلم ليعبر عنه

الى ان تلك الفوائد التي اشتمل عليها مؤلفه لقرب تناولها او شدة ارتباط بعضها ببعض كالشيء الواحد (قوله المشار اليه) اى الذى اشير اليه وذكر الضمير باعتبار لفظ ال باعتبار معناها لانها مؤنثة معنى لان المراد بها العبارات (قوله بهذه) اى بنى من هذه (قوله العبارات الذهنية) اى التي استحضرها المصنف في ذهنه وهى الكلام النفسى الذى يجريه الشخص في نفسه فالذهنية نسبة للذهن بمعنى النفس لا بمعنى القوة التي تهى النفس لاكتساب الآراء والعلوم فان قلت هذا يقتضى ان الالفاظ المستحضرة في ذهن المصنف اذا استحضرها غيره في ذهنه لا يقال لذلك الذى استحضرها غيره فائدة وليس كذلك واجب بأن قول المصنف هذه فائدة على حذف مضاف اى نوع هذه فائدة ومعلوم ان الجزء الذى بذهن غير المصنف بتحقيق فيه ذلك النوع ايضا فيكون فائدة واعتراض ايضا بأن ما في الذهن بجمل والفائدة امور مفصلة فلم تحل المطابقة بين المبتدأ والخبر واجب بتقدير مضاف اى مفصل نوع هذه فائدة لكن لا يحتاج لتقدير مفصلة الا اذا قلنا ان المفصل لا يقوم بالذهن وانما يقوم به الجمل اما اذا قلنا اسماء الكتب من قبيل علم يحتاج لتقديره كانه لا يحتاج لتقدير نوع الا اذا قلنا ان اسماء الكتب من قبيل علم الجنس اما اذا قلنا انهم من قبيل علم الشخص فلا يحتاج له لان ما حل في ذهن زيد من الالفاظ هو ما حل في ذهن المصنف غاية الامر ان المحل مختلف والشيء لا يختلف باختلاف محله واعلم ان السيد الجرجاني استاذ الشارح ذكر من مسمى الكتب التراجم احتمالات سبعة النقوش او الالفاظ والمعاني فهذه ثلاثة واثنان منها وتحت ثلاثة او الجميع فهذه سبعة واختار منها الالفاظ الذهنية المعينة الدالة على المعاني الخصوصية وتبعه الشارح وذلك لانها هي التي يمكن الاشارة اليها من كل احد من غير توقف على شيء بخلاف النقوش فلا يتأتى الاشارة اليها من الاعمى لعدم حصولها منه والفاظ الخارجية اعراض تنقض مجرد النطق بها والمعاني تتوقف على الالفاظ والعبارات جمع عبارة وهى في اصل مصدر بمعنى العبور والانتقال

السبعة ولا يظهر ما ذكره الا ان ثبت عن السيد انه اراد بالالفاظ المعينة والفاظ الخارجية (اطلقت) والا فالمانع من ان يراد بها الاعم وحينئذ فيكون الشارح جاريا على مختار استاذه لا يقال لا يصح ان يراد بها الاعم فان العبارات الذهنية مقابلة للالفاظ لانها ليست حروفا واصواتا لانا نقول المراد بالالفاظ الكلام مجازا وهو يشمل الذهني والخارجي قوله الذهنية) اى سواء كانت الديباجة متقدمة على المقصود او متأخرة عنه على التحقيق واورد ان ما في الذهن بجمل وفائدة المشار اليها بهذه امور مفصلة فيفوت ما هو الواجب من مطابقة الخبر للمبتدأ واجب بعد تسليم ان المفصل لا يقوم بالاذنهان بأن هناك مضافا محذوفا اى مفصل هذا

باللفظ والتعبير الشامل لهما ان يقال ما عني وقصد وقال حسن جلبى العبارة في اللغة تفسير الرؤيا يقال عبرت الرؤيا اى فسرتها اطلقت على الالفاظ الدالة على الضمير اه وقال يوسف الاصم واطلاقها على الالفاظ بمعنى المعبر اسم فاعل مجازا لان المعبر حقيقة هو المتكلم او بمعنى المعبر به فاطلاقها على الالفاظ حقيقة عرفية للمجران المعنى الاصلى بحيث لا يفهم الا بقرينة واعلم ان السيد الجرجاني استاذ الشارح ذكر في مسمى الكتب والتراجم احتمالات سبعة اختار منها الالفاظ المعينة الدالة على المعاني الخصوصية وذكر العلامة البهوتي ان ما ذكر الشارح من ان المشار اليه العبارات الذهنية ليس من الاحتمالات

قوله التي اراد كتابتها) فيه ان العبارات الذهنية لا تكتب واجيب بأن المراد كتابة دالها وهو النقوش قوله وبيان اجزائها) اى من المقدمة واخويها وعطفه على كتابة من عطف اللازم على ملزومه ووقع في نسخة او بدل الواو وعليها كتب العلامة الكردي حيث قال نقلا عن الفاضل الايراني يحتمل ان تكون لفظة او لمنع الحلو دون الجمع لجواز (١٩) الجمع بينهما وان تكون بمعنى الواو على حد قوله تعالى ولا تطع منهم آثما وكفوراً

اطلقت على الالفاظ لانها يعتبر اليها بالنسبة للمتكلم ومنها بالنسبة للسامع فالمتكلم يستحضر المعنى او لا ثم ينتقل للفظ الذى يعبر به عنه والسامع يتوجد ذهنه للمعنى وينتقل للفظ ليفهم منه وقيل ان العبارة في الاصل مصدر بمعنى التفسير يقال عبرت الرؤيا اى فسرتها اطلقت على الالفاظ الدالة على المعاني بمعنى المعبر اسم فاعل مجازا لان المعبر حقيقة هو المتكلم او بمعنى العبر به واطلاق العبارة على الالفاظ حقيقة عرفية للمجران المعنى الاصلى بحيث لا يفهم الا بقرينة (قوله التي اراد كتابتها) اى كتابة دالها وهو النقوش والافعال الذهنية لا تكتب والمراد دالها بواسطة لان النقوش تدل على الالفاظ الخارجية وهى تدل على العبارات الذهنية (قوله وبيان اجزائها) اى من المقدمة والتقسيم والخاتمة وعطفه على كتابتها من عطف اللازم على الملزوم لانه يلزم من كتابة دالها بيان اجزائها واراد الشارح بالبيان التبيين لاحقيقته وهو الوضوح لانه لا يتعلق به قدرته اذ لا تتعلق بالافعال (قوله نزلت الخ) جواب عما يقال اسم الاشارة موضوع لان يشار به الى المشاهد المحسوس والعبارات الذهنية ليست كذلك اذ هي امور معقولة وحاصل الجواب ان المصنف نزلها منزلة المشاهد المحسوس بسبب تشبيهها به بجماع الحضور والتمكن في كل واستعار اسم المشبه به وهو هذه للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية فقوله الشارح نزلت الخ اى بسبب تشبيهها به (قوله منزلة الشخص) قيل لو حذفه واقتصر على قوله المحسوس من اول الامر لكفاؤه ولذلك قال بعد ما موضوعه لكل مشار اليه محسوس واجيب بأنه ذكره لاجل الرد من اول الامر على السعد القائل بان اسم الاشارة موضوع للامر الكلى (قوله المشاهد) ذكره بعد قوله الشخص لان الشخص من معناه المعين وهو يشمل الحاضر والغائب فأتى بقوله المشاهد لاجل اخراج الغائب لان المشاهد معناه الحاضر فهو من مفاعلة الشهود بمعنى الحضور ولما كان المعين الحاضر يشمل المحسوس وغيره اتى بقوله المحسوس لاجل اخراج غيره (قوله واستعمل فيها) اى في العبارات الذهنية بسبب التزليل

به من ان ذكر المحسوس بعده لدفع توهم ان يراد بالمشاهد المعلوم البقيني لكثرة استعماله فيه ولو مجازا وانما لم يكن نظيره لتقدم الشخص النص في المعنى الجزئى فيقطع عرق توهم ارادة المعلوم بقينا فيبقى ذكر المحسوس ههنا ضائعا كذا قال الحشى وفيه نظر لان الشخص وان كان نصا في المعنى الجزئى يعم الجزء من الذهني والخارجي وحينئذ فيوجه ما هنا بنظير وما جهت به عبارة المطول بأن يقال ذكر المشاهد بعد الشخص لاجل اخراج المعنى الجزئى الذهني والمحسوس بغير حاسة البصر وذكر المحسوس بعد المشاهد لاجل اخراج المشاهد بعين البصيرة تأمل

اه قوله نزلت الخ) جواب عما عساه ان يقال اسم الاشارة موضوع لان يشار به الى مشاهد محسوس والعبارات الذهنية معقولة وحاصل الجواب انه نزل المعقول منزلة المشاهد المحسوس بأن شبهت العبارات الذهنية بامر مشاهد محسوس بجماع الحضور وسهولة المأخذ واستعمل لها اسم المشبه به وهو كلمة هذه ففي الكلام استعارة تصريحية تحقيقية قوله الشخص المشاهد المحسوس) الاولى حذف المحسوس او تقدمه على المشاهد لان المحسوس اعم منه لشموله المحسوس بكل حاسة واختصاص المشاهد بحاسة البصر وليس نظير قول المطول لتأديتها الى مشاهد محسوس حتى يوجه بمثل ماوجه

قوله كلمة هذه (الاضافة بيانية قوله لكل مشار اليه محسوس) كان عليه ان يزيد مشخص مشاهد كما ذكره قريبا فيراد بقوله محسوس اي بخاسة البصر تأمل ﴿ ٢٠ ﴾ قوله في اللغة اي الالفاظ الموضوعه

من لغى بالكسر يلغى لغاذا لمج بالكلام واصلها لغى اولغو والهاء عوض عن المحذوف اه فالياء في لغى اصلية او منقلبة عن واو كرضي قوله ما حصلته وقال في الصحاح ما استفدته فان كانت السين للطلب وهو المتبادر كانت كعبارة الشارح في افادته انه لا بد في تسمية الحاصل للشخص فائدة من كسب فمحو الالهام لا يسمى فائدة قوله من علم او مال (اول للتويع لالشك او التشكيك اي ما حصلته من هذين النوعين اي مثلا بدليل قوله من الفيد بمعنى استحداث المال والخير اذا الخير شامل لهما ولغيرهما وانما اقتصر عليهما لشرفهما قوله مشتق اي ذلك اللفظ وفي نسخة مشتقة اي تلك الكلمة والحكم عليها بالاشتقاق بالنظر للاصل والافهى الآن اسم جامد لانها علم جنس على العبارات كسائر اسماء الكتب وكذا يقال في قوله الآتي من فادته قوله من الفيد (ظاهره انه ياء

العين فقط وليس كذلك بل هو واو ايضا فقد سمع الفيد والفود كما في القاموس (الثبوت)

قوله بمعنى استحداث (الاضافة بيانية اي لا بمعنى الناحية ولا بمعنى شعر الرأس مما يلي الاذن ولا بمعنى ذهاب المال او ثباته لان الفيد كالقود يطلق ﴿ ٢١ ﴾ على هذه المعاني وغيرها كما في القاموس قوله والخير) عطف عام على

الثبوت وهو لا الذهاب ولا الناحية ولا بمعنى شعر الرأس من ناحية الاذن (قوله بمعنى استحداث المال) اي احداثه وتحصيله فالسين والتاء قال بمعنى ولم يعبر بـاي لان الشأن انه اذا فسر اللفظ بمعنى حقيق له يعبر بـاي واذا فسر بمعنى مجازي او بعيد غير مشهور يؤتى بالعنانة والشارح قد قسره بمعنى مجازي وهو الاستحداث المذكور ان قلت اي داع لذلك التفسير وهلا فسر بالثبوت الذي هو معنى حقيق له قلت لما كانت الفائدة لا بد فيها من المعاناة على ما فسرنا به او لا احب الشارح ان يصرف الفيد عن معناه الحقيقي وهو الثبوت لغيره وهو الاستحداث لاجل حصول المناسبة بين المشتق والمشتق منه في افادة كل منهما للمعاناة (قوله وقيل اسم فاعل) اي كما انها على الاول كذلك فالفائدة اسم فاعل على كل من القولين والخلاف انما هو في مبداه الاشتقاق وعلى الاول هي اسم فاعل بمعنى اسم المفعول اي هذه مسائل محصلة وعلى الثاني فهي اسم فاعل باق على حاله والمعنى هذه مسائل مصيبة لفؤادى اي مؤثرة فيه لا بنساطه وسروره بها حيث رتبها فيه ولا قبل ادائها او مصيبة لفؤاد السامع باعتبار ادائها اذا علمت هذا تعلم ان في كلام الشارح احتبا كوا الاصل وهي اسم فاعل مشتقة من الفيد وقيل اسم فاعل مشتقة من فادته (اي من مصدره وهو الفاد بمعنى الاصابة على مذهب البصريين او من نفسه على مذهب الكوفيين واما الفيد فهو مصدر فاد بمعنى ثبت وذهب (قوله اذا اصبت فؤاده اي اثرت فيه بانساط والفؤاد القلب على المشهور وقيل عين فيه وقيل باطنه وقيل غشاؤه واذا ظرف معمول المحذوف فان قدرته تقول ذلك اي هذا اللفظ وهو لفظ فادته فثبت التاء وان قدرته اقول ذلك ضمنها (قوله وفي المعرف) اي والفائدة في المعرف المصلحة الخ فهو من قبيل عطف الجمل لا المفردات والالزم العطف على معمولي عاملين مختلفين والمراد بالمعرف عرف العلماء مطلقا لا خصوص عرف علماء الوضع لعدم اختصاص هذا المعنى بعرفهم (قوله من حيث اثمرت) الحثية هنا للتقيد كالتى بعدها اي باعتبار انها ثمرته لا باعتبار انها مرتبة على طرفه ولا باعتبار انها مطلوبة للفاعل بالفعل ولا باعتبار انها باعثة للفاعل على القدوم على الفعل ولما افاد الشارح بهذا القيد ان المصلحة حيثيات اخرتم الكلام عليها بعد ذلك بقوله وتلك المصلحة من حيث انها الخ (قوله وتلك المصلحة من حيث انها الخ) بفتح هزة ان وكسرها وعلى الاول فالخير محذوف اي موجود اي من حيث ترتبها على طرف الفعل موجود والداعي لذلك وجوب

باعتبار دالها او مصيبة فؤاد المعنى كناية عن تمكنها منه وتناهيها في بيانه والفؤاد مرادف للقلب على المشهور كما قاله ابن الصلاح وقيل عين القلب وقيل باطنه وقيل غشاؤه قوله وفي المعرف (اي عرف العلماء لا خصوص علماء الوضع كما قيل لعدم اختصاص هذا المعنى بعرفهم قوله من حيث هي ثمرته) هذه الحثية كالتى بعدها للتقيد

خاص وفي نسخة او وعليها كتب الكردي حيث قال والعلم نوع من مطلق الخير فالولمع الخلو او بمعنى الواو اه قوله وقيل اسم فاعل رعبا توهم انها ليست اسم فاعل على الاول وليس كذلك بل حذف من الاول لدلالة الثاني كما حذف من الثاني لفظ مشتق لدلالة الاول ففيه من محسنات البديع الاحتباك وهي على الاول بمعنى اسم المفعول اي محصلة مستفادة وعلى الثاني اسم فاعل معنى ايضا اي مصيبة الفؤاد قوله من فادته اي من مصدره على مذهب البصريين او من نفسه على مذهب الكوفيين قوله اذا اصبت فؤاده (قوله هذه العبارات مصيبة فؤاد المصنف وذهنه حيث رتبها فيه قبل الاداء او مصيبة فؤاد السامع

قوله على الاقدام (في الصحاح الاقدام الشجاعة والمعاد القدر قوله وصدور) يحتمل نصبه عطفا على اسم
ان وجره عطفا على الاقدام ويحتمل رفعه بالابتداء والخبر محذوف اي حاصل والجملة معطوفة على الجملة المضاف
اليها حيث قوله تسمى علة غائية وتسمى علة باعثة ايضا قوله فالفائدة (تفريع على التعريف المفهومة من
التقسيم قوله متحدان) ان قلت الاربعة متحدة لان سماها واحد (٢٢) فما وجه فصل الاولين من

الاخيرين قلت المراد
بالاتحاد التساوي في الما
صدق وان وجد الاختلاف
في المفهوم وهو انما يتحقق
بين الفائدة والغاية وبين
الغرض والعلة لغاية واما
كل من الاولين والاخرين
فلا لما سيأتي من ان بينهما
العموم والخصوص المطلق
والى كون المراد بالاتحاد
التساوي المذكور يشير
قوله لان الحيتين الخ لان
التلازم المذكور يستلزم
الاتحاد بالذات وانما
يستلزم المساواة فان قلت
دعوى الاتحاد مشكلة بان
المصلحة اذا ظهرت قبل
انتهاء الفعل فقد ترتبت على
الفعل وليست على طرفه
فتحقق الفائدة بدون الغاية
اجيب بتحقيق الطرية لان
المراد بالفعل الذي تكون
على طرفه الفعل الذي
ترتبت عليه لاجمع الفعل
الذي اراده الفاعل تأمل

قوله كان) انظر ما وجه جعل ذلك اصلا مشبه به وجعل ما قبله من الفائدة والغاية فرعاً مشبه به (متحدان)
فان قيل وجه وضوحه وظهوره باقامة الدليل عليه في قول الشارح ودليل اعتبار الخ عورض بقول المحشى
ما معناه وانما خص الشارح دليل الحيتين الاخيرتين بالذات لان دليل الاولين واضح يعرف من
معنى الفائدة والغاية اللغويين اه فهذا يقتضى ان دليل الاولين واضح ودليل الاخيرين خفي لا يتضح الا
بالبیان اللهم ان يقال خفاء الدليل او وضوحه لا يقتضى خفاء المدلول او وضوحه على انه قد يسلم وضوح دليل

الاولين وقول المحشى من معنى الفائدة والغاية اللغويين ان اراد معناها في كلام الشارح فمنوع لانه لم يذكر
معنى الغاية اللغوى تأمل ثم ظهر انه كان الظاهر ان يجعل الشارح الغرض العلة الغائية مشبهها والفائدة
والغاية مشبهها بهما فكان يقول وان الغرض والعلة الغائية كذلك او كما ذكر من الفائدة والغاية لان وجه الشبه
وهو الاتحاد الذاتي والاختلاف (٢٣) الاعتبارى فيهما اقوى للاتفاق على وجود هذا الاتحاد

متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار والحاصل ان الغرض التشبيه في الاتحاد بالذات
والاختلاف باعتبار والمشبّه الفائدة والغاية والمشبّه الغرض والعلة فان قلت
ما وجه جعل الاولين مشبهين والاخيرين مشبهين الجواب ان الاخيرين لما كانا
قريبين في العبارة ناسب ان يلتفت لهما ويجعلهما مشبهين بما يقى شئ آخر وهو
ان ايضا مقدمة من تأخير ومعناها عودا ورجوعا كذلك فالمعنى حينئذ ولنرجع
للاتحاد والاختلاف في الغرض والعلة الغائية اي ترجع للاختيار بذلك رجوعا
كذلك اي مثل الفائدة والغاية وهذا يقتضى عكس ما مر وهو ان الغرض والعلة
الغائية مشبه والغاية والفائدة والغاية مشبهه لا مشبه الا ان يجعل هذا التشبيه
من جهة الرجوع لان الاتحاد والاختلاف في الفائدة والغاية قد ذكر مقدما في اللفظ
والحاصل ان العلة والغرض لقرينيهما في العبارة جعلهما مشبهين بهما من حيث الاتحاد
في الذات والاختلاف في المفهوم والفائدة والغاية لتقدمهما في الذكرا باعتبار
مشبه به من جهة الرجوع (قوله لان الحيتين متلازمان) تعليل للاتحاد ذاتا
والاختلاف اعتبارا في كل من الطرفين اي وانما كانت الفائدة والغاية متحدتين
ذاتا ومختلفتين اعتبارا لان الحيتين المتعبرتين فيهما متلازمان وكذلك الغرض
والعلة الغائية انما اتحدتا ذاتا واختلفتا اعتبارا لان الحيتين المتعبرتين فيهما
متلازمان فالحيتين في كل من القسم الاول والثاني متلازمان ومتى كانت
الحيتين المتعبرتان في مفهومين متلازمين لزم ان يكون بين المفهومين التساوي
اي الاتحاد في الذات والاختلاف في المفهوم وذلك لان سمين اذا اطلقا على سمي
واحد فاما ان يكون اطلاقهما عليه من جهة واحدة واما من جهتين متلازمين
او متغايرتين فان كان الاول كان بين الاسمين الترادف كانسان وبشر فانهما يصدقان
على زيد من حيث انه حيوان ناطق وهو جهة واحدة واما اعتبار التاسب
في انسان وبدو البشرية اي الجلد في بشر فجرد حكمة لا وجه اطلاق وان كان
الثاني كان بين الاسمين التساوي اي الاتحاد في الذات والاختلاف في المفهوم
كناطق وضاحك وكذلك الفائدة والغاية والعلة والغرض وان كان الثالث كان
بين الاسمين اما لعموم والخصوص المطلق كالفائدة والغرض او من وجه
كالحيوان والابيض فان قلت لان التلازم يقتضى التساوي اذ قد يكون

فيهما دون الغرض والعلة
الغائية فقد قيل بترادفهما كما
سيأتي في بيان قوله ودليل
اعتبار كل حيثية الخ فتدبر
قوله ايضا) تأكيدها للكاف
في كما واما قوله كذلك فلم
يظهر لي معناه لان مرجع
اسم الاشارة ان كان
الاتحاد الذاتي والاختلاف
الاعتباري المفهومين من
متحدان ومختلفان لم يصح
اذا الغرض جعلهما متحدتين
بالذات لامتثال الاتحاد الخ
اذ لا يحصل له وان كان
الفائدة والغاية لم يصح ايضا
لاقتضائه عكس ما اقتضاه
ما قبله من جعل الفائدة
والغاية مشبهين بما بعدهما
فكان حق التعبير ان يقول
كالغرض والعلة الغائية بدل
قول كما الخ فتدبر (قوله لان
الحيتين) اي في كلامي
ضعين من القسمين الاولين
والاخيرين هذا بيان الاتحاد
الذاتي والاختلاف

الاعتباري وذلك لان اطلاق اسمين على سمي احدا مامن جهة واحدة او من جهتين متغايرتين متلازمين او غير
متلازمين فالاول الترادف كانسان وبشر والثاني الاتحاد الذاتي اي التساوي في المصدق مع اختلاف في المفهوم
كناطق وضاحك والثالث العموم والخصوص المطلق كالفائدة والغرض او من وجه كالحويوان والابيض

قوله (قوله دليل الخ) جواب سؤال مقدر قدره ان الحيتين اذا تلازمتا فالدليل على اعتبار كل حيثية فيما عتبرت فيه فاجاب بقوله ودليل الخ قوله كل حيثية اي من حيثيتي الغرض والعلة الغائية اذ لم يذكر دليل الحيتين الاولين ولعله رأى خفاء دليل الاخيرتين فاحتاج لبيانها ولذا ذهب بعضهم الى ترادفهما حيث قال الغرض ما يكون باعثا للفاعل على الاقدام على الفعل ويسمى علة غائية وظهور ٢٤ * دليل الاولين وبيان دليلهما

ان المتباينين الاتري الاب والابوة فانهما متلازمان ومع ذلك هما متباينان قلت ليس كلام الشارح في مطلق تلازم بل في تلازم خاص وهو تلازم جهتي اطلاق اللفظين على معنى واحد كما علمت وتلازم الابوة للاب ليس كذلك فالمصلحة المترتبة على الفعل في ذاتها شئ واحد يطلق عليها اسمان باعتبار جهتين متلازمين فبالضرورة يكون الاسمان متساويين والاب لم يطلق على معنى واحد باعتبار جهتين متلازمين وان كان احدهما لازما للآخر (قوله ودليل اعتبار الخ) جواب عما يقال اذا كانت الحيتان متلازمين فوجه اعتبار كل حيثية فيما عتبرت فيه اي حيث اعتبروا في الغرض المقصودية للفاعل وفي العلة البعث على الفعل وهما عكس الامر وحاصل الجواب ان العلماء لما اضافوا الغرض للفاعل وقالوا غرض الفاعل كذا ناسب اعتبار المقصودية للفاعل في مفهومه ولما اضافوا العلة للفعل حيث قالوا العلة في ذلك الفعل كذا ناسب اعتبار البعث على الفعل في مفهومهما حيث قالوا فيه المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل عليه فظهر لك من هذا ان هذا الدليل انما هو لا اعتبار الحيتين الاخيرتين واما وجه اعتبار حيثية المذكرة في الفائدة والغاية فلم يتعرض له ولعله لظهوره وذلك لان الفائدة لما كانت هي المستفاد المحصل والمستفاد المذکور يقال له ثمرة ونتيجة ناسب باعتبار تلك حيثية في مفهومها ولما كانت الغاية آخر الشئ وآخر الشئ طرفه ناسب اعتبار حيثية الطرف في مفهومه اذ علمت هذا فقول الشارح ودليل اعتبار كل حيثية اي من الاخيرتين لما علمت انه لم يذكر وجه اعتبار الاولين قيل الا تولى للشارح ان يقول ووجه اعتبار كل حيثية الخ لان الدليل انما يذكر في مقام الانكار ولا منكر هنا اللهم الا ان يقال انه قد تخيل منكرا فلذا عبر بدليل اه وفيه ان المنكر موجود فان بعضهم ذهب لترادف الغرض والفعل على ان الدليل بمعنى العلامة والامارة فن اين انه لا يستعمل الا في مقام الانكار تأمل (قوله اضافتهم خبر دليل لانايب فاعل اعتبر والضمير للعلماء (قوله والعلة الغائية بالعكس) مبتدا وخبر والجملة حالية اي والعلة الغائية ملتبسة بعكس الغرض اي اضافوها للفعل دون الفاعل حيث قالوا علة الفعل كذا ويصح جعل العلة عطف على الغرض

المحصلة والمستفادة مما سبق وذلك ثمرة ونتيجة وان الغاية آخر الشئ وآخر الشئ طرفه تأمل قوله (قوله اضافتهم) خبر دليل لانايب فاعل اعتبر والضمير للعلماء الوضع او لمطلق العلماء قوله الى الفاعل (حيث قالوا غرض الفاعل كذا قوله دون الفعل قال) السيد الشريف قدس سره دون في الاصل ادنى مكان من الشئ يقال هذا دونه اي احط منه قليلا ثم استعير لتفاوت الاحوال والرتب يقال بكر دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز وتخطى حكم الى آخره والمراد هنا الاخير اي حالة كون تلك الاضافة متجاوزة الفعل ومختطية له وقد تأتى للتعليل كافي قوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون

دينه فهو شهيد اي لاجل دينه قوله والعلة الغائية بالعكس) مبتدا وخبر والجملة حالية او لعل (بالعكس) معطوفة على الغرض وبالعكس متعلق بحال محذوفة اي واصافهم العلة الغائية حال كونها ملتبسة بعكس الغرض اي اضافوها الى الفعل دون الفاعل حيث قالوا علة الفعل كذا لكن قد يقال هذا الدليل انما يقتضي تسمية المصلحة الباعثة للفاعل على الاقدام على الفعل علة فقط علة غائية والوصف بغاية مأخوذ من خارج تأمل

قوله (قوله فلاولان) قال المحشى الفاء تفسيرية وهو بمعنى قول غيره الفاء للفصيحة لانها مفسرة لشرط مقدر ومفصلة عنه اي اذا عرفت النسبة بين الاولين ٢٥ * والنسبة بين الاخيرين وارتد النسبة بين الاولين والاخيرين

وبالعكس متعلق بحال محذوفة اي واصافهم العلة الغائية حالة كونها ملتبسة بعكس الغرض لاضافتهم لها للفعل دون الفاعل (قوله فلاولان الخ) الفاء فاء الفصيحة لانها مفسرة لشرط مقدر ومفصلة عنه اي اذا عرفت النسبة بين الاولين والنسبة بين الاخيرين وارتد النسبة بين الاولين والاخيرين فلاولان الخ (قوله مطلقا) اي عموما مطلقا اي في جميع الاستعمالات اي ان كل واحدا من الاولين اعم من كل واحد من الاخيرين مطلقا وكل واحد من الاخيرين اخص من كل واحد من الاولين مطلقا وذلك لانه قد تحصل مصلحة مرتبة على الفعل ولا تكون مقصودة للفاعل من الفعل ولا باعثة له عليه وذلك كالحفر لاجل الماء فيوجد كثر فقد تحقق في ذلك الكثر الاولان دون كل واحد من الاخيرين فان قلت بل بينهما العموم والخصوص الوجهي اذ قد يوجد الاخيران دون الاولين كالماء كان المقصود بالحفر الماء فحفر ولم يجد شيئا فقد تحقق الاخيران في هذا الماء دون الاولين قلت هذا لاورد له لان مورد القسمة المصلحة الحاصلة بالفعل والماء في هذه الصورة لا يطلق عليه واحد منهما (قوله اذربا الخ) في هذا الدليل قاصر لا ينتج المدعى وذلك لان المدعى اربعة امور كون الفائدة اعم من الغرض ومن العلة الغائية وهاتان دعوتان وكون الغاية اعم من الغرض ومن العلة الغائية وهاتان دعوتان ايضا والدليل قاصر على واحدة وهي كون الفائدة اعم من الغرض فلو قال الشارح اذربا يترتب على الفعل فائدة او غاية لا تكون مقصودة لفاعله ولا باعثة على الفعل كان اولي وقد يجاب بان الشارح اقتصر في الدليل نظر التلازم لانه يلزم من كون الفائدة اعم من الغرض ان تكون اعم من العلة الغائية لتلازم حيثيتهما فيلزم من كون المصلحة غير مقصودة للفاعل ان لا تكون باعثة على الفعل فقد وجد في الفائدة دون الغرض والعلة الغائية واذا كانت الفائدة اعم منهما فالغاية كذلك وذلك لما علمت من تلازم حيثيتهما فتأمل (قوله واما جل الخ) عطف على مقدر اي مقدر اي اما حال الطرفين فقد عرف واما جل الخ واما اخر الكلام على الحمل بعد الكلام على الموضوع والحمول لانه لا يتحقق الا بهما معا فصار الحمل مع الموضوع والحمول بمنزلة المركب مع المفرد والمفرد مقدم على المركب طبعاً وكذا ما هو بمنزلة المركب فتاسب ان يقدم الكلام عليه وضعاً (قوله على ما اشير الخ) اي على العبارات الذهنية التي اشير اليها بنظم من هذه (قوله فحقيقة) اي عقلية (قوله لفة وعرفا) فيه ان الاولى اسقاطها وذلك لان الحقيقة اللغوية

فحقيقة لغة وعرفا) اي من جهة المعنى اللغوي والمعنى العرفي لان ذلك يقال حقيقة لغوية او عرفية لان الحقيقة في الجمل لا تسمى بذلك وانما تسمى عقلية وكذا يقال في المجاز بخلافهما في المفرد فانها يسميان بما ذكر كما هو مقرر في فن البيان

قوله في انفسها) اي سبب ذاته لا بسبب ملاحظته معانيه **قوله** اما باعتبار اللغة فظاهر) بيانه على اشتقاق الفائدة من من الفيدان العبارات الذهنية علم محصل وعلم مستحدث وجعل (٢٦) العبارات علماً مبني على تعريفه بالصورة

والعرفية انما يكونان في المفرد لا في الجمل والاسناد لان الذي يكون فيه انما هو الحقيقة العقلية واجيب بان هذا انما جاء من جعل قوله لغة وعرفاً منصوبين على نزع الخافض اي فحقيقة في اللغة وفي العرف ونحن نتخلص من هذا بجعلهما منصوبين على الحال من فائدة او على التمييز لها والاصل واما حل الفائدة حال كون المراد بها المعنى اللغوي او العرفي او من جهة المعنى اللغوي او العرفي على الالفاظ الذهنية فحقيقة عقلية والحاصل ان الحمل حقيقي سواء جلت الفائدة على المعنى اللغوي لها والمعنى العرفي كما بينه بعد (قوله اذا العبارات في انفسها فائدة) اي حقيقة واذا كانت العبارات الذهنية فائدة حقيقة كان حل الفائدة عليها حقيقة لانه من اسناد الشيء لمن هو له فمادعا من ان الحمل حقيقة عقلية فان قلت المدعى ان الحمل حقيقة وقد اخذ ذلك المدعى جزءاً من الدليل حيث قيل اذا العبارات في انفسها فائدة حقيقة واخذ المدعى جزءاً من الدليل مصادرة على المطلوب وهي مبطللة للدليل والجواب ان المراد من الحقيقتين مختلف وذلك لان المراد بالحقيقة الاولى في قوله اما حل الفائدة على العبارات المشار اليها بهذه فحقيقة الحقيقة في حكم المتكلم وقوله اذا العبارات في انفسها فائدة اي حقيقة يعني باعتبار نفس الامر فليس المأخوذ في الدليل نفس الدعوى بل غيرها (قوله اما باعتبار اللغة فظاهر) اي اما كون العبارات الذهنية فائدة حقيقة باعتبار المعنى اللغوي للفائدة فظاهر وذلك لان الفائدة في اللغة ما استفيد من مال او علم او غيرهما والالفاظ الذهنية علم محصل ومستحدث وجعل العبارات علماً مبني على مذهب المناطقة من تعريفه بالصورة الحاصلة في الذهن والالفاظ الذهنية صورة للالفاظ الخارجيه ضرورة ان صورة الشيء مثاله والالفاظ الذهنية على مثال الخارجية اما على مذهب المتكلمين من انه الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل فليست من العلم (قوله واما باعتبار العرف) اي واما كون العبارات الذهنية فائدة باعتبار المعنى العرفي للفائدة (قوله فلانها) اي العبارات الذهنية (قوله على تصحيح حروفا) المراد بتصحيح حروفها ترتيبها في الذهن على وجه مماثل لترتيبها في الخارج والمراد بحروفها الحرف الذهنية لان الكلمات الذهنية مركبة من حروف ذهنية اي ان العبارات الذهنية مصححة مترتبة على ترتيب حروفها الذهنية في الذهن ترتيباً لوظهر في الخارج اي في اللفظ لا فاد (قوله واخراجها)

عن المشاعر الباطنة كالحافظة اي القوة الدراكية كانبس السبد على نظيره في حاشية شرح (اي) الشمسية اه وقد يقال ان القوة العقلية انما تتعلق بالمعاني بالعبارات كاذكروه في موضعه فليمر

قوله ويجوز) عطف على قوله فحقيقة عطف جملة فعلية على اسمية اي ان اريد بالفائدة المعاني وحينئذ يكون في الكلام مجاز ان مجاز في النسبة حيث اسند الفائدة التي اريد بها المعاني الى اسم الاشارة المراد منه العبارات الذهنية من اسناد المدلول لادال ومجاز في الطرف من حيث اطلاق اسم الاشارة على غير المحسوس المشاهد وهو العبارات الذهنية كما سلف وحينئذ فكان عليه ان يختار في المشار اليه بهذه ما اختاره غيره من انه المعاني لا العبارات فيكون المجاز في الطرف فقط اللهم الا ان يقال بانه بذلك على ان الفائدة تحمل على العبارات حقيقة لغة وعرفاً كما صرح به ما عشى مع ايضاح فان قلت على هذا في الكلام ثلاث مجازات لاثان لان اطلاق الفائدة على المعاني المخصوصة من اطلاق الكل على بعض جزئياته وقد صرح الشارح قبيلاً المقدمة بان ذلك مجاز قلت ذلك غير متعين لجواز كونه حقيقة باعتبار (٢٧) تحقق ماهية فيدوان كان اطلاق لفظ الكل عليه باعتبار خصوصه وتخصه مجازاً وعليه

اي الحروف الذهنية عن محالها وهو الحافظة الى الذهن والحاصل ان الحروف الذهنية ترتب اولاً في الحافظة ثم تخرج من ذلك المحل الى الذهن وهو القوة العاقلة ثم تخرج بعد ذلك الى الخارج اي الى خارج المشاعر الباطنة كالحافظة والعاقلة فان قلت ان المتكلم قد يتكلم بالكلام ولا شعوره بهذا الترتيب والاخراج قلت هو قائم به وان لم يدركه ولم يشعر به ونازع بعضهم في هذا الترتيب والاخراج قائلاً ان هذا الشيء لا اصل له (قوله ويجوز الخ) عطف على قوله فحقيقة عطف جملة فعلية على اسمية وهذا الاحتمال مبني على ان المراد بالفائدة المعاني وحاصله ان الفائدة اسم للمعاني فحقها ان تسند الى المعاني لان الخبر عين المبتدأ في المعنى فاسنادها الالفاظ المشار اليها بهذه مجاز في الاسناد لانه من اسناد الشيء الى سببه لان الالفاظ الذهنية توصل المعاني لذهن السامع اذا برزت من الذهن للخارج واعلم ان ما تقدم من ان الحمل حقيقة عقلية مبني على ان المراد بالفائدة الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وما هنا من ان الحمل مجاز عقلي مبني على ان المراد بالفائدة المعاني كما مر وما احتمالان من احتمالان سبعة في المسمى باسماء الكتب كما تقدم واذا علمت ذلك علمت انه لا منافاة في كلام الشارح حيث جعل الحمل اولاً حقيقة ثم يجوز كونه مجازاً (قوله ان يكون) اي الحمل والمراد به الاسناد فيصير المعنى ويجوز ان يكون الاسناد مجازاً في الاسناد ولا يحصل له ويجاب بان الاسناد في كلامه جزء علم فكانه قال ويجوز ان يكون الاسناد هنا مسمى بهذا الاسم وهو المجاز في الاسناد ويسمى مجازاً عقلياً وحكمياً فان قلت هذا

فيصير المعنى ويجوز ان يكون الاسناد مجازاً في الاسناد ولا يحصل له ويجاب بان الاسناد جزء علم فكانه قال ويجوز ان يكون الحمل مسمى بهذا الاسم وهو المجاز في الاسناد (قوله مجازاً في الاسناد) ويسمى مجازاً عقلياً ومجازاً حكمياً واسناداً مجازياً فان قلت هذا المجاز عند صاحب التلخيص خاص باسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له والمسند لاسم الاشارة هنا ليس فعلاً ولا في معنى الفعل بل هو علم جنس كما تقدم قلت هو في معنى الفعل بالنظر لاصله لانه اسم فاعل في الاصل (قوله باعتبار الخ) وذلك لان من وقف عليها اذا استحضرها ولا حظها ترتب له على ذلك ثمرة ومصلحة هي الوقوف على المعاني التي تضمنتها

قوله (او حال) اي من فائدة لانها علم جنس فهمي معرفة والجل بعد المعارف احوال او من اسم الاشارة بناء على صحة محي الحال من المبتدأ او من الضمير في فائدة بالنظر لاصلها كان جعلها صفة لها بالنظر لاصلها والا فهي الآن معرفة لا تحمل ضميرا والجل انما تكون صفات بعد النكرات قوله (والمراد الخ) جواب عما عساه يقال ان المقدمة واخويها عين الفائدة فيلزم اشتغال الشيء على نفسه قوله (٢٨) اشتغال الكل على الاجزاء اي على كل

المجاز عند الخطيب خاص باسناد الفعل او معناه للملابس له غير ما هو له والمسند لاسم الاشارة هنا ليس فعلا ولا في معنى الفعل بل علم قلت هو في معنى الفعل بالنظر لاصلها لانه اسم فاعل في الاصل كما مر (قوله مدخلا في حصول الفائدة) اي في حصول المعاني لان من وقف على تلك العبارات واستحضرها ترتب له على ذلك الوقوف على المعاني التي تضمنتها تلك العبارات (قوله تشتمل) اي تنحصر في مقدمة (قوله اما خبر بعد خبر) اي سواء اعتبرت الفائدة اسم جنس كما هو اصلها او علم جنس او علم شخص كما هو حالها الان (قوله او حال) اي من فائدة بناء على انها علم جنس اذ علم جنس معرفة والجل بعد المعارف احوال او من المبتدأ على رأي من جوز ذلك او من الضمير في فائدة بالنظر لاصلها وانها اسم فاعل (قوله او صفة لفائدة) اي بالنظر لاصلها من انها اسم فاعل نكرة والافهي الآن هذا جواب عما يقال ان المقدمة والتقسيم والخاتمة عين الفائدة وحينئذ فاشتمال الفائدة على الثلاثة من اشتغال الشيء على نفسه وحاصل الجواب ان كل واحد من الثلاثة يلاحظ على حدة والفائدة تلاحظ هيئة اجتماعية وحينئذ يكون اشتغالها على الثلاثة من اشتغال الكل على جزائه اي على كل واحد من اجزائه لا على جلتيها لئلا يعود المحذور وهو اشتغال الشيء على نفسه وما ذكره الشارح مبنى على ما صدر به من ان المراد بالفائدة العبارات الذهنية وكذا المقدمة واخويها اما على مانبه عليه بقوله ويجوز الخ من ان الفائدة اسم للمعاني فكذلك ان اريد بالمقدمة واخويها المعاني ايضا فان اريد بها العبارات كان المراد انها تشتمل عليها اشتغال المدلول على الدال كناية عن احاطة المعاني بالعبارات بحيث لا يعترها حشو وان اريد عكس ذلك كان من اشتغال الدال على مدلوله (قوله وجه الترتيب) اعترض بان الاولى ان يقول وجه الاشتغال والخصر في هذه الثلاثة لانه المدعى واما الترتيب فقد علم من وضعه من حيث التقديم والتأخير وهذا ليس مقصودا واجيب بان مراد الشارح وجه الاشتغال مراعاة الترتيب

واحد من الاجزاء لا على جلتيها لئلا يعود المحذور وما ذكره مبنى على ما صدر به من ان المراد بالفائدة العبارات الذهنية اما على مانبه عليه بقوله ويجوز الخ من ان الفائدة اسم للمعاني فكذلك ان اريد بالمقدمة واخويها المعاني ايضا فان اريد بها العبارات كان المراد انها تشتمل عليها اشتغال المدلول على الدال كناية عن احاطة المعاني بالعبارات بحيث لا يعترها حشو واذا اريد عكس ذلك كان من اشتغال الدال على مدلوله قوله وجه الترتيب) يريد به وجه ضبط الرسالة على الترتيب الذي اوما اليه في مقام الاجال وبني وجه الضبط على النسخة التي لم يوجد فيها وتنبه بناء على انها ليست

بصححة عنده كما يشير اليه ونحن نقول عليه اه محشي فقوله يريد الخ اشارة الى اعتراض على الشارح بان (قوله) بيانه ليس للترتيب فقط بل له وللخصر حيث قل فيه اذا الخارج عنهما لا يذكر فيها فكان على الشارح ان يقول وجه الضبط الخ وقوله على الترتيب المستفاد بالاداة وقوله نقول عليه اي نعترض عليه في عدم تصحيح هذه النسخة وقد اشار المحشي الى صحتها بقوله بعد واقول عملا الخ قوله ما يذكر) فان قلت هذا يصدق على بعض كل من الثلاثة فان بعض التقسيم يذكر في هذه الرسالة لفائدة المقصود وبعض كل من الآخرين يذكر لفائدة ما يتعلق

بالمقصود وحينئذ فلا يستقيم قوله فان كان الاول فهو التقسيم لان بعض التقسيم ليس هو التقسيم وكذا يقال في الآخرين ولذا قال الشارح في شرحه الكبير لان ما يذكر ويعتد جزأ برأسه ويعنون عنه باسم فزاد ما ذكر لاخراج بعض كل فانه لم يعد جزءا (٢٩) برأسه ولم يعنون عنه باسم ويمكن الجواب عن الشارح بأن قوله

(قوله في هذه الرسالة) الملائم لقوله المصنف هذه فائدة ان يقول في هذه الفوائد وسبق الاعتذار عنه (قوله من العبارات) بيان لما فيه ان الرسالة عين العبارات الذهنية وحينئذ فامعنى الظرفية وما معنى قوله يذكر مع ان الذكر لا يتعلق بها بل بالالفاظ الخارجية اللهم الا ان يقال انه اراد بالرسالة معناها في العرف وهو الكاغد وقوله من العبارات اي من دالها وهو الالفاظ الخارجية لانها كاتدل على المعاني تدل على الالفاظ الذهنية والمعنى حينئذ ان ما يذكر من دال العبارات الذهنية في هذه الرسالة اي الكاغد اما ان يكون الخ (قوله اما ان يكون) اي اما ذوان يكون لان الكون المذكور ليس نفس العبارات بل صفة لها وقيل لاحاجة لذلك لانهم فرقوا بين المصدر الصريح والمؤول فغنوا حل الاول على اسم الذات دون الثاني (قوله لفائدة المقصود) اي لفائدة المصنف المعاني المقصودة من الرسالة فهو من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله والمعاني المقصود من الرسالة بيان اوضاع الموصولات واسماء الاشارات والضمائر والحروف والفعل ومعانيها وقوله اما ان يكون لفائدة المقصود اي لفائدة جميع المقصود او لفائدة جميع ما يتعلق بالمقصود فاندفع الاعتراض بأن بعض التقسيم يذكر في هذه الرسالة لفائدة ما يتعلق بالمقصود وبعض كل من الآخرين يذكر لفائدة ما يتعلق بالمقصود مع ان الاول لا يسمى تقسيما والثاني لا يسمى مقدمة والثالث لا يسمى خاتمة (قوله اذا خارج الخ) علة لخصر العبارات المذكورة في هذه الرسالة في الامرين أي وانما كانت منحصرة في الامرين فقط لان الخ (قوله فان كان الاول الخ) اسم كان ضمير عائد على ما يذكر في الرسالة اي فان كان المذكور فيها الاول أي المفيد للمقصود منها فهو التقسيم وانما كان كذلك لان المقصود من الرسالة بيان اوضاع الموصولات واسماء الاشارة والضمائر والحروف والفعل وهذه انما بينت في التقسيم (قوله وان كان الثاني) اي وان كان ما يذكر في هذه الرسالة الثاني اي ما يكون لفائدة ما يتعلق بالمقصود (قوله فان كان الخ) اي ففيه تفصيل فان كان ذلك التعاقب الخ اي فان كان صاحب ذلك التعاقب تعلقه تعلق السابق الخ (قوله من حيث الاعانة) اي لان من حيث التبرك كالبسملة اي من اجل الاعانة الخ فالحثية للتقيد (قوله في الشروع) في معنى على متعلقة بالاعانة لان الاستعانة والاعانة وما تصرف

الرسالة تحقيق معنى الحرف وغيره وهو لا يتحقق الا فيه اه كردي قوله من حيث الاعانة) اي لان من حيث التبرك كالبسملة اي من اجل فالحثية للتعليل وفي معنى على اذ الاعانة والاستعانة وما تصرف منهما انما تعدى للمستعان عليه بعلی قال تعالى واعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون

ان ما ذكر من المعنيين اللغوي والاصطلاحى عام والمراد هنا خاص وتوهم المحشى ان المقدمة ههنا مقدمة علم فاورد عليه ان التقسيم ليس علما وانما هو مقدمة علم لانه من مبادئ علم العربية وذلك لان معرفة المفهومات الاصطلاحية المذكورة فيه ككون وضع اسم الاشارة عاما لموضوع له خاص يستعان به على معاني جملة من الفاظ هي مبادئ علم العربية ككون هذا للفرد المذكور وقد يجاب بان المقصود وان كان مقدمة علم التوقف الشروع عليه هو علم في نفسه ايضا كما قالوا بنظيره في المنطق على انك قد علمت مما تقدم ان المقدمة هنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم فتأمل قوله المعاني المخصوصة او العبارات المعنية) وصف المعاني بالمعينة تفنن والمناسب لما ذكره اولامن جعل المشار اليه بهذه العبارات الذهنية ان يكون المراد بالمقدمة

متعلقا بالتقديم لا بالمقاصد كما قلنا والا فلا اعتراض (قوله والمراد الخ) هذا اشارة الى ان ما ذكره من المعنيين للفائدة اللغوي والاصطلاحى عام والمراد هنا خاص وتوضيح ان لفظ مقدمة كلى تحته جزئيات سواء كانت بالمعنى اللغوي او الاصطلاحى لان معناها لغة عبارات تقدمت امام المقصود واصطلاحا معان يتوقف الشروع عليها في العلم وكلاهما كلى وهذه المقدمة المذكورة في هذا الكتاب جزئية من جزئيات المقدمة الكلية لان المذكور هنا ما عبارات معينة متقدمة امام المقصود او معان معينة يتوقف عليها الشروع في العلم اذا علمت هذا قلنا احتمالات اربعة وذلك لانه ان لوحظ ان المقدمة في الاصل الفاظ قدمت امام المقصود ولا حظنا ان المقدمة هنا مراد بها الفاظ معينة قدمت امام المقصود كان اطلاق مقدمة الذى هو كلى على هذا الجزئى من قبيل اطلاق اسم الكلى على بعض جزئياته وكذا ان لوحظ ان المقدمة في الاصل اسم لمعان يتوقف عليها الشروع في العلم وقلنا المراد منها معان معينة فان لوحظ ان المقدمة في الاصل اسم للالفاظ المقدمة على المقصود واريد منها هنا معان مخصوصة كان من قبيل اطلاق اسم الدال على بعض المدلول اى على جزئى من جزئيات المدلول وذلك لان لفظ مقدمة مدلوله الفاظ مطلقة مدلولها معان مطلقة فاطلق لفظ مقدمة وهو اسم الدال على جزئى من جزئيات المدلول وان لوحظ ان المقدمة في الاصل اسم لمعان مطلقة يتوقف عليها الشروع في العلم واريد منها هنا الفاظ مخصوصة كان من اطلاق اسم المدلول على بعض جزئيات الدال وأشار الشارح للاحتمالين الاولين هما تقدير ان يراد بكل من مطلق المقدمة والمقدمة العبارات او المعاني بقوله بأن يكون من قبيل اطلاق الكل على بعض جزئياته وأشار بقوله او اطلاق اسم المدلول الخ للاحتمال الرابع وهو تقدير ان يراد بمطلق المقدمة والمعاني وبالمقدمة هنا عبارات مخصوصة لاستعمال ما هو موضوع لمطلق المعاني في عبارات مخصوصة ولم يتعرض الشارح للاحتمال الثالث وهو ان يراد بمطلق المقدمة العبارات وبالمقدمة هنا معاني مخصوصة وعليه فيكون من اطلاق اسم الدال على بعض مدلوله (قوله المعاني المخصوصة او العبارات المعنية) وصف المعاني بالمعينة تفنن والمناسب لما ذكره اولامن جعل المشار اليه بهذه العبارات الذهنية ان يكون المراد بالمقدمة المشار اليه العبارات المعنية فقط فكان الاولى للشارح ان يقول والمراد بالمقدمة هنا العبارات المعنية ويحذف المعاني المخصوصة ولعل الشارح اشار بهذا التردد الى ان المشار اليه بهذه لا يتعين حمله على العبارات الذهنية بل يجوز ان يراد بها المعاني ايضا فيكون ما ذكره اولامبيا على الرجحان لاعلى التعيين

هذا التى هي جزء ذلك المشار اليه تلك العبارات فقط واعلمه اشار بهذا التردد الى ان المشار اليه بهذه لا يتعين حمله على العبارات الذهنية بل يجوز ان يراد به المعاني ايضا فيكون ما ذكره اولامبيا على الرجحان لاعلى التعيين او اشار بالترديد الى ما ذكره ثانيا من انه يجوز ان يراد بالفائدة المعاني ويكون الحل اسنادا مجازيا قوله من قبيل لم يظهر لا قحامة معنى ولذا حذفه من المقابل قوله اطلاق الكلى) اى اسمه على بعض جزئياته ان اريد به هنا المعاني المخصوصة لاستعمال ما هو موضوع لمطلق المعاني في عبارات مخصوصة فالمراد بالبعض العبارات المعنية وبما مطلق العبارات الدالة على مطلق المعاني المذكورة والضهير في دلما وفي عليه للمداول وكتب بعض الافاضل ما نصده قوله على بعض جزئياته اى على تقدير ان يراد بكل من مطلق المقدمة والمقدمة هنا المعاني او العبارات وقوله من اطلاق اسم المدلول اى على تقدير ان يراد بمطلقها المعاني (٣٣) وبخصوصها العبارات ولم يتعرض الشارح لاحتمال ان يراد بمطلقها

او اشار بالترديد الى ما ذكره ثانيا من انه يجوز ان يراد بالفائدة المعاني ويكون الحل اسنادا مجازيا (قوله على مقدمة) بدل من ما وعطف بيان عليه (قوله فهو سهو) خبر عن ما وقرنه بالفاء لمساواة الموصول الواقع مبتدأ لاسم الشرط في العموم وفي الحكم على ما وقع في بعض النسخ بالسهو تجوز اذ هو ناشئ عن السهو لان نفسه سهو (قوله من قلم الكاتب) نسب السهو للقلم الذى لا شعور له مباغة في بطلان ما وقع في بعض النسخ اى انه لظهور بطلانه لا ينبغي ان يقع من عاقل ولو على السبيل السهول لا ينبغي ان يصدر من غير العاقل الاعلى سبيل السهو (قوله اذا التنبيه الخ) هذا دليل من الشكل الاول ثبت للمطلوب وهو عدم صحة ما في بعض النسخ وقد حذف الشارح من هذا الدليل موضوع الكبرى والنتيجة والاصل التنبيه جزء من المقدمة وكل ما كان كذلك فالعنى لعه جزء مستقلا ينتج التنبيه لاعمى لعه جزء مستقلا لكن ان تمنع هذا الدليل منع تفصيلا وحاصله ان قوله في الصغرى التنبيه جزء من المقدمة ان كان المراد انه جزء منها من حيث ان فهمه منها كانت الصغرى مسلمة لكن قوله في الكبرى وكل ما كان كذلك فلا معنى لعه جزء مستقلا لا يسلم لان فهم الشئ من الشئ لا يمنع من عده جزءا مستقلا

السهو للقلم الذى لا شعور له (٣) (دسوقى) مباغة في بطلان ما وقع في بعض النسخ اى انه لظهور بطلانه لا ينبغي ان يقع من عاقل ولو على سبيل السهول لا ينبغي ان يصدر من غير العاقل الاعلى سبيل السهو فقوله المحشى نسب السهو الى طغيان القلم في نوع بساهل هذا وحكمه على ما وقع بالسهو ممنوع بمنع دليله وهو قوله اذا التنبيه الخ وحاصل المنع ان كون التنبيه من المقدمة لا يمنع عده جزءا مستقلا نابعها لاذ عده منها من حيث ان فهمه لكونه مذكورا فيها بالقوة وعده جزءا مستقلا نابعها من حيث الالفاظ المخصوصة كالخاتمة بالنسبة لتقسيم فقد صرح الشارح فيما سياتى بانها معاومة من التقسيم فان قلت كان عليه حينئذ ان يعيد معرفة كالخاتمة اجيب بان متبوعه وهو المقدمة لما كان غير متبوع قصدا بخلاف متبوع الخاتمة انحطرت رتبة عنها فاعيد نكرة على خلاف اصل الاستعمال المعاد فترك هذا الاصل فيه للاشعار بهذه السكينة وهي انحطاط رتبة كما افاده المحشى قوله مبتدأ الخ لم يتعرض لجمعها مفعول فعل محذوف اى اقرأ مثلا واعلمه لعدم ثبوت الرواية بالنصب وان جاز عربية

قوله هذا الذي بشرع فيه) أي من الأحكام وما يتعاق بها أن يريد بالمقدمة المعاني أو الالفاظ الدالة على ما ان يريد بها الالفاظ والعبارات المحشوية ويصح أن يراد بهذا الذي بشرع فيه الأحكام وما يتعاق بها مع ارادة العبارات من المقدمة والعكس وعليهما فالجمل اسناد مجازي من اسناد المدلول للدال أو العكس وانما قصر المحشى البيان على ما ذكره ليكون الجمل حقيقيا والمراد بما يتعلق بالأحكام البيان للوضع العام (٣٤) خلاص بقوله وذلك بأن يعقل الخ والتأمل بقوله

الآثرى أن الخاتمة مفهومة من التقسيم كما يأتي للشارح وقد عدها المصنف جزءا مستقلا وان اراد بقوله في الصغرى التنبيه جزء من المقدمة أي أنه جزء من حيث الالفاظ وان المقدمة تشملها منعت الصغرى وسلمت الكبرى فان قلت على التقدير الاول هلا عرف المصنف التنبيه كما عرف الخاتمة مع أن كل واحد منهما تابع لما قبله ومفهوم منه فالتنبيه مفهوم من المقدمة والخاتمة مفهومة من التقسيم قلت أن الخاتمة لما كانت تابعة للتقسيم الذي هو شريف لانه المقصود بالذات استحققت الشرف بتعريفها بخلاف التنبيه فانه تابع للمقدمة التي هي وضعية لانه ليست مقصودة بالذات بل لتعيين على الوصول للمقصود فلم تستحق التعريف لعدم شرفها (قوله مبتدأ) لم يتعرض لجعلها مفعول فعل محذوف أي أقرأ مثالا ولعله اعدم ثبوت الرواية بالنصب وان جاز عريية (قوله أي هذا الذي بشرع فيه) أي من الأحكام وما يتعلق بها من بيان الوضع العام خلاص بقوله وذلك بأن يتقبل الخ ان كانت المقدمة اسما للمعاني أو من الالفاظ الدالة على الأحكام ان كانت اسما للالفاظ (قوله أو بالعكس الخ) اعلم انه اذا احتمل المقام حذف المبتدأ والخبر فاختلف في الاول بجعله محذوفاً فذهب بعضهم الى أن الاول جعل المحذوف هو الخبر وجعل المذكور هو المبتدأ لأن المبتدأ هو الركن الاعظم من ركني الاسناد فلا ينبغي حذفه وذهب بعضهم الى أن الاول جعل المحذوف هو المبتدأ وبقاء الخبر لانه هو المقصود بالافادة وذكر المبتدأ عند علمه يشبه أن يكون عبثا (قوله تأمل) أي تأمل وجهه عدم المناسبة وحاصله ان قوله المقدمة ترجية و شأن الترجية ان تكون مقطوعة عن المترجى لانه المترجى احكام مقصودة في انفسها فلا يناسب جعلها خبرا عن شئ مقطوعة عنه او ان ما بعد الترجية قد يطول فيسأم انتظار تمام الفائدة (قوله وما جعل الخ) هذان العصم المجوز لذلك وقوله الى قوله التقسيم أي باخراج الغاية (قوله باعتبار خصوص الوضع الخ) أي باعتبار كون وضعه خاصا وكونه عاما أي لا باعتبار افراده وتركيبه ولا باعتبار اسميته وفعليته وحرفيته (قوله وتقبل الموضوع له) أي وباعتبار تعقل الموضوع له كذلك أي عاما وخصا (قوله بما يتوقف

وذلك مثل اسم الإشارة تدبر قوله فغير مناسب الخ) أي لان المقدمة ترجية و شأن التراجم انقطعا عما بعدها وما بعد التراجم احكام مقصودة في انفسها فلا يناسب جعلها خبرا عن شئ تابع له اولان ما بعدها قد يطول فيسأم انتظار تمام الفائدة واما ذكره المحشى في توجيه عدم المناسبة فغير ظاهر ومحصله ان المدعى حينئذ يكون خصوص العبارات دون المعاني وهذا وان كان صحيحا في نفسه لا يستقيم ههنا لانه يلزم عليه ان لا تكون المقدمة مستعانا بها ولا التقسيم مستعانا عليه واللازم باطل فكذلك المزوم وحينئذ فالاولى ان يقول الشارح فخطأ بدل قوله فغير مناسب ووجه عدم ظهور وما ذكره اننا لانسلم ان

العصم المجوز لجعل هذه العبارات خبرا يريد بها خصم من العبارات بل يريد بها من حيث دلالتها (خبر) على المعاني ولا يقدح في صحته كون المعاني متفاد بطريق التبع لان المقدمة ههنا مقدمة كتاب ومدلولها الالفاظ والمعنى تبع فتشيع المحشى عليه ليس في محله وعلى تسليم ما ذكره انما يعقل فخطأ لا مكان التصحيح بتقدير مضاف أي معاني اللفظ على انه على ما زعم كان الظاهر ان يقول فالواجب بدل قوله فالاولى تأمل قوله باعتبار خصوص الخ) أي لا باعتبار افراده وتركيبه ولا باعتبار اسميته وقسميه قوله وتقبل (أي باعتبار تعقل الموضوع

له كذلك أي عوما وخصوصا قوله بدأ في المقدمة) أو ردها عليه ان التقسيم المذكور نفس المقدمة فيلزم ظرفية الشئ في نفسه وأجيب بأن المقدمة عند الشارح اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم بعضها وحينئذ فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل قوله بذلك الاعتبار) أي اعتبار خصوص الوضع وعمومه وخصوص الوضع له وعمومه وفيه انه لم يذكر في ابتداء المقدمة الا قسمين كاسيأتى للشارح معذرا عنه في ترك القسمين الاخيرين فكيف ينسب للمصنف هنا انه بدأ في المقدمة بالاقسام الاربعة ويجاب بأن المراد بمجموع تقسيم الالفاظ الخ تأمل قوله اعلم ان الالفاظ الخ) كان عليه ان يبين معنى الوضع ائمة واصطلاحا أيضا قل اصنام الوضع ائمة جعل الشئ في حين واصطلاحا مشترك بين اثنين أحدهما تعيين الشئ بأزاء المعنى وعلى هذا فالجواز موضوع لمعناه المجازي وثانيهما تعيين الشئ بأزاء معناه للدلالة عليه بنفسه (٣٥) وعلى هذا لا وضع للمجاز فان تعيينه للدلالة عليه بقرينة كما افاده العلامة

خبر كان وقوله بدأ جواب لما وورد على قوله بدأ في المقدمة بتقسيم الخ بان التقسيم المذكور نفس المقدمة فيلزم ظرفية الشئ في نفسه واجيب بان المقدمة عند الشارح اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم بعضها وحينئذ فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله بذلك الاعتبار) أي اعتبار خصوص الوضع وعمومه وخصوص الموضوع له وعمومه وفيه انه لم يذكر في ابتداء المقدمة الا قسمين كاسيأتى للشارح الاعتذار عن ترك القسمين الاخيرين فكيف ينسب للمصنف هنا انه في المقدمة بالاقسام الاربعة ويجاب بان في الكلام حذف مضاف أي بدأ في المقدمة ببعض تقسيم الالفاظ بذلك الاعتبار (قوله اعلم ان الالفاظ الخ) اخر الشارح الكلام على أل عن الكلام على اللفظ مع أن أل مقدمة في الذكر عن اللفظ فكان الاولى ان يقدم الكلام عليها وكان الشارح نظر لكون اللفظ هو الجزء الاعظم المقصود بالذات فلذا قدم الكلام عليه وكان على الشارح ان يتعرض لبيان معنى الوضع كما فعل بعض الشراح حيث قال الوضع ائمة جعل الشئ في موضع واصطلاحا تعيين الشئ بأزاء المعنى للدلالة عليه بنفسه ان قلنا ان اللفظ المجازي موضوع او تعيين الشئ بأزاء المعنى للدلالة عليه بنفسه ان قلنا انه غير موضوع لان تعيينه للدلالة على المعنى بقرينة لا بنفسه (قوله في اصل اللغة) أي وامام معناه في عرف اهل اللغة وفي عرف النحاة فسيأتى الكلام عليه (قوله بمعنى الرمي) الاضافة للبيان والمراد

بقرينة كما افاده العلامة التفاضل وعلى ما ذهب اليه الجاهل من عدم اختصاص الوضع باللفظ يعرف بأنه تعيين الشئ بأزاء المعنى بحيث يفهم منه اذا اطاق واحس فزاد القيد الاخير ليشمل الخطوط ونحوها أي شمولاً بطريق التصريح والا فالعريفان السابقان يشملان ما ذكر ايضا بدون هذه الزيادة تأمل قوله بمعنى الرمي) الاضافة بيانية والمراد مطلق الرمي كما يدل عليه قوله فيما بعد لكن خص الخ قال المعتصم باطراف الحق هو الرمي من الفم لا الرمي

مطلقا كما قد يتوهم من لفظت الرمي الدقيق لانه مجاز صرح به في الاساس اه كلامه اقول يفهم مما ذكر في الصحاح خلافاً حيث قال فيه قواهم بل هي اسم من لافظة يقال هي الرمي ويقال هي الرمي ويقال البحر لانه يلفظ بالفتح والجواهر اه ولا يخفى ان هذه الاحتمالات تفيد ان اللفظ عندهم مطابق الرمي لا الرمي من الفم اه محشى وفيه ان قوله لكن خص الخ لا يدل على مدعاه لانه خص بشئ مخصوص صدر من الفم وهو الصوت اعتمد على المخرج وهذا لا يمنع تخصيص الاول بكونه من الفم مع عمومته اشتماله للصوت المذكور ورمى النواة منه ونحو ذلك وان قوله لا يخفى الخ غير ظاهر لان صاحب الصحاح لا يميز الحقيقة من المجاز فيحمل أن قوله ويقال هي الرمي الخ أي مجاز وأما صاحب الاساس فقد وضعه للتمييز بين الحقيقة والمجاز وقوله وهي الرمي أي لأنها عند حملها تلفظ جزئيتها كثيراً فربما لحاب وقوله ويقال البحر ويقال أيضا هي الديك وعليهما تكون التاء للمبالغة

قوله فهو بمعنى المفعول (هذا لا يتسبب على كون اللفظ بمعنى الرمي ولا يصح ان يراد فهو الرمي لانه في اصل اللغة لم ينقل عن معناه المصدرى اتفاقا فكان على الشارح ان يفرعه على احد المعنيين الآتين وايلا ان تقرر بما وقع الحلبي في شرح الازهرية فانه نقل عبارة الشارح وابقاها (٣٦) على ظاهرها واستظهر على ذلك بنقل

عبارات عن الرضى وغيره لا تأبى ما ذكرناه عند التأمل الصادق قوله فيتناول الخ) تفريع على كون اللفظ في اصل اللغة بمعنى الرمي فالضمير فيه عائدا على اللفظ في اصل اللغة وقوله ما لم يرميا او الرمي الذي لم يكن صوتا وحرفا اى سبب ذلك لان كلاما من الصوت والحرف ليس نفس الرمي وكذا يقال في قوله وما هو حرف تأمل وكان الظاهر حذف قوله وحرفا وتقديره لان الصوت اعم وذكر الخاص بعده يحتاج لنكتة وقوله وما هو حرف اى سبب حرف اذا لحرف ليس نفس الرمي قوله (مهملا الخ) حال او خبر لكان المحذوف مع اسمها قوله صادرا من الفم الخ) كان الاولى حذفه لانه مكرر مع ما قبله اذا شق الاول هو الثانى من التريديد الاول والثانى هو الاول منه تأمل قوله لكن (استدراك على ما يتوهم من استمرار معنى اللفظ في اصل

اللفظ قوله خص) اى بعد التجوز فيه بجملة بمعنى اسم المفعول او قبله قولان في الجامى وفي بعض وفي (استعمل) بعض النسخ ثانيا والظاهر حذفه لاقتضائه انه خص اولاه في عرف اللغة بشئ آخر وان صح بجملة ظاهرا اى في زمن ثان

قوله بما هو الخ) هذا مع قوله الاتى وهذا المعنى اعم يقتضى انه منقول ايضا الى اسم المفعول لانه بين ما بالصوت المعتمد على الخرج لا بالرمي وحينئذ فالواقع من اللغويين النقل ثم التخصيص وهو مذهب شيخ المحققين حيث قال اللفظ في اصل اللغة مصدر ثم استعمل بمعنى المفعول كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه ان اريد انه استعمل حقيقة وان المفعول من خصوص الحروف كما هو المتبادر وذهب سيد المحققين الى أن اللفظ في اصل اللغة الرمي ثم استعمل في الرمي من الفم والمعنيين مصدرين فانادان (٣٧) اللفظ في اللغة لم ينقل عنه الى المفعول بل هو باق على معناه

استعمل بمعنى المفعول ثم خص بالمفعول من الحروف وقيل انه خص قبل التجوز المذكور وهو مذهب السيد فذهب الى ان اللفظ في اصل اللغة الرمي ثم استعمل في رمي ما يصدر من الفم من الحروف والاصوات والمعنيين مصدران ثم تجوز في المعنى الثانى بجملة بمعنى اسم المفعول (قوله ثانيا) منصوب على الظرفية اى خص زمنا ثانيا اى في زمن ثان ولا يصح جعل ثانيا مفعولا مطلقا اى خص تخصيصا ثانيا لاقتضائه انه خص اولاه في عرف اللغة بشئ آخر مع انه ليس كذلك (قوله بما هو صادر من الفم الخ) ان مررت على قول السيد المتقدم من ان التخصيص لم يسبقه تجوز فلا بد من تقدير مضاف اى رمي ما هو صادر بالفعل من الفم (قوله من الفم من الصوت الخ) من الاولى ابتدائية والثانية بيانية وقوله بما هو صادر من الفم اى بما هو صادر من الفم بالفعل سواء كان في انسان او غيره وليس المراد بما شأنه ان يصدر من الفم لان هذا اصطلاح نحوى كما يأتى (قوله على الخارج) اى على جنس الاجل ان يشمل الحرف لانه يعتمد على مخرج واحد (قوله حرفا واحدا او اكثر) خبر لكان المحذوف مع معهما والتقدير كان ذلك الصوت المعتمد على جنس الخارج حرفا واحدا او اكثر ويصح جملة حالا من الصوت لكن الاول اولى لان الحرف ايسر وصفا مشتقا كما هو الغالب في الحال (قوله مهملا او مستعملا) اى كان الاكثر مهملا او مستعملا (قوله فلا يقال الخ) هذا مفرع على محذوف والاصل والصدور من الفم محال على الله وحينئذ فلا يقال في لفظة من الفاظ القرآن وغيره من الكتب المنزلة التي خلقها الله لفظة الله لانها وان اضيفت اليه خلقها لم تنسب اليه لايهاها الجارحة وهو منزعه عنها (قوله بل بكلمة الله) اى بل يقال فيها كلمة الله وفيه ان الكلمة قوله مفرد والقول هو اللفظ الصادر من الفم فنسبة الكلمة الى الله يوجب الجارحة والله منزعه عنها والجواب ان اضافة الكلمة لله وان كان موهالكن ورد الاذن الشرعى باسنادها اليه فحل منع اطلاق اللفظ على الله او اطلاق اسناده اليه اذا كان موهاما لم

عنها وعلى قياسه المتع من اسناد الكلمة لله لكن لما ورد الاذن الشرعى باطلاقها جاز لنا ذلك اذ محل امتناع اللفظ الموهوم ما لم يرد قال المحشى والحق ان عدم قول لفظه الله لعدم الاذن الشرعى اذا ساء الله تعالى توقيفية والافكما تطلق الكلمة لا باعتبار اشتغالها على اللفظ كذلك ولم يطلق اصلا اه قال العلامة الخلو على قوله اذا ساء الله الدليل اخص من المدعى فكان الانسب ان يقول اذ لا ينسب اليه الا ما اذن الشارع فيه والافهاها ليس من قبيل الاسماء

قوله وفي اصلاح النجاة عطف على قوله في الاصل لاعلى قوله في صرف اللغة والايقال بما من شأنه بادخال الباء على ما تأمل قوله من الحروف قال المحشى الاولى ان يقول من الحرف بلفظ المفرداه وفيه نظر اذ قوله من الحرف لا يلائم قوله او اكثر وان لا يميم قوله واحدا فان صحيحه يحمل ال في الحرف للجنس قلنا لفظ الحروف كذلك هذا وكان الاولى للشارح ان يقول من حرف واحدا واكثر لان التعبير بالجمع لا يلائم قوله واحدا فان اراد ان ال في الحروف جنسية فتبطل معنى الجمية بقربنة قوله واحدا كان او اكثر قيل عليه ان الاتيان بلفظ الجمع واردة ابطاله مع الغنية عنه بالتعبير المذكور تصنف تأمل قوله او تجرى عطف على من شأنه كما قاله الكردى وابو البقاء اى ما ليس من شأنه ان يصدر من الفم لكن تجرى عليه احكام ما يصدر من الفم وعطفه على يصدر خلاف الاولى اذ يصير المعنى او من شأنه ان تجرى الخ فيوهم عدم جريان الاحكام بالفعل وليس كذلك ﴿ ٣٨ ﴾ قوله فيندرج فيه اى في تعريف

اللفظ في اصطلاح النجاة قوله في اصطلاح النجاة عطف على قوله في اصل اللغة لاعلى قوله في صرف اللغة والايقال بما من شأنه بادخال الياء على ما والنحاة جمع ناه كقضاة جمع قاض قوله ما من شأنه ان يصدر الخ مانكرة موصوفة وانها موصولة وقوله من شأنه خبر مقدم وان يصدر من الفم في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر والجملة صفة لما اوصلة لها اى وفي عرف النجاة شئ او الشئ الذى الصدور من الفم شأنه قوله واحدا كان او اكثر فيه ان هذا لا يناسب التعبير بالجمع في قوله الحروف اما كون قوله واحدا لا يناسب التعبير بالجمع فظاهر واما عدم مناسبة قوله او اكثر فباعتبار ان الاكثر من الحرف صادق بحرفين والحروف جمع كثره والجواب ان ال في الحروف جنسية فتبطل معنى الجمعية بقربنة قوله واحدا كان او اكثر قوله او تجرى عليه احكام اللفظ عطف على قوله ما من شأنه ان يصدر اى او ما ليس شأنه الصدور من الفم لكن تجرى عليه احكام ما يصدر من الفم قوله فيندرج اى فيدخل وقوله فيه اى في تعريف اللفظ على اصطلاح النجاة وقوله حينئذ اى حين اذ فسر بالامر ين بان شأنه ان يصدر من الفم وما ليس شأنه ان يصدر من الفم لكن تجرى عليه احكامه وقوله كلمات الله والضماير الخ لف ونشر مرتب فكلمات الله مندرجة فيه بالنظر للطرف الاول منه والضماير المسترة مندرجة فيه بالنظر للطرف الثانى منه قوله كلمات الله اى فيقال لها الفاظ واعترض بانه ان اريد بكلمات الله

يرد اذن باطلاقه واسناده والاجاز قوله وفي اصطلاح النجاة عطف على قوله في اصل اللغة لاعلى قوله في صرف اللغة والايقال بما من شأنه بادخال الياء على ما والنحاة جمع ناه كقضاة جمع قاض قوله ما من شأنه ان يصدر الخ مانكرة موصوفة وانها موصولة وقوله من شأنه خبر مقدم وان يصدر من الفم في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر والجملة صفة لما اوصلة لها اى وفي عرف النجاة شئ او الشئ الذى الصدور من الفم شأنه قوله واحدا كان او اكثر فيه ان هذا لا يناسب التعبير بالجمع في قوله الحروف اما كون قوله واحدا لا يناسب التعبير بالجمع فظاهر واما عدم مناسبة قوله او اكثر فباعتبار ان الاكثر من الحرف صادق بحرفين والحروف جمع كثره والجواب ان ال في الحروف جنسية فتبطل معنى الجمعية بقربنة قوله واحدا كان او اكثر قوله او تجرى عليه احكام اللفظ عطف على قوله ما من شأنه ان يصدر اى او ما ليس شأنه الصدور من الفم لكن تجرى عليه احكام ما يصدر من الفم قوله فيندرج اى فيدخل وقوله فيه اى في تعريف اللفظ على اصطلاح النجاة وقوله حينئذ اى حين اذ فسر بالامر ين بان شأنه ان يصدر من الفم وما ليس شأنه ان يصدر من الفم لكن تجرى عليه احكامه وقوله كلمات الله والضماير الخ لف ونشر مرتب فكلمات الله مندرجة فيه بالنظر للطرف الاول منه والضماير المسترة مندرجة فيه بالنظر للطرف الثانى منه قوله كلمات الله اى فيقال لها الفاظ واعترض بانه ان اريد بكلمات الله

من الفم بالفعل وان اراد الفاظ القرآن ونحوه فهي صادرة من الفم بالفعل ويبدو ان يكون الالفاظ لاحظها قبل تكلمنا بها لان سائر الالفاظ كذلك اوحال نزول جبريل بها وهي حينئذ ليست صادرة من الفم بل من شأنها الصدور منه لانها قد صارت تصدر من الفم بالفعل فأي حاجة دعائه الى اعتبار حال النزول اهو اختار بعض مشايخنا ان المراد الفاظ القرآن واجاب عما سبق بأن ما من شأن الصدور لا ينافى الصدور بالفعل لكن اعتبار ما من شأنه حينئذ يصير ضائما بالنسبة لما ذكر تأمل ثم رأيت لبعض المحققين اختار ان المراد الكلام النفسى واجاب عن كونه ليس من شأنه الصدور من الفم بتقدير مضاف اى شأن نوعه وهو كلام اى نوع لغوى لا منطقي ورتب على ذلك عدم الاحتياج لقول الشارح او تجرى الخ لادخال ما ذكره من الضماير لانه داخل بما

دخل به كلمات الله على ان النجاة ﴿ ٣٩ ﴾ صرحوا بأن الضماير ليست لفظا كاسيأتى قريبا فلا يصح

ادخالها لخر قوله وكذا الضماير الخ اى وما حذف من مبتدأ وخبر او نعت او غير ذلك وليس العرض من قوله يجب استئثارها الاحتراز عن جائز الاستئثار لانه معلوم بالاولى اوهو جار على القول بوجوب الاستئثار في الضماير كلها وظاهره انها الفاظ حقيقة وفي شرح الكافية وحواشيه التصريح بأنها في حكم الالفاظ وليست الفاظا حقيقة قالوا فكل لفظة كلمة وليس كل كلمة لفظة فليجرر اه كردى قوله وهذا المعنى اى معنى اللفظ في اصطلاح النجاة اعم مطلقا من المعنى والاول اى الاول الاضافى وهو معناه في عرف اللغة لان بينة وبين الاول الحقيقى الذى هو معناه في اصل اللغة التباين وذكر ابو البقاء ان معنى اللفظ في اصل اللغة اعم من معنيه باعتبار عرفها واصطلاح النجاة اما كونه اعم من الاول فظاهر على مذهب السيد الماندم لاعلى مذهب الشارح اذ بينه التباين كما هو ظاهر واما كونه اعم من الثانى فغير صحيح لما عرفت

قوله وهو أي معنى اللفظ في اصطلاح النحاة لا يقال اللفظ في اصطلاحهم يشمل الممهل مع أنه لا تصح إرادته هنا للاخبار عنه بقوله قديوم وضع والمهمات لا وضع لها لا نقول الخبر المذكور قرينة على تخصيص اللفظ بغير الممهل فتأمل **قوله** أما الجنس قال أبو البقاء هكذا في النسخ التي رأيناها والظاهر أن لفظة ما وقعت سهواً من قلم الناسخ إذ لا أخت لها هنا وفيه نظر لأن أوفى **قوله** والحصة تعني عن اختها على حد قولهم العدد ما زوج أو فرد وحاصل ما ذكره الشارح أن الالام الممهل الذهني بان أشير بها إلى حصة غير معينة من أفراد مطلق اللفظ أي إلى الحقيقة في ضمنها واللام الخارجى بان أشير بها إلى حصة معينة منها وهي أفراد اللفظ ﴿٤٠﴾ الموضوع ولا يصح أن تكون الحقيقة

من حيث هي ولا للاستغراق لشمول اللفظ حينئذ لغير الموضوع مع أن المقصود المبحوث عنه في الرسالة اللفظ الموضوع ويفسد الأول أيضاً إن الحقائق موضوع لها لا موضوع فلا يصح **قوله** قديوم وضع ويرد على ذلك أن اللفظ على جعلها للممهل الذهني يشمل غير الموضوع فلم ينع أيضاً كما منع القسمان قبله وقد ناقش المحشى الشارح في جمل البحث في المقدمة عن اللفظ الموضوع بان موضوع المقصود الذي هو التقسيم اللفظ الموضوع وموضوع المقصود يجب أن يعلم خارجه بالبداية أو الكسب ثم يبحث عنه فيه واللفظ الموضوع ليس كذلك فالواجب أن يكون البحث هنا عما يترتب

عليه العلم باللفظ الموضوع وهو تعلق الوضع على وجه مخصوص بجنس اللفظ وناقش العصام **(قوله)** في جعله البحث في المقدمة عن الوضع بان المذكور صريحاً من أقسامه القسم الثاني فقط وأما اللفظ الموضوع فصريح من أقسامه بتسمين فلزم على ما ذهب إليه التمسك بالقليل والأعراض عن الكثير وبأنه لو كان كازعم ليعنون البحث بالوضع والتكافؤ بتقدير مضاف وتأويل الوضع بجمل مع عدم الضرورة إليه غير معول عليه ما ذكره المصنف

في التنبيه يؤيد ما ذهب إليه بالنسبة لما ذهب إليه العصام لا بالنسبة لما ذهب إليه المحشى لتأييد كلامه أيضاً بتقديم بناء على تساوى المؤيدين أو قوة ﴿٤١﴾ مؤيد مذهب المحشى والافذهب الشارح مؤيد على مذهبه أيضاً

قوله في بعض أفراد (أي قوله أعني الممهل الذهني) أي أعني بالجنس المتحقق في بعض الأفراد الممهل الذهني أي الماهية المعهودة في ذهن فاللهود في ذهن هو الماهية لا بعض الأفراد لأنه مبهم أن قلت أن البعض الغير المعين الذي يتحقق فيه بالجنس صادق بالممهل وحينئذ فجعلها للممهل الذهني لا تصح إرادته لذلك واجيب بأن هذا البعض الذي يتحقق فيه الجنس غير معين باعتبار ظاهر اللفظ والاحتمال العقلي لكنه معين في نفس الأمر فتأمل **(قوله** والحصة) أي وأما أن يكون مشاربها باللام لحصة معينة أي لفرد معين وقوله من جنس أي من أفراد جنس وإضافة جنس لمطلق اللفظ إضافة بيانية لأن مطلق اللفظ هو نفس الجنس وإضافة مطلق اللفظ من إضافة الصفة للوصف أي وأما أن يكون مشاربها بالفرد من أفراد الجنس الذي هو اللفظ المطلق أي الذي لم يقيد بكونه موضوعاً أو مفعلاً وكلام الشارح جار على أن لام الممهل الخارجى قسمة للام الجنس والاقال أو للجنس في ضمن حصة **(قوله** وهي الموضوع منه) أي وتلك الحصة المعينة أي الفرد المعين هو الموضوع من أفراد اللفظ فالضمير في منه للجنس وفي الكلام حذف مضاف أي وهي الموضوع من أفراد **(قوله** أعني الممهل الخارجى) أي أعني بالحصة المعينة المشار إليها الحصة المعهودة في الخارج أن قلت قد ظهر لك أن المراد من اللفظ سواء أريد الممهل الذهني أو الخارجى اللفظ الموضوع وحينئذ فيمكن الاخبار بقوله بعد قديوم وضع ملغى لاصحة له إذ لا فائدة فيه واجيب بأن محط الفائدة القيد أعني قوله لمشخص بعينه وكان الأولى للمصنف أن يقول اللفظ قديوم قد يكون لمشخص الخ لاجل أن لا يرد ما ذكر أن قلت الممهل الخارجى معناه ما من حيث تقدمه صريحاً أو كناية أو غلماً فها من أي قبيل قلت من القبيل الثالث إذ من المعلوم أن اللفظ الثابت لمشخص أو لا مركباً أي انما هو الموضوع فتأمل **(قوله** وحينئذ) أي وحينئذ جعلت الال للممهل الخارجى وأريد اللفظ الموضوع فيجب أن يحمل الخ إما على جعلها للممهل الذهني فالفرد الغير المعين الذي يتحقق فيه الجنس صادق بالموضوع وغيره فيحسن التعبير بقوله يوضع في الجملة من غير تأويل وقد يقال لا بد من التأويل أيضاً حتى على جعلها للممهل الذهني لأن الحصة التي يتحقق فيها الجنس عدم تعيينها باعتبار الاحتمال العقلي وظاهر اللفظ فلا ينافي أنها متعينة في نفس الأمر فتأمل **(قوله** على العدول) متعلق بمحمل **(قوله** أما لاستحضار الصورة) أي على تقدير أن يكون المضارع للحال فكأنه يستحضر بالمضارع تلك

السامعون لغرائبها إذ تعقل الموضوع له بواسطة أمر عام أو بدونها ثم وضع اللفظ له أمر غريب بدعي وهذا نظير قوله تعالى فتشرب سحاباً بعد قوله الله الذي أرسل الرياح فتدعبر بالمضارع استحضار الصورة إثارة السحاب المسخر بين السماء

والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة لكون الصورة عجيبة بديعة دالة على كمال القدرة الباهرة **قوله** (والآخر الوضع) اي على تقدير كون المضارع للاستقبال اي فيكتفي في كونه مستقبلا بتأخر الوضع عن ذات اللفظ قال بعض الافاضل وفيه نظرا لقضائه صحة قوله مثل جاء الذي يضرب لمن وقع منه الضرب في الماضي بالنظر لتقدم الذات على الحدث وهو في غاية البعد تأمل **قوله** (اذا تمهد) التمهيد مطاوع التمهيد قال يوسف الاصم والتمهيد في اصل اللغة وضع الطفل في المهد **﴿ ٤٢ ﴾** ثم نقل الى اثبات الشيء كمال الاثبات

قوله (هذا) اي كون المراد باللفظ في كلامه اللفظ الموضوع نصا او احتمالا **قوله** من حيث تشخص الخ (اي لا من حيث افراده وتركيبه ولا من حيث اسميته وقسميها **قوله** (وعومه) هو والخصوص من عوارض الالفاظ فوصف المعنى بهما تجوز واما وصفه بالكلية والجزئية فحقيقة وقيل ان العموم من عوارض الالفاظ والمعاني فيكون موضوعا للقدر المشترك بينهما وقيل مشترك اشتراكا لفظيا وقيل يقال اصطلاحا للمعنى اعم واخص واللفظ عام وخاص تفرقة بين الدال والمدلول وخص المعنى بالفعل التفضيل لانه اهم من اللفظ اه كردي **قوله** (على ما يقتضيه) اي بناء على انقسام او الانقسام الذي يقتضيه التقسيم العقل

واما على ما يقتضيه التقسيم الخارجى فتلاثة فقط كاسيأتى **قوله** (اذا تمهد) متعلق بيقضيه واحترز (والثالث) به عما يقتضيه التقسيم العقلي ثانيا اذ بالنظر اليه تزيد الاقسام لان الاول ينقسم الى علم شخص وعلم جنس والثاني الى حرف وضمير واسم اشارة وموصول

قوله (اربعة اقسام) قال ابو البقاء وبقي قسمان عقليا احدهما ان يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار معنى كلئى اعم منها والثاني ان يوضع لجزئيات باعتبار جزئى آخر والاول مما لا وجود له وان كان ممكنا والثاني اشد استحالة من الوجه الرابع المذكور في الشرح اه اقول ببق اقسام آخر عقلية منها ان يوضع لمفهوم كلئى ملحوظ بامر مبين ومنها ان يوضع لمفهومات متباينة ملحوظة بامر مبين وهما متباينان ايضا فان قلت يرد ايضا على الحصر في الاربعة المركب من **﴿ ٤٣ ﴾** مفردين موضوعين مختلفين كزبد انسان وهذا انسان والمركب من مفرد موضوعين بوضعين متفقين كالانسان حيوان والمركب من مفردات موضوعية باوضاع متفقة كالذي هو هذا فان هذه الاقسام ليست داخلية في الاربعة لان وضع المركب مخالف لوضع مفرداته فلم يدخل وضع المركبات في قسم منها اجيب بان قيد الوحدة معتبر في القسمة بقرينة السياق فكانه قال اقسام اللفظ المفرد الموضوع الخ فان قلت المشتق من اى قسم قلت سيأتى في التقسيم انه من القسم الثالث لكن ينبغي ان يكون ذلك باعتبار مادتها فانها موضوعة بالوضع العام لموضوع له عام بان يقول الواضع وضعت مواد المشتقات لمباد الاشتقاق اى لمدلولات مبادى الاشتقاق

والثالث الى اسم جنس ومصدر ومشتق وفعل كايأتى بسط ذلك في التقسيم (قوله اربعة) فيه انه على حصر الاقسام في الاربعة المذكورة اقسام اربعة ايضا الاول ان يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار معنى كلئى اعم منها والثاني ان يوضع لجزئيات باعتبار جزئى آخر والثالث ان يوضع لمفهوم كلئى ملحوظ بامر مبين له والرابع ان يوضع لمفهومات متباينة ملحوظة بامر مبين قلت الكلام في الاقسام التي يقتضيه العقل الواقعة بالفعل وحينئذ فلا يرد الاول لانه وان كان العقل يقتضيه لا مكان لكونه لا وجود له بالفعل ولا يرد الثلاثة الباقية لانها مستحيلة وحينئذ فلا يجوزها العقل ولا يقتضيهها (قوله اما مشخص) اى معين وقوله اولا اي اولا يكون مشخصا بل هو عام هذا هو المراد وان كان غير الشخص صادقا بصورتين الاولى ان يكون عاما والثانية ان يكون غير عام وغير خاص وهذه ليست مرادة اذ لا وجود لها وكذا يقال في قوله اولا الآتية بعد ذلك (قوله وعلى كلا التقديرين) اي من كون الموضوع له مشخصا او عاما (قوله فالوضع اما خاص اولا) اي او عام فاذا كان المعنى مشخصا فالوضع اما خاص او عام واذا كان المعنى عاما فالوضع اما خاص او عام فتحصل ان الاقسام اربعة لكن لا يخفى عليك ان مقتضى هذا ان يكون القسم الرابع الذى ذكره الشارح ثالثا والثالث رابعا ويمكن ان يجاب بان القصد من قوله فالاول كذا والثاني كذا والثالث كذا الى آخره ذكر الاقسام لا بقيد كون هذا اولا وهذا ثانيا وهذا ثالثا وهذا رابعا اى ان المقصود بيان كون الاقسام اربعة واما كون هذا اولا او ثانيا الخ فليس ملتفتا اليه فان قلت ان الوضع هو جعل اللفظ بازاء المعنى فهو فعل الوضع وحينئذ فلا يكون الا خاصا لانه من الافعال الخارجية فلا يتصور فيه العموم فاجبه جعله عاما وخاسا قلت الاطلاق للخصوص والعموم عليه تارة يكون باعتبار خصوص الآلة التي يتخضر بها المعنى الموضوع له اللفظ وعومه ونارة باعتبار المعنى الذي وضع له اللفظ وهذا لا ينافى انه في حد ذاته دائما خاص فتأمل (قوله باعتبار تعقل بخصوصة) اي ملتصبا بخصوصة لا باعتبار تعقله بامر عام فآلة الوضع فى هذا

فالمشتقات باعتبار مادتها موضوعة بوضع واحد اما باعتبار هيئتها فانها موضوعة بوضع عام لموضوع له خاص بان يقول الواضع وضعت هيئة فعل للنسبة والزمان الماضى وهيئة فاعل لذات وقع منها الفعل وهكذا فعلى هذا تكون موضوعة باوضاع متعددة وهى بالنسبة لكل وضع داخلية في القسم الثاني كما يؤخذ ذلك من الكلام المولى عصام في شرحه **قوله** (باعتبار تعقله بخصوصه) اي لا باعتبار تعقله بامر عام بآلة وضده العقل لا امر مشترك بين جزئيات هذا

وقد قال الشارح في شرحه الكبير ما نصده اقول الظاهر انه لا يجب الوضع الخاص لموضع له خاص تعقله به بل يكفي تعقله بفهمه كل من مقرر فيه كما اذا سمي رجل ولده اذا بانته تولد قبل ان يراه باسم بل كما اذا سمي مافي بطن امرأته باسم فانه لا شبهة انه علم وان وضعه خاص لموضع خاص كما صرح به المصنف مع انه لم يتصوره بشخصه وفي كلام الشريف اشارة الى ما ذكرناه قال يجوز ان يعقل ذات ما يوجد من وجوهه ويوضع الاسم لخصوصية ويقصد تفهيمها باعتبار ما لا يكتنفها ويكون ذلك الوجه مستحقا الوضع وخارجا عن مفهوم الاسم والظاهر ان وضع اسم الجلالة لذلك العلية من هذا القبيل تأمل قوله كما اذا تصورنا (او كنصورك فاما مصدرية واذا زائدة قوله ذات زيد) قيل كان الظاهر ان يقول ذاتا ولعل المراد اذا تصور ذاتا دالها بحسب المال لفظ زيد كما افاد ذلك الكردي والافه في حال تصويره للذات التي يريد وضع زيد لهما لم تكن ذاته قوله بازائه) اى مقابل الذات وذكر الضمير لا كتساب مرجعه (٤٤) التذكير من المضاف اليه وهو قليل بالنسبة

لا كتساب المضاف التأنيث المضاف اليه قوله لشخص (اى جنسه والافه موضوع لشخصات بقريته قول الشارح وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعددا قوله ويسمى ذلك الوضع وضعاما) وصف هذا الوضع بالعموم بالنظر لآله واما بالنظر لذاته فهو خاص كالموضوع له فهو من وصف المسبب بوصف سببه لان الآلة باعتبار تعقلها سبب للوضع المذكور قال الفاضل الاردبيلي لانه من الافعال الخارجية فلا

القسم التعقل بالخصوص لا امر كل صديق على جزئيات والموضوع له المتعقل المشخص (قوله كما اذا تصورنا) كنصورك فاما مصدرية واذا زائدة وفيه ان القصد التمثيل للوضع الخاص وهو غير التصور وقد يجاب بان في العبارة حذف اى كعاقبة تصورك الخ اذ لا شك ان الوضع ينشأ عن ذلك ويعقبه (قوله ذات زيد) كان الاولى ان يقول كما اذا تصور ذاتا ويحذف زيد لانه في حال تصويره للذات التي يريد وضع زيد لهما لم تكن ذات زيد واجبا بان المراد كما اذا تصور ذاتا يكون دالها بحسب المال لفظ زيد (قوله لفظ زيد) بالاضافة اليانية وفي نسخة لفظه بالضمير العائد على زيد المضاف اليه وهو خلاف الاصل لان المحدث عنه المضاف (قوله بازائه) اى في مقابلة اى الذات وذكر الضمير باعتبار ان الذات شئ من الاشياء ولا كتسابها التذكير من المضاف اليه (قوله ما وضع لشخص) اى لجنسه الصادق بالمتعد والافه موضوع لمخصصات بقريته قول الشارح وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعددا ولا يقدر لفظ كل في كلام الشارح بان يقال ما وضع لكل مشخص والاصار قوله الآتى ويجب ان يكون معنى هذا القسم متعددا ضائعا لا فائدة فيه بل الذى بقدر الجنس فيكون مجالا فبصير قوله الآتى ويجب الخ ميلا لاجاله (قوله بل بامر عام) اى بل باعتبار تعقله بامر عام وهو آلة الوضع (قوله ويسمى ذلك الوضع وضعاما) وصف هذا الوضع بالعموم بالنظر لآله واما

يتصور فيه العموم اه قال يوسف الاصم اى فالوضع الواحد الواقع من وضع واحد لا يكون الا فردا (بالنظر) خاصا من مطلق الوضع اه وحذفه فبفارق الاول بان الموضوع له هنا منصوص بالوضع كلية وبانه متعدد المعنى بخلاف الاول ومذهب السعدان الموضوع في هذا القسم الامر العام كما يأتى قوله وهذا القسم (اى اللفظ الموضوع لمخصص باعتبار تعقله بامر عام قوله يجب ان يكون معناه متعددا) قال المحشى تحقيقا لمعنى العموم الاشتراك اه وليس المراد بالاشتراك في كلامه الاشتراك الاصطلاحي لانه يشترط فيه تعدد الوضع وما هنا ليس كذلك بل المراد به تساوى المعنى في افراده وقوله متعددا اى وجودا او تقديرا لئلا يرد الاعتراض بالمشخص الذى نوعية منصوص فيه كما افاده الهوتى ومثل له بالشمس وهو ممنوع لان الشمس موضوعة للمعنى الكلى لا الافراد المستحضرة به كما عرجه في فن المنطق ويمكن دفع الى يرد بان الكلام في اقسام تحققت في الخارج

وهذا وان كان كالاتمكنا لم يوجد قوله ويسمى هذا الوضع وضعاما (هذا ما ذهب اليه السيد قدس الله سره ناظرا في خصوص الوضع وعمومه الى متعلق التصور فان كان متعلقا بامر عام كان الوضع عاما وان كان متعلقا بامر خاص كان الوضع خاصا سواء كان متعلقا بالتصور موضوعا له أو آلة للملاحظة الموضوع له واستشكل الشيخ النجاشي في شرحه للمتن كون وضع مثل الانسان لمفهومه الكلى من قبيل الوضع العام لكون العموم هنا عاما هو في الموضوع له وعموم الوضع شئ آخر (٤٥) اذا الظاهر شموله في نفسه ولا يرى أحدهما في الآخر ثم قسم تقسيما

بالنظر لذاته فهو خاص كالموضوع له فهو من وصف المسبب بوصف سببه لان الآلة باعتبار تعلقها سبب للوضع المذكور (قوله بما يجب أن يكون معناه متعددا الخ) لاجل أن يتحقق معنى عموم الآلة التي استحضرت بها المعنى أى وبما يجب فيه أن يكون المعنى الموضوع له مستحضرا بآلة وضع كلية بخلاف القسم الاول فانه لا يجب فيه شئ من الأمرين المذكورين وقوله أن يكون متعددا أى وان يكون موجودا في الخارج لان الكلام في اقسام تحققت في الخارج وقوله ان يكون متعددا اى تعددا كثيرا لما صرحوا به في سبب الاحتياج للآلة الكلية من ان الافراد الكثيرة لما كان لا يمكن استحضارها بذاتها في العقل ليوضع لها اللفظ استحضرت فيه بالامر العام الذى هو آلة الوضع ووضع لها فهذا يدل على انه ليس المراد مطاق التعدد الصادق بما يمكن حصره (قوله باعتبار تعقله كذلك) ظاهره باعتبار تعقله بامر كل (فيقتضى ان الحيوان الناطق استحضرت بكلى آخر وان عندنا كليين الموضوع له والآلة وهذا غير صحيح اذ ليس هنا آلة كلية وقد اشار الشارح لدفع هذا بقوله اى على عمومه وحينئذ فقوله اعتبار تعقله كذلك معناه باعتبار تعقله بعمومة آلة الوضع عاما لموضوع له عام) جعل الوضع هنا عاما بالنظر للمعنى الذى وضع اللفظ بخلاف القسم الذى مر قبل هذا فان جعل الوضع فيه باعتبار آلة الوضع والحاصل ان خصوص الوضع عموم من منظور فيه المتعلق التصور فان كان متعلقا بعام كان الوضع عاما وان كان متعلقا بامر خاص كان الوضع خاصا سواء كان متعلق التصور موضوعا له او كان آلة للملاحظة الموضوع له (قوله معنى الحيوان الناطق) الاضافة للبيان (قوله بخصيصية بعض افراده) الاضافة للبيان اى باعتبار تعقله بخصيصية هى بعض افراده (قوله عمالا وجوده) اى في الخارج ولما كان هذا صادقا بامكانه اضرب عنه بقوله بل حكموا باستحالة (قوله لان الخصوصيات) اى لخصوصات اى الجزئيات المخصوصة المعينة (قوله لا يعقل كونها مارة) اى كالمرة للملاحظة

له عاما ولا يخفى أن هذا من الاوضاع النوعية كافي المشتقات فان المعانى الموضوع لها متصورة بامر عام وهى كليات وقد اعتبر فيه عموم الوضع في جانب اللفظ أيضا اذ قال سببه والظاهر ان فاعلا مثلا وضع الامر الكلى الشامل الامثلة لانه وضع لكل واحد مشخص لوحظ بامر عام اه في جعله وضع المشتقات نوعيا ملحوظة معانيها بامر عام نظروا ان اردت بيان ذلك فعليك بما ذكرناه سابقا عن العصام قوله لان الخصوصيات لا يعقل الخ (هذا الدليل مطابق للمعنى كالا يخفى لان معنى عدم تعقل الشئ استحالة وأما تعليل السيد السند فقد قيل بعدم مطابقتها للمعنى

حيث قول واما كون الوضع خاصا بالموضوع له عام فيسهل لان الكليات تدل على مشخصاتها جالا وذلك كافي في وضع النظم لشماعات وايضا لشماعات كذا باقاس الى الكليات كالا يخفى اه وبيان ذلك ان عدم دلالة الشخصيات على كلياتها معناه عدم وجود الدلالة الصادق بالامكان والاستحالة مع ان المدعى الاستحالة ويمكن ان يقال مراده الاستحالة وحينئذ فيكون مطابقا لمدعاه فان قلت قد جوز السيد ومن هذا حذوه التعريف بالاخص فلم لا يجوز كون الاخص مرآة قياسا على ذلك اجيب بان التعريف لما كان الفرض منه تصرف بالمعرف ولو بوجه اكتفى فيه بالتعريف بالاخص لا فائدة ذلك بخلاف الوضع فان قصد منه تمايز الموضوعات بأن يتميز كل معنى عن صاحبه تأمل كثير اما كنت اتوقف في الحكم بالاستحالة (٤٦) لان دلالته تدفع بأن الكليات موجودة

في ضمن جزئياتها على ما هو المشهور فبين ان يلاحظ الجزئي باعتبار كون الكلي الجزئي في ضمنه وجزأ منه ويجعل مرآة لما في ضمنه فيتقل ذلك الكلي بالجزئي المتضمن له ويوضع اللفظ بازائه ثم ظهر ان الحكم بالاستحالة بالنظر لمصطلحهم لانهم قد صرحوا بأن المرآة والآلة امر كلي تستحضر به الجزئيات وذكروا في موضع آخر ان المرآة والآلة ما يتوقف عليه وضع اللفظ وهو لا يتوقف الا على ما ذكر على ان منع الدليل بما تقدم لا يتم الا على مذهب السعد ومن تبعه اما على مذهب السيد ومن تبعه من ان الكلي لا وجود له في الجزئي وهو الحق الصحيح فلا يتم تأمل قوله واكتفى بذكر القسمين (يعني قوله) في المقدمة والان قد ذكرنا الثالث في التقسيم تبعا للمقصود الذي هو تحقيق معنى الحرف ونحوه الى كون ذكره بالتبعية للمقصود اشارة فيما به بقوله فيما هو المقصود الا على كافاده المحشى قوله وظهور الثالث وجد ظهوره عدم المخالفة بين الوضع والموضوع له لان كلا كلي قوله وهو تحقيق الخ انما كان تحقيق ما ذكره هو المقصود لا أنه محل الخلاف بين الالامتين المصنف والسعد واما بيان معنى المصدر والاصل واسم الجنس والفعل والمشتق وان ذكر في التقسيم فهو مقصود تبعا لعدم خلاف بينهما في قوله والاول مبتدا وان كان الالامتين المصنف والسعد واما بيان معنى المصدر والاصل واسم الجنس والفعل والمشتق وان ذكر في التقسيم فهو مقصود تبعا لعدم خلاف بينهما في قوله والاول مبتدا وان كان خبره وان شرطية فما جوابها وقوله الا انه استدراك على اى شئ

ان الكلي لا وجود له في الجزئي وهو الحق الصحيح فلا يتم تأمل قوله واكتفى بذكر القسمين (يعني قوله) في المقدمة والان قد ذكرنا الثالث في التقسيم تبعا للمقصود الذي هو تحقيق معنى الحرف ونحوه الى كون ذكره بالتبعية للمقصود اشارة فيما به بقوله فيما هو المقصود الا على كافاده المحشى قوله وظهور الثالث وجد ظهوره عدم المخالفة بين الوضع والموضوع له لان كلا كلي قوله وهو تحقيق الخ انما كان تحقيق ما ذكره هو المقصود لا أنه محل الخلاف بين الالامتين المصنف والسعد واما بيان معنى المصدر والاصل واسم الجنس والفعل والمشتق وان ذكر في التقسيم فهو مقصود تبعا لعدم خلاف بينهما في قوله والاول مبتدا وان كان خبره وان شرطية فما جوابها وقوله الا انه استدراك على اى شئ

قوله لما شارك الثاني الخ) فان قيل قد شارك الثالث ايضا الثاني في وجود امر عام فان آلة الوضع في الثاني والموضوع له في الثالث كل منهما عام فكان مقتضى هذه المشاركة ذكره في المقدمة ايضا اجيب بأن مشاركة الاول للثاني في امر مقصود هو تشخيص المعنى اذ المقصود بالذات هو المعاني الموضوع لها ومشاركة الثالث للثاني انما هو بالنظر لا لتهوي مقصوده بل وسيلة لاستحضار المعاني المقصودة ليوضع اللفظ لها والمشاركة في المقصود اولى فرحبت الاعتبار بذكر الاول قوله ايزيد توضيح صاحبه) الذي هو القسم الثاني فانه اذا علم ان تشخيص المعنى على وجهين انكشف صاحبه كل من (٤٧) الوجهين زيادة انكشاف ولا شك ان توضيح الثاني

(قوله لانه لما شارك الثاني) اى الذى هو المقصود من الرسالة (قوله ايزيد توضيح صاحبه) اى توضيح المصاحب له اى الاول والمصاحب الاول هو الثاني وحاصله انه انما تعرض للقسم الاول في المقدمة مع انه مثل القسم الثالث في الظهور وعدم تعلق الفرض به لان التعرض له يزيد القسم الثاني الذى هو المقصود توضيحا وذلك لانه لو اقتصر على القسم الثاني الذى هو المقصود لقال اللفظ موضوع الشخص باعتبار امر عام فيكون زيد ونحوه من الاعلام المشخصة من القسم الثاني مع انه ليس كذلك فلما بين ان الموضوع الشخص قسمان الاول كذا والثاني كذا زال الالباس عن الثاني وحصل فيه توضيح زائد اى قوى (قوله صفة كاشفة) يعنى موضحة غير مخصة وذلك لان الشخص هو المعنى فان قلت هذا الاحتمال غير صحيح وذلك لانه عليه يكون قول المصنف وقد يوضع له باعتبار امر عام ضائعا لا تحسن المقابلة بهذا الصدق هذا به وذلك لان المعنى اللفظ قد يوضع لشخص ملتبس بالتعيين وهذا صادق بأن يكون ذلك المعنى متعلقا باعتبار امر عام اولا وحينئذ فجعله صفة كاشفة لا يصح واجيب بانه على احتمال جعله صفة كاشفة بقيد قول المصنف قد يوضع لشخص بقولنا وضعنا شخصا وحينئذ فظهر المقابلة (قوله ويحتمل الخ) هذا احسن لانه لا يحوج الى اعتبار قيد بخلافه على الوجه الاول كما عرفت قوله باعتبار تعقله بعينه) اى لا باعتبار امر آخر فليس المراد ان شخصه وعينه مرآة لوضع اللفظ له اذ لا يعقل كون الشئ مرآة لنفسه قوله وقد يوضع له) الضمير المجرور لشخص بقطع النظر

عن قيده فالمراد جنس الشخص والا فالموضوع له في هذا القسم افراد كثيرة قوله اى الوضع) اى المفهوم من يوضع على حد عدلوا هو اقرب للتقوى وكان الاولى ان يقول اى للفظ الذى يوضع لشخص الخ لان الكلام في تقسيم اللفظ الموضوع لافى تقسيم الوضع كما تقدم قوله ثم يقال هذا اللفظ) انما عبر عن اللفظ الموضوع بهذا اللفظ اعاء الى انه يجب ان يكون الموضوع شخصا ممتازا عن غيره كالموضوع له كما افاده المحشى قوله موضوع) مستدرك بناء على تفسير الشارح القول بالتعيين بل مضر لان اخذ الوضع في اثناء بيان معنى الوضع لا يصح وذلك ان

ما ذكره المتن في قوة قولك الوضع تعيين اللفظ الموضوع لكل واحد من الشخصات أما إذا جعل القول باقية على حقيقة وهذا اللفظ الخ إنشاء للوضع أو أخبارا عن وضع متعلق في النفس كأفاده المحشى فلا استدراك تأمل قوله لكل واحد من هذه الشخصات أي الملاحظة بالامر الكلي اعترضه الحفيد بأنه يلزم عليه الالتفات عند سماع اللفظ إلى أفراد معينة كثيرة مع أنه إذا سمع أمثالا لم يلاحظ الأفراد معين لا يقال تعيين الفرد بالقرينة لأننا نقول القرينة أعانعين المراد ولا تدفع الالتفات إلى الموضوع له بعد العلم بالوضع ويمكن أن يمنع لزوم الالتفات عند سماع اللفظ إلى جميع الأفراد التي لاحظها الواضع وإنما اللازم (٤٨) الالتفات إلى ما هو المراد الاترى

أن المشترك اللفظي عند وجود قرينة المراد لا يلزم الالتفات إلى جميع المعاني الموضوع هولها بل كثيرا ما يجهل السامع أكثرها ولا فرق بين الموضوع لأفراد باعتبار امر عام وبينه الابتداء الوضع ووحدته قوله سواء كان ذلك الامر الخ بيان ذلك أن المشترك في وضع من مثالا مطلق الابتداء وهو ذاتي لانه داخل في ماهيات افراده التي هي الابتداءات الخاصة اذ هي مطلق مع قيد الاضافة للمجرور بخلاف المشترك في وضع الضمير والموصول واسم الإشارة فانه عارض مثالا ما المتعلق بمفهوم المفرد المتكلم كل واحد من افراده الصادق عليها هذا المفهوم وذاتيات هذه افراد الناطقية واما المتكلم وافراد فوصفان عارضان كالضحك بالنسبة (لكل) الانسان وباعتبار كون المشترك ذاتيا لاهي الحرف يكون غير مستقل ككله وباعتبار كونه ذاتيا لمعنى الاسم كالا ابتداء يكون مستقلا ككله نقولهم المشترك ليس على اطلاقه وكذا قولهم الذاتي يحمل على ما هو ذاتي له اذ محل ذلك اذا كان ما هو ذاتي له مستقلا كما اشار الى ذلك المحشى قوله كافي معاني الحروف (ما واقعة على الامر العام والظرفية من ظرفية الجزء في الكل والكاف استقصائية اذ لم يبق غير معاني الحروف فيكون الامر العام ذاتيا له قوله كافي المضمرة) دخل تحت الكاف الموصولات قوله الموضوع لكل منها ان جعل صفة للمسميات

يكون الموضوع مشخصا ممتازا عن غيره كالموضوع له (لكل واحد) متعلق بموضوع (قوله أي بعين الخ) هذا تفسير الحاصل معنى قول المصنف ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد والخ وليس قوله أي بين تفسير القول المصنف يقال واللازم على هذا ان قول المصنف موضوع زائد كذا قيل وقديقال ان قول الشارح الاتي وانما عبر عن ذلك التعيين الذي هو الوضع بالقول الخ يقتضى ان قوله أي بعين تفسير يقال فتأمل (قوله سواء كان ذلك الامر العام) هذا تعميم في الامر المشترك في قول المصنف بأن يعقل امر مشترك وانما لم يقل سواء كان ذلك الامر المشترك وان كان هو المناسب للكلام المصنف اشارة الى ان مراد المصنف بالمشارك الامر العام الذي استوى معناه في افراده (قوله كافي معاني الحروف) أي كالامر العام الكائن في معاني الحروف فانه جزء منها بيان ذلك ان الواضع وضع لفظه من مثالا لكل ابتداء خاص وتلك الابتداءات تعلق عند وضع لفظه من لها بمطلق ابتداء اعني الابتداء الكلي وهو ذاتي للابتداءات الخاصة لانه جزئي من ماهيتها لان ماهية الابتداءات الخاصة الابتداء المطلق مع قيد الاضافة للمجرور فماهية الابتداء من البصرة مثالا الابتداء المقيد بالكون من البصرة وهكذا (قوله كافي المضمرة) وذلك لان لفظه انما مثالا موضوعة لزيد عمرو وخالد وهكذا استحضروا عند الوضع لهم بأمر كلي وهو مفرد مذكر متكلم ولا شك ان الافراد والتذكير والتكلم ليست من ذاتيات تلك الافراد الموضوع لها بل خارجة عنها كالضحك بالنسبة للانسان وادخل بالكاف الموصولات (قوله واسماء الإشارة) أي فللفظة ذات موضوعة للجزئيات كزيد عمرو الخ استحضرت عند الوضع بأمر كلي وهو مفرد مذكر مشار اليه والافراد والتذكير والإشارة عارضة لتلك الافراد الموضوع لها وليست من ذاتياتها (قوله الموضوع) بالرفع صفة للمسميات وقوله لكل منها أي

اذ من جملته دون القدر (دسوقي) (٤) المشترك وليس من الحيثية كما يرشد الى ذلك قول المحشى

وهو الظاهر فضمير منها لها وان جعل خبرا بعد خبر أي فضمير منها للأفراد كما افادة الكردي قوله كاتوجه بعضهم من التوهمين العلامة (٤٩) التفقازاني فانه ذكر في شرح الشمسية ان الموضوع

لهذه الالفاظ الامر الكلي الا ان الوضع شرط ان تستعمل في جزئي ويلزم على ما ذهب اليه ان لا يكون شيء من المضمرة ونحوها مستعملا في حقيقة بل دائما استعمالها مجازي كذا قيل ولعله باعتبار الغالب والافق تستعمل في الامر الكلي بان يقال بعد ذكر المشار اليه المفرد المذكور هذا معنى كلي على انه او سمت الكلية لا يكون الاستعمال دائما مجازيا لما علمت مما تقدم من ان استعمال الكلي في جزئيه من حيث اشتماله عليه حقيقة تأمل قوله غالبا قيد بذلك لا مكان التعيين بغيره ندورا كالكتابة والإشارة قوله بقوله (بدل من قوله بالحيثية اه في الحقيقة المجرور فقط لا المجموع لما صرحوا به من البدل لا يأتي في الجمل وشبهها ويصح جعل الباء ظرفية بل هو الاولى ويكون من ظرفية الجزء في الكل لان الحيثية بعض القول اذ من جملته دون القدر (دسوقي) (٤) المشترك وليس من الحيثية كما يرشد الى ذلك قول المحشى

قيد الحثية بهذا القيد اذا القيد غير المقيد قوله لا يفهم ولا يفاد منه (اي بدون القرينة اما اذا وجدت قرينة فيجوز استعماله فيه مجازا وفي نسخة به بدل منه والمراد انه لا يفاد ولا يفهم منه بحسب الوضع وحينئذ فيظهر دفع التوهم الذي ذكره الشارح بهذه الحثية ولا يحتاج لما تكلفه المحشى قوله لا لايتوهم الخ) فيه انه يكفي في دفع التوهم قيد دون القدر المشترك فيبقى قيد الحثية ضائعا بل مجازا بالمراد اذ لم يقل احدا ان المقادير المشخص حتى يرد عليه بالحثية وقديقال نزل المصنف القائل بالوضع للقدر المشترك منزلة القائل بالاستعمال فيه اذ كان من حقه ان يستعمله فيه جريا على ما هو الاصل من ان الموضوع لشي حقه ان يستعمل فيه ثم دفعه (٥٠) بالحثية افاده المحشى وتقدم لك ما فيه

ما فيه غنية عن هذا لا يقال كلام المحشى مخالف للقاعدة من ان المحكون عليه بالزيادة مما يوهم انتكراه هو الثاني دون الاول لا نأقول كلامه جار على قاعدة اخرى وهي انه اذا جمع في كلام يوهم التكرار بين ما هو صحيح قطعا وما هو موهوم خلافا فالاولى اسقاط ما يوهم وقد اشار الى ذلك بقوله محلا اه خلوتى قوله مفهوم كل (اي المفهوم الصادق على كل احد فاضافة مفهوم من اضافة الجزء لكلمة او الكل لجزئياته فقول ابي البقاء الاضافة بيانية فيه نظر وذلك المفهوم هو القدر المشترك وحينئذ فكان الظاهر ان

يقول من افراده بالضمير قوله ويفهم هو منه (انظر ما وجه ابراز الضمير ولعله للتنبيه (والمستعمل) على ان مرجعه ليس مرجع ضمير يستعمل تأمل قوله فان ذلك باطل) تعليل لمقدر اي انما قيد لدفع هذا التوهم لان ذلك التوهم باطل قوله ان الموضوع له (صفة جرت على غير من هي له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين اذ لا يلبس وكذا يقال في المستعمل فيه قوله المشخص) بدل من اسم الاشارة الواقع خبر ان او عطف بيان عليه وذلك اولى من جعل المراد بهذا اللفظ ويكون نائب فاعل الموضوع والمستعمل والمشخص خبر ان لانه يوجب التصور اذا الكلام ليس في خصوص اسم الاشارة مع انه غير محتاج اليه مع قوله وذلك مثل اسم الاشارة لا يجوز هذا

قوله حال) وصح جملة حالا وان كان مضافا لمعرفة لانه بمعنى مجاوز وهو لا يتعرف بالاضافة وهي حال مؤكدة ان كان الحصر في قوله الا واحد بخصوصه حقيقيا اي بالنسبة لجميع ما عداه او مقيدة ان جعل اضافيا اي بالنسبة الى جملة الآحاد او بالنسبة اليها (٥١) والى الاثنين والجماعة وحينئذ فيكون الفرض من هذه الحال افادة ان

والمستعمل وحينئذ فلا يرد ان الواجب ابراز الضمير لان الصلة جرت على غير من هي له فتأمل (قوله دون القدر المشترك) اي الذي هو مفهوم كل واحد (قوله فانه غير مفاد وغير مودوع له) الاولى ان يقدم قوله غير مودوع على قوله غير مفاد لان عدم الافادة يترتب على عدم الوضع بل المناسب لصدر العبارة ان يقول فانه غير موضوع له وغير مستعمل فيه (قوله اي متجاوز الخ) اي الشارح بهذا جوابا عما يقال ان دون معرفة لاضافتها لمعرفة والحال واجبة التنكير وحاصل الجواب ان دون وان كان مضافا لمعرفة ونكرة لانه بمعنى اسم الفاعل وهو متجاوز واسم الفاعل اضافته لفظية لا تفيد تعريفا (قوله فانه غير مفاد) اي فان القدر المشترك غير مفاد وغير مفهوم من اللفظ وكان الاولى ان يقول وانه غير مفاد وغير مفهوم من اللفظ للنسبة وذلك لان مفاد فعله افاد وهو بسند المستعمل لان الافادة من صفاته وكذلك مفهوم فعله افهم المسند المستعمل ايضا بخلاف مفهوم فان فعله فهم وهو بسند السامع فتعريفه بمفاد يقتضي انه التفت الى صفة المتكلم اعني المستعمل فكان المناسب ان يأتي بالكلام على سنن واحد تأمل (قوله بحسب الوضع) هذا محط الفائدة وهو متعلق باستعمال وقد اشار به الى ان القدر المشترك قد يفاد من اللفظ ويفهم منه لكن لا بحسب اللفظ بل مجازا كما في قول المصنف الآتي وذلك مثل اسم الاشارة على ما يأتي للشارح (قوله فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام) الاولى ان يزيد بعد قوله ويراد به الامر العام ارادة مسندة الموضوع لاجل تمام التفريع (قوله الذي هو مفهوم الخ) اضافة مفهوم الى المشار اليه للبيان ان اراد من المشار اليه مدلوله المفهوم الكلي وهو مفرد مذكرة ثبتت الاشارة اليه واذا كان كذلك كان تاما بمعنى ثبت وكاف التشبيه زائدة والاشارة لما ذكر اى واذا ثبت ما ذكر من ان اللفظ موضوع لكل فرد مشخص متعلق بقدر مشترك فتعقل الخ وأشار شارح بنقدير ما ذكره الى ان الفاء في قوله فتعقل للتفريع على ما علم من كون الموضوع له كل فرد متعلق بقدر مشترك (قوله فتعقل) مبتدأ وقوله آله خبره وتعلق مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وقوله المشترك بدل او عطف بيان من اسم الاشارة فهو مجرور (قوله آله للوضع) اي للوضع للمعهود وهو وضع اللفظ لكل فرد بخصوصه من الشخصات

قوله واذا كان كذلك) الظاهر حذف كاف التمثيل وفي هذا الاشارة الى ان الفاء في فتعقل للتفريع على ما علم من كون الموضوع له كل فرد مشخص متعلق بقدر مشترك قوله الموضوع) اي المعهود وهو وضع اللفظ لكل من الشخصات

قوله فقوله الخ لا يظهر كون الفاء لتفريع لعدم تقدم ما يتفرع عليه ماذكره بل هي الفاء الفصيحة أي ان اردت اعراب هذه اللفظة فقوله الخ وفي عبارته تساهل اذ لا عطف لاجزائه من المعطوف **قوله** بتقدير اللام أي قبل انه وهذا يوهم ان العطف على الخبر متوقف على هذا التقدير وليس كذلك اذ مع كسر ان تصح خبريته ولعل وجه ذلك التقدير الاشارة الى ان آله وان كان خبرا في الظاهر هو في المعنى علة للخبر الحقيقي اذ المعنى فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك آلة للوضع والافنفس التعقل ليس آلة ومرآة في الاصطلاح اذ هي عندهم معنى كلي يلاحظ به جزئياته ليوضع اللفظ لها ولذا قال المحشي لا يخفى ما في جعل آلة خبر التعقل من المسامحة ويظهر لك وجهها بالتأمل في المعطوف عليها أي حيث اعيد الضمير فيه المشترك لا للتعقل فيفيد ان الشيء المتنازع في كونه آلة او موضوعا له هو القدر المشترك لا التعقل و اشار بالتعبير ﴿ ٥٢ ﴾ بالمسامحة الى امكان صحة الحمل نظرا

(قوله فقوله الى آخره) لا يظهر كون الفاء لتفريع لعدم تقدم ما يتفرع عليه ماذكره بل هي فاء الفصيحة أي ان اردت اعراب هذه اللفظة فقوله الخ كذا قيل ولك ان تجعله مفعلا على رجوع الضمير الامر المشترك لان رجوعه دون التعقل مع ان التعقل هو المحدث عنه سابقا يشير الى ان المتنازع في كونه آلة او موضوعا له القدر المشترك لا التعقل (قوله بتقدير اللام) أي قبل انه وقوله معطوف على الخبر ظاهره ان لاجزائه من المعطوف مع انها عاطفة فيه تساهل والموجب لتقدير اللام في المعطوف الاشارة الى تصحيح الاخبار في كلام المصنف وحاصله ان الاخبار بقوله آلة عن التعقل غير صحيح لان التعقل غير الآلة لانها عندهم الامر الكلي الذي تلاحظ به الجزئيات ليوضع لها اللفظ واجيب بان في الكلام حذف اللام من المعطوف المشيرة الى ان آله وان كانت خبرا في الظاهر علة في المعنى للخبر الحقيقي والتقدير فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له (قوله ان قرئ فتعقل مصدرا) أي مضافا للمفعول به بعد حذف الفاعل وعلى هذه القراءة حل الشارح حيث قدر الفاعل بعد تعقل ويلزم على هذا التقدير الذي قدره تغيير اعراب المتن فان تابع اسم الاشارة كان قبل انتقدير مجرورا وصار بعده منصوبا (قوله من الثلاثي المجرد) أي وهو عقل وقوله منصوب على الحال أي من نائب الفاعل وهو اسم الاشارة وقوله عطف عليه أي بدون تقدير لام لانه حال لاعلة حتى يحتاج لها أي فتعقل ذلك المشترك آلة لاموضوعا له ثم لا يخفى انه على

لظاها اما يجعل المراد بالآلة معناها اللغوي أي السبب لا الاصطلاح الذي هو المعنى المتقدم وربما يرشح ذلك قول الشارح ووسيلة فانه عطف تفسير لآلة ولا شك ان التعقل وسيلة وسبب لما ذكر حقيقة لكن يبقى العطف غير ملائم واما يجعل تعقل مصدرا بمعنى اسم المفعول وجعل الاضافة بيانية وذلك ملائم للعطف تأمل قوله ان قرئ فتعقل مصدرا أي مضافا للمفعول بعد حذف الفاعل وعلى هذه القراءة حل الشارح حيث قدر الفاعل بعد تعقل ويلزم على هذا التقدير تغيير اعراب المتن كما لا يخفى

فلو قال فتعقل ذلك المشترك لا واضع لم من ذلك لا يقال اعراب اسم الاشارة محلي والمعيب انما هو (جملة) تغيير الاعراب للفظي لانا نقول منع ذلك وعلى تسليمه تغيير الاعراب للفظي حاصل ايضا في تابع اسم الاشارة **قوله** وان قرئ على صيغة المضارع الخ لا يخفى انه لا يستقيم الاعلى قراءة يعقل بالياء التحتية مع ان صحة جملة مصدرا تنفي بأن بقاء المشنة وحينئذ فكان عليه ان يقول على صيغة الماضي المجهول اللهم الا ان يقال ان الحرف الاول من الفعل غير منقوط في خط المصنف فاحتمل كلاما من الضبطين وبقي احتمال آخر وهو قراءته على صيغة الماضي المعلوم وفاعله ضمير يعود الى الواضع المعلوم من يوضع قوله والا انه عطف عليه فيه ما سبق ولا بد من تقدير اللام على هذا الاعراب ايضا ليكون متعلقا بظاها العطف على الحال وقال بعض ارباب الحواشي المناسب حينئذ ان يقال لاموضوعا له بدل لانه

تأمل **قوله** فالوضع كلي أي باعتبار اليه فهو تسمية المسبب باسم السبب كما قال الكردي والافهوي باعتبار الموضوع له وباعتبار ذاته مع قطع النظر اما تضمنه من تعدد الاوضاع جزئي كما سبق اما بالنظر لما تضمنه ماذكر فكلي ايضا **قوله** كما قررناه أي حيث قال سابقا والثاني ما وضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه الخ والى هذا التحقيق اشار بقوله على ما سيجي **قوله** ﴿ ٥٣ ﴾ أي اللفظ الخ جعل اسم الاشارة لما ذكر اولي من جملة

لوضع كما قال العصام اذ جعله مصدر اكون مصدر المزميد وهو تعقل فتكون قراءته مصدرا بقاء الفوقية وبالوقف المشددة واما جعله مضارا عامنيا للمفعول فيقتضى قراءته بالياء التحتية وعدم تشديد القاف فهذه اللفظة بعيدة من تلك فحيث كانت نسخة المصنف بقاء الفوقية لم يأت احتمال قراءته فعلا وان كانت بالتحكية فلا يأتى احتمال المصدرية اللهم الا ان يقال ان نسخة المؤلف خالية من نقط الحرف الاول او يقال ان هذين الاحتمالين بالنظر للالتفات لنفس الكلمة مع قطع النظر عن لفظا (قوله فالوضع كلي) وصفه بالكلية من باب وصف الشيء بوصف آتاه التي هي سبب فيه لان آلة كذا وباعتبار ذاته مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد الاوضاع فجزئي كما أنه كذلك باعتبار الموضوع له (قوله كما قررناه) أي حيث قال سابقا والثاني ما وضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه الخ والى هذا التحقيق الذي ذكره المصنف هنا اشار الشارح بقوله سابقا على ما سيجي (قوله أي اللفظ الخ) جعل اسم الاشارة لما ذكر من اللفظ اولي من جملة لوضع اذ عليه يكون ذلك ليس واقعا موقعه وهو الاشارة للبعيد ولا يصح حل مثل الاشارة عليه لان الوضع ليس اسم الاشارة فان صحح بتقدير مضاف أي مثل وضع اسم الاشارة حصل التكلف المستغنى عنه بجعل اسم الاشارة للفظ المذكور (قوله نزل الخ) جواب عن سؤال تقديره كيف اشار بذلك الموضوع للاشخاص المعينة الى الامر الكلي وحاصل الجواب انه شبه هذا الكلي بالمشخص بجامع التميز والتعيين واستعار اللفظ الموضوع للثنائي للاول والنكته في ارتكاب التجوز مع انه كان بكيفية ان يقول مثل اسم الاشارة باسقاط ذلك كما هو الشائع في مقام التمثيل الاشارة الى كمال الاهتمام بتوضيح هذا القسم (قوله نزل الامر الكلي) أي وهو اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار امر عام وانما كان كليا لصدقه على كثيرين كاسماء الاشارة والضمائر والموصولات والحروف (قوله منزلة المشار اليه المعين) أي نزل منزلة بواسطة تشبه به وكان عليه ان يزيد بعد قوله المعين المشاهد المحسوس لان المعين صادق بالمعين في الذهن فقط وبالعين في الخارج واسم الاشارة انما وضع للثنائي الا ان يقال انه اسقط ذلك من هنا

القسم **قوله** الامر الكلي أي اللفظ الموضوع لمشخص الخ وانما كان كليا لصدقه على كثيرين كاسماء الاشارة والضمائر **قوله** منزلة المشار اليه المعين لم يقل البعيد لان ذلك الكلي بعيد حقيقة لا تنزيلا والانصب بالواقع وقوله الموضوع للاشخاص ان يقول المشخص بدل المعين لان المعين يشمل الذهني والخارج مع ان موضوع اسم الاشارة المشاهد المحسوس كذا قيل وفيه ان المشخص يشمل الذهني ايضا فالظاهر التعبير بالمشاهد المحسوس

قوله بالبيان السابق) هو قوله وقد يوضع الخ قوله أى كل واحد) تفسير للمشار إليه مشير إلى أن فيه للاستغراق والقرينة على أن المراد بالمشار إليه ما ذكر لا المفهوم الكلى وصفه بالشخص قوله مطلقا) أى غير مقيد بأنه فى ضمن فرد دون فرد قوله صفة لكل واحد الخ) فى العبارة قلب واصلا صفة للمشار إليه من حيث أن المراد به هنا كل واحد قوله ولا يجوز أن يكون صفة للمشار إليه) أى من ﴿ ٥٤ ﴾ حيث ذاته قال أبو البقاء فيه أنه يجوز

أن لا يكون صفة له كما يخفى على ذى مسكة على ما وجهه بعض الشارحين اهـ ولعل وجهه كونه من باب وصف الجزء بوصف كله إذ الكلى جزء للجزئى ويجاب عنه بأن غرض الشارح نفي التوصيف الحقيقي وما أشار إليه أبو البقاء من توجيه الجواز فعلى ضرب من التأويل قوله مسكة قال فى الديوان يقال فيه مسكة من الخير أى بقية والمعنى هنا على من له بقية من الطبع المستقيم اهـ كرى قوله بناء التأييد الخ) وعود الضمير إليه مذكرا فى قوله ومسماه باعتبار اللفظ فقط تضمن التركيب الإشارة إلى اعتبار الجهتين جهة المعنى فأنت وجهة اللفظ فذكر ونظيره قوله تعالى ومن يقنت منكن الله ورسوله وتعمل صالحا فذكر يقنت نظر اللفظ وانما تعمل نظرا للمعنى كما افاده المحشى قوله بتأويل اللفظة) احتاج لهذا التأويل لوجوب التطابق بين المبتدأ والخبر (الإشارة) فى التذكير والتأنيث وعلى هذا يكون ما بعده جملة مستأنفة لبيان الموضوع له لكن فيه أنه لا نزاع لاحد فى أن هذا ونحوه موضوع وانما النزاع فى الموضوع له كاسبق ويجاب بأن معمول موضوعه محذوف تقديره له أى المشار إليه لأن المشار إليه تنازعه الوصفان قبله فاعمل الثانى فيه والاول فى ضميره فحذف مع جاره المقضى

انكالا على ما مر له فى قوله هذه فائدة (قوله الحاصل بالبيان السابق) أى بالتبيين السابق فى قوله وقد يوضع له باعتبار أمر عام والحاصل أن اللفظ الموضوع لم شخص باعتبار أمر عام قد تبين بقوله سابقا وقد يوضع الخ (قوله فاستعمل فيه ذلك) أى لفظ ذلك وكان على الشارح أن يزيد وصف البعد فيما تقدم بعد قوله الكلى لاجل أن يتفرع عليه استعمال اسم الإشارة الذى للبعد فيه لأن لفظ ذلك موضوع للمشار إليه البعيد فلا بد من تنزيل المعنى المجازى منزلة البعيد حتى يصح استعماله فيه إلا أن يقال انما يزدود وصف البعد مع المعنى المجازى وهو الكلى لأن بعده حقيقى لتقدمه قبل جل فلوزاده لا وهم أن بعده تنزيل مع أنه حقيقى (قوله أى كل واحد الى آخره) أشار بذلك الى أن ال فى المشار إليه لاستغراق الافراد أى مسماه كل فرد من افراد المشار إليه والقرينة على أن المراد بالمشار إليه كل فرد لا مفهومه وصفه بالشخص وإضافة مفهوم للمشار إليه للبيان (قوله مطلقا) حال من المشار إليه أى حالة كون المشار إليه ملحوظا مطلقا أى ملحوظا على إطلاقه من غير نظر لتحققه فى فرد دون فرد (قوله صفة لكل واحد الخ) فى العبارة قلب واصلا صفة للمشار إليه باعتبار أن المراد به كل واحد لأن قوله الشخص انما هو تابع للمشار إليه لالكلى واحد (قوله ولا يجوز أن يكون صفة للمشار إليه) أى من حيث مفهومه لأنه من حيث مفهومه كلى والشخص جزئى ولا يصح وصف الكلى بوصف الجزئى أن قلت بل يصح ويكون من وصف الجزء بوصف الكل لأن الكلى جزء للجزئى قلت غرض الشارح نفي التوصيف الحقيقي وما ذكره السائل توصيف على ضرب من التأويل والتجوز (قوله على ذى مسكة) المسكة فى الأصل البقية من الخير والمراد هنا البقية من الطبع السليم (قوله على أنه خبر هذا) أى خبر هذا من هذا (قوله بتأويل الخ) علة لمحذوف أى وهذا الاخبار صحيح بسبب تأويل هذا باللفظ إذ المعنى فإن لفظه هذا موضوع واحتاج لهذا التأويل لوجوب تطابق المبتدأ والخبر فى التذكير والتأنيث فلما كان الخبر مؤنثا احتجج للتأويل بالمذكور وهو ارادة اللفظة من المبتدأ ليحصل التطابق بينهما فى التأنيث واعاد الضمير على ذلك المبتدأ مذكرا بعد ذلك فى قوله ومسماه باعتبار ارادة اللفظ فقد تضمن كلامه

المحشى قوله بتأويل اللفظة) احتاج لهذا التأويل لوجوب التطابق بين المبتدأ والخبر (الإشارة) فى التذكير والتأنيث وعلى هذا يكون ما بعده جملة مستأنفة لبيان الموضوع له لكن فيه أنه لا نزاع لاحد فى أن هذا ونحوه موضوع وانما النزاع فى الموضوع له كاسبق ويجاب بأن معمول موضوعه محذوف تقديره له أى المشار إليه لأن المشار إليه تنازعه الوصفان قبله فاعمل الثانى فيه والاول فى ضميره فحذف مع جاره المقضى

للعامل لكونه فضلة وبسط ذلك يعلم من فنه (قوله بإضافة الضمير) الاصل بإضافته للضمير فيكون من قبيل الحذف والايضال وفى بعض النسخ بإضافته ﴿ ٥٥ ﴾ الى الضمير وهو واضح (قوله من قبيل الاسماء) أى الجمادة التى

الإشارة الى اعتبار الجهتين جهة المعنى فأنت وجهة اللفظ فذكر ثم انه على هذه النسخة يكون قوله ومسماه الخ جملة مستأنفة وانما خبر معطوف على الخبر قبلها من عطف الجملة على المفرد لكن فيه أنه على كل حال الاخبار بموضوعه لا ثمرة فيه إذ من المعلوم أن لفظه هذا موضوعه والنزاع وانما هو فيما وضعت له فعل الاحسن انه على هذه النسخة يحمل جملة ومسماه حالة لا معطوفة فهى قيد ومعلوم أن القيد محط الفائدة (قوله بإضافته الى الضمير) أى بإضافة موضوع للضمير وفى نسخة بإضافة الضمير وهى من باب الحذف والايضال واصلا بإضافته للضمير (قوله على أنه) أى لفظ موضوع من قبيل الاسماء يعنى الجمادة لا المشتقة ودفع بهذا ما يقال أن موضوعه اسم مفعول معناه ذات لها الموضوعية وإضافته لتفديده تعريفه وهو على هذه النسخة يكون مبتدأ خبره المشار إليه الشخص وهو نكرة ولا يصح الابتداء به الا مع الاعتماد ولا اعتماد هنا وحاصل الجواب انه وان كان فى الأصل اسم المفعول لكن لما جعل مبتدأ لم يرد منه الا مجرد الذات فيكون من الجوامد وإضافتها تفيد أمر يفهمها (قوله ومسماه حينئذ) أى حين إذا ضيف موضوع للضمير (قوله بيان له) أى ذوبان او مبين له أى انه معطوف عليه عطف تفسير (قوله يعنى أن مفهوم هذا) المراد بمفهومه مدلوله ومعناه الذى يفهم منه بحسب الموضوع وحينئذ فالمعنى يعنى أن مدلول لفظ هذا وما يفهم منه بحسب الوضع وقوله ما صدق عليه المشار إليه أى الافراد التى يحمل عليها مفهوم المشار إليه وهى ذات ثبت لها الإشارة والحاصل أن مدلول لفظ هذا الافراد التى يحمل عليها ذلك الكلى كزبد وعرو وهذا الجسم الخ ولأن كل واحد يحمل عليه مشار إليه (قوله الشخص) صفة لما من قوله ما صدق عليه أن جعلت معرفة او بدل أن جعلت نكرة او خبر بمدخر وال فى الشخص للاستغراق وقوله الذى لا يقبل أى واحد منها الشركة (قوله لا مفهومه) أى لأن مدلول هذا ومعناه الذى يفهم منه بحسب الوضع مفهوم المشار إليه اعنى ذات ثبت لها الإشارة وهذا محط الرد على المخالف بالنظر الى أن من حق اسم الإشارة أن يستعمل فى المفهوم جريا على الاصل من التوافق بين الوضع والاستعمال الا بالنظر الى أن المفهوم من اسم الإشارة حالة الاستعمال هو المعنى الكلى اذ لم يقل احد أن المعنى الكلى مفهوم منه ومدلول له حالة الاستعمال سواء قلنا بوضعه له او بوضعه لجزئياته (قوله الذى يقبل الشركة) وصف كاشف لمفهوم المشار إليه (قوله كل مشار إليه) أى كل فرد معين مشار إليه (قوله وهو مفهوم الخ) أى وذلك الامر العام هو مفهوم لفظ المشار إليه

ذات ثبت لها الإشارة قوله الشخص) صفة لما من قوله ما صدق عليه أن جعلت معرفة او بدل أن جعلت نكرة او خبر بمدخر لان وقوله الذى لا يقبل صفة كاشفة للشخص قوله لا مفهومه الخ) هذا محط الرد على المخالف

المراد بها مجرد الذات لكونه مبتدأ محكوما عليه واللفظ اذا حكم على مدلوله فالمراد به الذات واذا حكم به فالمراد به الصفة فاذا قلت الفاضل قائم فالمراد الذات المتصفة بالفضل محكوما عليها بالقيام قال المحشى وانما قال من قبيل الاسماء ولم يقل اسم من الاسماء لانه فى صورة الصفة ويجوز أن يكون باقيا على وصفه خبر هذا اهـ أى ومسماه تفسير له والمشار إليه معمول للخبر فهو مثل زيد مضروب ابوه قوله ومسماه حينئذ) أى حين إذا ضيف موضوع للضمير قوله بيان له) أى ذو بيان او مبين فعطفه عليه عطف تفسير قال المحشى والمشار إليه الشخص خبر له اوفاعل اهـ وفيه نظر اذ مرفوع اسم المفعول نائب فاعل لا فاعل قوله ان مفهوم هذا) أى مثلا والمراد بمفهومه معناه الذى يفهم منه بحسب الوضع قوله ما صدق عليه الخ) أى كل فرد مشخص صدق عليه مفهوم المشار إليه أى

بالنظر الى ان من حقه ان يستعمله فيه جريا على ما هو الاصل من التوافق بين الوضع والاستعمال والا فليس المعنى المفهوم من اسم الاشارة حالة الاستعمال هو المعنى الكلى سواء قلنا بالوضع له او الجزئية كما سبق قوله كما اذا حكمت الخ (تنظير الملاحظة الافراد الشخصية باعتبار تعلقها بامر عام لا تمثيل اه محشى اذا المقاد من عما بعد الكاف حكم لاوضع وايضا روى المحكوم عليه وضع اسماء الاجناس والجامع بين ما هنا وما نظر به ملاحظة الافراد الشخصية في كل لكن ملاحظتها هنا في حالة الوضع وفي ما نظره في حالة الحكم قوله بهذا العنوان) اي لا بعنوان الانسانية والحيوانية والجسمية ﴿٥٦﴾ اعلم ان الوصف والعنوان والمفهوم

اي مدلوله (قوله كما اذا حكمت الخ) اي بان قلت كل روى ابيض فالحكم بالابيض انما هو على زيد وعمر وغيرهما من الافراد الملاحظة وهذه الافراد استحضرت عند الحكم عليها بامر كلى وهو روى وهذا تنظير لملاحظة الافراد الشخصية باعتبار تعلقها بامر عام لانه تمثيل لان المقاد ما بعد الكاف حكم لاوضع بخلاف ما الكلام فيد اول والجامع بين ما هنا وما نظره ملاحظة الافراد الشخصية في كل لكن ملاحظتها هنا في حالة الوضع وفيما نظره في حالة الحكم (قوله بهذا العنوان) الباء للملابسة اي حكما ملتبسا وملاحظا فيه عنوان الرومية لا بعنوان الانسانية مثلا والمعنى بمعونة ملاحظة كل واحد بهذا العنوان وليست الباء للتعددية متعلقة بحكم لاقتضائه ان المحكوم به روى مع ان المحكوم به ابيض والمراد بالعنوان الحقيقة والطبيعة (قوله فقد لاحظت الخ) يحتمل ان يكون تعليلا للتنظير فالقاء للتعلييل اي وانما الحقنا باب الوضع بباب الحكم لانك قد لاحظت الخ ويحتمل ان يكون تفسيراً للحكم على الكلى بانه ابيض بهذا العنوان فانهم اه كروى (تنبيه قوله) يحتمل في مقامين (اي اصطلاحاً واما معناه لغة) فالدلالة على ما غفل عند الخطاب وهذا المعنى لازم للاول وهو الايقاظ (قوله بديهي اوليا) اعلم ان الحكم البديهي يطلق على ما لا يتوقف على نظر واستدلال سواء توقف على تجربة او حدس او لم يتوقف على شيء اصلا بان كان اوليا اي حاصل بمجرد التفات النفس له كنبوت نصفية الاثنين للواحد وعلى هذا الاطلاق يكون البديهي مراد فالضرورة ويكون قول الشارح او لياصفة مخصصة ويطلق البديهي ايضا على الحكم الحاصل بالبدهة اي بمجرد التفات النفس ولا يتوقف على شيء اصلا وعلى هذا يكون قوله او لياصفة كاشفة اي لم يقصد بها الاحتراز عن شيء بل هي

اما اذا فسر الضرورى بما لا بد منه وقوله هذا ضرورى اي لا بد منه كان كل من البديهي (لمجرد) والنظري اعم منه من وجه ثانيهما المقدمات الاولى التي يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا في حكم العقل وهو بهذا المعنى خاص بالتصديقات بخلافه على المعنى الاول فانه يعمها والتصورات فقول الشارح اوليا صفة مخصصة على المعنى الاول مؤكدة على الثاني اذ من ماصدقات الاول الحدسيات والوجدانيات والمجربات تأمل

والحقيقة والطبيعة الفاظ مترادفة كما صرح به شارح التسمية وقوله بهذا العنوان متعلق بالملاحظة المقدرة اي بمعونة ملاحظة كل بهذا العنوان اي الوصف العنوان من الموضوع وهو الروى اه كروى قوله فقد لاحظت قال يوسف الاصم يحتمل ان تكون تعليلية للتشبيه وان تكون تفسيرا للحكم على الكلى بانه ابيض بهذا العنوان فانهم اه كروى (تنبيه قوله) يحتمل في مقامين (اي اصطلاحاً واما معناه لغة) فالدلالة على ما غفل عند الخطاب قوله بعده) اي بعد لفظ التنبيه قوله بديهي) يطلق على معنيين احدهما ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب وهو بهذا المعنى مرادف للضرورى بهذا المعنى

قوله معلوما من الكلام السابق) أي التزاما لا صريحا بحيث يحتمل أن يغفل عنه الناظر في ذلك الكلام السابق اعدم كونه صريحا فيه ومسوقا لاجله والا فيكون تأكيد التنبيه اه محشى قوله وهما الحكم بديهي ظاهر كلامه انه غير معلوم من الكلام السابق ﴿٥٧﴾ اجالا ونقل البهوتي انه لا يبعد ان يكون مراده ومعلوم من

لمجرد التوضيح ويكون البديهي اخص من الضروري (قوله ان يكون معلوما من الكلام السابق) أي سواء كان ضروريا او نظريا قبين المعنيين عموم وخصوص وجهي لاجتماعهما في حكم بديهي استفيد من الكلام السابق وينفرد الاول في البديهي الغير المعلوم من الكلام السابق وينفرد الثاني في الحكم النظري المعلوم من الكلام السابق والمراد بكونه معلوما من الكلام السابق علمه منه بطريق اللزوم بحيث يحتمل ان يغفل عنه الناظر في الكلام السابق اعدم كونه صريحا فيه ومسوقا لاجله والا كان تأكيد التنبيه (قوله وهما الحكم بديهي اولي) ظاهره انه غير معلوم من الكلام السابق بطريق اللزوم مع انه اذا علم ان اللفظ موضوع للجزئيات يعلم استواء الجزئيات في نسبة الوضع اليها ويعلم من هذا ان اللفظ لا يفيد التعيين الا بقرينة فعل في كلام الشارح حذف الواو مع ما عطفت أي وهما الحكم بديهي اولي ومعلوم من الكلام السابق فتأمل (قوله اذ تصور طرفيه) أي الموضوع والمحمول وهما اللفظ الموضوع لموضوعات باعتبار أمر عام لا يفيد الشخص (قوله مع الاسناد) أراد به النسبة الحكمية وهي ثبوت المحمول للموضوع لان الاسناد بمعنى ضم المحمول للموضوع الذي هو فعل الفاعل لا يتعلق به التصور في هذا المقام ولوعبر الشارح بالنسبة بدل الاسناد كان أو وضع (قوله كان في الجزم بالنسبة) أي بوقوع النسبة أي كاف في الجزم بادراك انها واقعة أي مطابقة للواقع واذا كان ما ذكره من تصور هذه الامور الثلاثة كافيا في الجزم بالحكم فلم يتوقف الحكم حينئذ على واسطة فتم ما ذكره من كون الحكم هنا بديهي اذ لو كان نظريا أو ضروريا غير بديهي لما كفي تصور هذه الامور الثلاثة في الجزم به بل لا بد من الاحتياج لواسطة اما دليل أو حدس أو تجربة (قوله وليس ما ذكره) أي وليس ما ذكره المصنف من قوله لاستواء نسبة الوضع الخ وهذا جواب عما يقال لان سلم ان الحكم هنا بديهي اذ لو كان بديهي لما وضع اقامة الدليل عليه لان الدليل انما يذكر لاثبات امر غير معلوم (قوله ما هو من هذا القليل) مبتدأ وقوله لا يفيد خبر وما واقعة على كل من الجزئيات كهذا والذي ومنت والمراد بهذا القليل اللفظ الموضوع لموضوعات باعتبار أمر عام والكلام على حذف مضاف أي ما هو من ماصدق هذا القليل كما اشار لذلك الشارح (قوله لا يفيد الشخص) أي التعيين عن بقية الافراد الموضوع لها (قوله الا بقرينة معينة) أي كالاشارة الحسية والعلم بالصلة والمتعلق والمجرور والتكلم والخطاب

السابق فان بين البدهة والعلم من السابق العموم والخصوص الوجهي ويؤيده ما نقله العصام عن شيخه مسعود الشيرازي حيث قال وأفيد أن لحل التنبيه على المعنى الثاني مساقا قوله مع الاسناد يمكن الخ (العبارة مقلوبة أو المراد كما قال الكروى بالاسناد النسبة الحكمية وبالنسبة وقوعها قوله وليس ما ذكره الخ) جواب سؤال تقديره كيف يكون الحكم بديهي مع استدلال المصنف عليه بقوله لاستواء الخ المقضى انه نظري اذ هو المحتاج لنصب الدليل بخلاف البديهي قوله ما هو من هذا القليل (ما واقعة على كل من الجزئيات كهذا والذي وأنا ومن المراد من هذا القليل اللفظ الموضوع لموضوعات باعتبار أمر عام على تقدير مضاف أي مما صدق هذا القليل كما أشار الى ذلك الشارح فعملت أنه ليس المراد بالما صدق المعنى

أي الذوات كما سبق الى بعض الاوهام تأمل قوله لا يفيد الشخص) أي التعيين عن بقية الشخصيات قوله الا بقرينة معينة) كالاشارة الحسية والعلم بالصلة والمتعلق والمجرور والتكلم والخطاب

وتقدم المرجع قوله لاستواء نسبة الوضع الخ في العبارات قلب لاستواء المسميات في نسبة الوضع لان الاستواء وماشابهه انما يكون في متعدد والى ذلك أشار الشارح بقوله اذ مع اشتراك الكل أى المسميات في تلك أى نسبة الوضع قوله في افادة التعيين من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى افادة ما هو من هذا القليل التعيين قوله في عدم افادة المعنى الموضع له فيهما ٥٨ فيفيد ان المعنى الموضع له بدونها

وتقدم المرجع قوله لان وجه افادته) ألا ما صدق عليه اللفظ الموضوع لمشتخصات باعتبار مرعاه والمراد بالوجه الطريق والمراد بالافادة الدلالة (قوله وهو لا يختص به) أى وذلك الما صدق لا يختص بالواحد من تلك المشتخصات بعينه وتوضيحه ان هذا مثلا من ما صدق اللفظ الموضوع لمشتخصات باعتبار امرعاه لا يدل على زيد بعينه لان طريق دلالة عليه الوضع له وهو غير مختص بالوضع له وحينئذ فلا بد في دلالة عليه من القرينة كالاشارة الحسية (قوله لاستواء الخ) فيه ان الاستواء من الامور النسبية التى لا تعقل الا بين امرين فلا يضاف لواحد فعمل في كلام المصنف قلبا والاصل لاستواء المسميات في نسبة الوضع اليها والى هذا يشتر قول الشارح اذ مع اشتراك الكل في تلك الخ (قوله اذ مع اشتراك الكل) أى كل المسميات وقوله في تلك أى في تلك النسبة اعنى نسبة الوضع للمسميات وهذا تميم لتعليل المصنف فكأنه قال وحيث كانت جميع المسميات مشتركة في نسبة الوضع لها فلا بد الخ (قوله في افادة التعيين) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى في افادة ما هو من هذا القليل التعيين وقوله ينضم اليه أى لما هو من هذا القليل وقوله بداى بسببه أى ذلك الامر وقوله وهو أى ذلك الامر الذى يحصل بسبب التعيين وقوله المعنى أى المقصود بالقرينة (قوله سيات) أى مستويان وقوله في عدم افادة المعنى الموضوع له بدون بقرينة فيهما يفيد ان الموضوع له بدون القرينة بالنسبة للعالم بالوضع لكن لا يفيد ان تعيين المراد الا بها ويجاب بان في الكلام حذف مضاف أى سيات في عدم افادة تشخيص المعنى الموضوع له (قوله لزوم التعيين) أى لزوم التعيين والتشخيص في المعنى أى فيما هو من هذا القليل وقوله وعدمه أى وعدم لزوم تعيين المعنى أى في المشترك اللفظى فانه لا يلزم فيه تعيين المعنى الموضوع له بل تارة يحصل فيه التعيين لمعنى الموضوع له كما في الاعلام كزيد المشترك فانه موضوع باوضاع متعددة والموضوع له بكل وضع معين وتارة لا يحصل فيه تعيين المعنى الموضوع له كافي الكليات كعين فانه موضوع للباصرة والجارية والباصرة غير معينة لصدقها على عين زيد وعمر وغيرهما وكذا الجارية (قوله ووحدة الوضع) أى ولزوم وحدة الوضع فيما هو من هذا القليل ولزوم تعدده في الالفاظ المشتركة (قوله فان قلت اللفظ الخ) هذا منع لقوله ما هو من هذا

بالنسبة الى العالم بالوضع لكن لا يفيد ان تعيين المراد الا بها اه ابو البقاء وقد يجاب بتقدير المضاف أى افادة تشخيص المعنى بقرينة ماسبق قوله لزوم التعيين بمعنى التعيين والتشخيص في المعنى أى فيما هو من هذا القليل قوله وعدمه) أى في الالفاظ المشتركة واعلم ان قوله وعدمه يحتمل عطفه على التعيين أى ولزوم عدم التعيين وعليه يكون الفرق اضافيا أى بالنسبة لما مدلوله كلى من المشترك لا ما مدلوله جزئى كالاتام المشتركة كما هو ظاهر وحينئذ يتجه اولوية تقديم الفرق الثانى على الاول ويحتمل عطفه على لزوم أى وعدم لزوم التعيين وعليه يكون الفرق حقيقيا بالنسبة للتسمين وبذلك تعلم ان ما ذكره المحشى من كون الفرق اضافيا مع عدم

عبارته العطف على لزوم غير ظاهر وان تكلف البهوتى في تصحيحه اه تأمل قوله ووحدة (القليل الوضع) أى ولزوم وحدة الوضع فيما هو من هذا القليل ولزوم تعدده في الالفاظ المشتركة قوله اللفظ بحسب الخ) كبرى قياس من الشكل الاول حذفت صفراء لسهولة حصولها نظمه ان يقال كل ما هو

من هذا القليل والالفاظ المشتركة مستعمل في معناه الحقيقي وكل مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة فكل ما هو من هذا القليل والالفاظ المشتركة لا يحتاج الى قرينة قوله قلت المراد الخ) حاصله النظر في قولهم في الكبرى لا يحتاج الى قرينة بأنهم ان ارادوا القرينة الصحيحة لاستعمال ما ذكر فيما وضع له فسلم لكن ليست بمرادة هنا وان ارادوا القرينة المعنية فممنوع كظاهر قوله بما ذكره) أى من قولهم اللفظ بحسب استعماله الخ قوله لمجرد الاستعمال) أى الاستعمال ٥٩ المجرد واما التعيين المراد فيحتاج اليها قوله بخلاف المجاز) أى

القليل لا يفيد التشخيص الا بقرينة وهذا المنع الذى ذكره الشارح محصله قياس من الشكل الاول حذفت صفراء لسهولة حصولها وحذفت بتبعيته ايضا وتقديره هكذا ما هو من هذا القليل والالفاظ المشتركة مستعمل في معناه الحقيقي وكل ما هو مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج لقرينة ينتج كل ما هو من هذا القليل والالفاظ المشتركة لا يحتاج لقرينة فقول الشارح اللفظ الخ ال فيه للاستغراق لانها كبرى القياس وهى يجب ان تكون كلية في الشكل الاول (قوله قلت الخ) حاصله ان قوله في الكبرى وكل ما هو مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج لقرينة ان اراد القرينة الصحيحة للاستعمال فسلم لكن هذا خلاف الموضوع لان الموضوع القرينة المعنية وان اراد القرينة المعنية فالكبرى ممنوعة اذ لا بد من القرينة المعنية هنا وفي المشترك لاجل دفع مزاحمة المعانى الحقيقية وفهم المراد (قوله بما ذكره) أى من قولهم في كبرى القياس وكل لفظ مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج لقرينة (قوله لمجرد الاستعمال) أى للاستعمال المجرد عن التعيين واما تعيين المراد فيحتاج اليها (قوله بخلاف المجاز) أى فانه يحتاج لقرينة مانعة من ارادة الموضوع له اذ هى التى يتوقف عليها تحقق المجاز كما اشار لذلك الشارح بقوله لنصرف الخ واما القرينة المعنية للمراد من المعانى المجازية فلا يتوقف عليها تحقيقه الا ترى انه لو قيل لك رأيت بحراما شيا على قدميه فقد وجدت القرينة المانعة من ارادة البحر الحقيقي ولم توجد المعنية للمراد من بحر علم او كرم قال عصام الدين في الرسالة الفارسية اعلم ان المجاز يكتفى في تحقيقه القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي واما القرينة المعنية للمراد منه فليس شرطا في التحقق بل في قبوله عند البقاء فان فقدت كان مردودا الا ان يتعلق بعدم ذكر المعنية غرض كالتعميم لتذهب نفس السامع

كل مذهب يمكن فيكون مقبولا حسنا قوله للاستعمال فيه) ظاهر ان الاستعمال موضوع له وليس كذلك فاللام لام العاقبة وصلة وضع محذوفة أى الذى وضع اللفظ له لاجل الاستعمال فيه قوله مزاحمة) أى مشاركة قوله في المقصود) أى الاصل والتبعية فالاصلى تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والتبعية بيان معنى العلم واسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل وانما كان تحقيق معنى الاول مقصودا بالاصالة لجريان الخلاف فيا وضعت له بخلاف الآخر فان معنى العلم الشخصى منها جزئى اتفاقا ومعنى الباقية كلى اتفاقا

قوله (التقسيم) فان قلت

المذكور تقسيمات فلم عبر عنها بالمفرد اجيب بان المصدر كما يطلق على الواحد يطلق على المتعدد كما افاده العمام **قوله** (على مامر) اي وذلك جار على الاعراب الذي مر في المقدمة **قوله** (المحذوف هو المذكور) يحتمل ان المراد لفظ المذكور وفي اطلاق الخبرية على التقسيم حينئذ تساهل ويحتمل ان يكون اشار به الى ما قدره سابقا اي هذا الذي نشرع فيه ومعنى المذكور على الاول الذي يذكر وعلى الثاني الذي ذكرور بما يرجح الاحتمال الاول قوله على مامر والا كان مغنيا عن التصريح بما بعده **قوله** ومعنى (التقسيم) اي اصطلاحا واما لغة فجعل الشيء اقسام **قوله** (هو ضم) الظاهر انه لا محل لهذا الضمير **قوله** (قيدن الخ) ظاهره ان ضم قيد واحد لا يسمى تقسيما وهذا بيان تقسيم الكل واما تقسيم الكل فهو تفصيله وتحليله الى اجزاء بحيث يكون كل جزء قسما والفرق بينهما ان صرح حل المقسم على كل من الاقسام فهو الاول وان لم يصح فهو الثاني ثم ان قوله قيدن اعم من ان يكون نامتباينين او متخالفين والاول كضم ناطق وصاهل للحيوان فاذا ضمنت ناطق للحيوان حصل انسان واذا ضمنت له صاهل حصل فرس والثاني كضم الضحك والكتابة للانسان فاذا ضمنت الضحك اليه حصل ضاحك وان ضمنت الكتابة اليه حصل كاتب وكل من القسمين غير مباين للآخر لا مكان اجتماعهما بخلاف الانسان والفرس فانهما متباينان لا يمكن اجتماعهما وذلك لعدم تنافي القيود في الضاحك والكاتب وتنافيهما في الانسان والفرس فتنافي الجزء يستلزم تنافي الكل (قوله ليصير ذلك العام الخ) المحل للضمير وانظر ما للنكتة في الاتيان بالظاهر بدله ثم ان ظاهره ان الانسان مثلا هو الحيوان بقيد الناطقية مع ان الانسان بجوع الامرين العام والقيد المنضم اليه وهذا ان جعلت الباء في بالضم المسمية اما لو جعلت بمعنى مع لاقتضى كلامه ان الانضمام جزء من النوع وهو لا يصح والحاصل ان ظاهره لا يصح سواء جعلت الباء للسببية او للمصاحبة اللهم الا ان يجعل بمعنى مع وتجعل اضافة انضمام لكل من اضافة الصفة للموصوف وانضمام بمعنى منضم والمعنى حينئذ اقسامه فالاول والا الثاني

له بخلاف الآخر فان معنى العلم بالشخص منها جزئي ومعنى البقية كلتي اتفاقا (قوله على مامر) اي وهذا الاعراب جار على طبق الاعراب الذي مر في المقدمة واتى الشارح بهذا اشارة ان هذا الاعراب ليس خاصا بالتقسيم بل قدمه نظيره في المقدمة فان قلت ان كلامنا المقدمة والتقسيم ترجحة فيعلم من جريان هذا الاعراب في المقدمة جريانه في التقسيم وحينئذ فلا فائدة في ذكره هنا واجيب بانه انما اعاده خوفا من نسيان مامر لطول العهد (قوله هو المذكور) اي هو المذكور في سابق وهذا هو الذي نشرع فيه ويحتمل ان المراد ان المحذوف هنا الذي يقدر هذا اللفظ اي لفظ المذكور والتقدير حينئذ المذكور فيما يأتي التقسيم او التقسيم هو المذكور فيما يأتي فان قلت ان جعل التقسيم خبرا مشكلا بان ما يأتي تقسيمات متعددة لا تقسيم واحد فكان الواجب ان يقول تقسيمات واجيب بان التقسيم مصدر والمصدر يخبر به عن الواحد والتمدد وذلك لان مدلوله الماهية وهي كالتحقق في الواحد تحقق في المتعدد (قوله ومعنى التقسيم) اي في الاصطلاح واما معناه في اللغة فهو جعل الشيء اقساما وانما تعرض الشارح لبيان معناه لان الحكم على الشيء به فرع عن تصوره (قوله هو ضم قيدن الخ) انما اتى بضمير هو دفعا لما يتوهم ان قوله ضم قيدن بدل من التقسيم وان الخبر شيء آخر وقوله قيدن احتراز من ضم قيد واحد للعام فلا يسمى تقسيما بل هو تقييد وهذا بيان تقسيم الكل واما تقسيم الكل فهو تفصيله وتحليله الى اجزاء بحيث يكون كل جزء قسما والفرق بينهما ان صرح حل المقسم على كل من الاقسام فهو الاول وان لم يصح فهو الثاني ثم ان قوله قيدن اعم من ان يكون نامتباينين او متخالفين والاول كضم ناطق وصاهل للحيوان فاذا ضمنت ناطق للحيوان حصل انسان واذا ضمنت له صاهل حصل فرس والثاني كضم الضحك والكتابة للانسان فاذا ضمنت الضحك اليه حصل ضاحك وان ضمنت الكتابة اليه حصل كاتب وكل من القسمين غير مباين للآخر لا مكان اجتماعهما بخلاف الانسان والفرس فانهما متباينان لا يمكن اجتماعهما وذلك لعدم تنافي القيود في الضاحك والكاتب وتنافيهما في الانسان والفرس فتنافي الجزء يستلزم تنافي الكل (قوله ليصير ذلك العام الخ) المحل للضمير وانظر ما للنكتة في الاتيان بالظاهر بدله ثم ان ظاهره ان الانسان مثلا هو الحيوان بقيد الناطقية مع ان الانسان بجوع الامرين العام والقيد المنضم اليه وهذا ان جعلت الباء في بالضم المسمية اما لو جعلت بمعنى مع لاقتضى كلامه ان الانضمام جزء من النوع وهو لا يصح والحاصل ان ظاهره لا يصح سواء جعلت الباء للسببية او للمصاحبة اللهم الا ان يجعل بمعنى مع وتجعل اضافة انضمام لكل من اضافة الصفة للموصوف وانضمام بمعنى منضم والمعنى حينئذ

(ليصير)

قوله (باعتبار) الباء سببية **قوله** (تنافي القيود او تخالفها) الاول كضم الناطق الى حيوان فيصير انسانا او ضم لصاهل اليه فيصير فرسا وهكذا وانما في كضمير الضاحك والكاتب للانسان ويسمى الاول تقسيما حقيقيا والثاني اعتباريا وعلامة الاول عدم صحة حل بعض الاقسام على بعض وعلامة الثاني صحة **قوله** (المتبادر) اي عند اطلاق التقسيم **قوله** (من هذا القبيل) يعني ما اعتبر فيه تنافي القيود قال المحشي وفيه ان قلب ويزيد وشمير في العلم والفعل اهول ذلك قال العمام ٦١ وما نحن فيه تقسيم اعتباري لاجتماع العلم والفعل في زيد وليس حقيقيا

ليصير ذلك العام قسما مع كل قيد منضم اليه فتأمل (قوله باعتبار تنافي الخ) الباء للسببية اي ان تبين الاقسام وعدم تباينها بسبب اعتبار تنافي القيود وعدم تنافيها والاول وهو ما كانت اقسامه متباينة يسمى تقسيما حقيقيا والثاني وهو ما كانت اقسامه غير متباينة يسمى تقسيما اعتباريا وعلامة الاول صحة حل بعض الاقسام على بعض وعلامة الثاني صحته (قوله والمتبادر) اي عند اطلاق التقسيم وقوله بحسب العرف اي عرف العلماء مطلقا اعتبار التباين اي واما بحسب اللغة فالظاهر اعتبار كل من التباين والتخالف (قوله بجلا) حال من المضاف اليه لوجود شرطه اي حالة كون التقسيم بجلا او انه تميز اي وحاصله من جهة الاجال (قوله اولا) ظرف للتقسيم فهو منصوب على الظرفية اي تقسيم اللفظ في الاول او انه منصوب على المصدرية اي تقسيما اولا اي اولا (قوله وتقسيم الاول منه) اي ويقسم الاول وهو ما مدلوله كلى حاله كونه كائنا من مطلق اللفظ وكان المناسب لقوله اولا ان يقول وتقسيم الاول ثانيا لان هذا اشارة للتقسيم الثانوي فهو مقابل لقوله اولا (قوله وتقسيم الثاني) اي وهو ما مدلوله مشخص حالة كونه كائنا من مطلق اللفظ (قوله على وجهه) اي طريق وهو مطابق بتقسيم اللفظ اي وحاصل ذلك التقسيم تقسيم اللفظ على طريق سهل وقوله منضبطة اي منحصر به تلك الاقسام اي منحصر به مقصود منها على الوجه الآتي (قوله فان تحقيقها) المناسب ان يقول فان ضبطها ولعل في كلامه حذف مضاف اي فان تحقيق ضبطها والمراد فان تحقيقها على هذا الوجه وهذا علة لكيفية التقسيم على هذا الوجه اي وانما قسم على هذا الوجه الضابط لهذه الاقسام لان تحقيقها الخ (قوله من مزال) جمع مزال بمعنى موضع الزلل بمعنى الخطأ فليس في الكلام حذف والاقدام مستعار للاذهان على طريق الاستعارة التصريحية بجامع الجولان في كل والمزال ترشيع اما باق على معناه قصد به تقوية الاستعارة او مستعار للامور الصعبة والمعنى فان تحقيقها من الامور الصعبة التي تخطى فيها الاذهان (قوله اي الموضوع) اشارة بذلك الى ان اللفظ للعهد (قوله اي المعنى الموضوع له) هذا بيان للمدلول وربما

اه اي والاقسام الحقيقية لا تجتمع لتنافيها وأقول لم تجتمع الفعلية مع العلية في الامثلة المذكورة لانها نقلت عن الفعلية الى مجرد الاسمية فهي قبل النقل افعال وبعده اسماء فان الاجتماع **قوله** (بجلا) حال من المضاف اليه لوجود شرطه اي حال كون التقسيم بجلا **قوله** (اولا) ظرف تقسيم **قوله** (الاول) اي ما مدلوله كلى حال كونه كائنا من مطلق اللفظ **قوله** (الى مشتق وفعل) امل السرفى اعادة الى هنادون بقية المعطوفات الاشارة الى مخالفة الاولين الاخيرين في المدلول فان مدلول الاولين بسيط والاخيرين مركب **قوله** (على وجهه) متعلق بتقسيم اي على طريق سهل **قوله** (فان تحقيقها) علة لكيفية التقسيم اي انما قسم على هذا الوجه لان

تحقيقها اه كرى **قوله** (من مزال الاقدام) اي من محال اخطأ الاذهان لقوة الخلاف في الموضوع له او لمصعوبة المدرك في الكلام مضاف محذوف واستعارة اما في امزال او اقدم ولا يخفى تقريرها على من عرف البيان وفي نسخة مزال بالقفاف وعليها كتب الكردي ثم قال شبه الذهن بالقدم في الزلق لان الزلق كما ثبت للقدم للذهن اه

قوله فان الحاصل (علة التفسير المدلول بالمعنى الموضوع له مع توجيه تسميته باسماء اجر باعتبارات قوله بهذه العبارة) اى المعنى الحاصل فى العقل ويسمى من هذه الحيثية معلوما ايضا **قوله** مطلقا اى انها ما غير مقيد بملاحظة الدال لا يقال يعارض هذا ما نقله بعض ارباب الحواشى عند السعد من انه يقال له من حيث حصوله عند العقل من اللفظ مفهوم لانا نقول لامعارضه لان المفهوم قسمان مفهوم مطلق ومفهوم مقيد بكونه مفهوما من اللفظ والذي فى كلام الشارح هو الاول والمنقول عن السعد هو الثانى اه بهوتى **قوله** بانفهام غيره اى دالة لا يقال مقتضى كلامه ان المدلول والموضوع متساويان وهو مخالف لما فى شرح الشيخ النجاشى من ان الموضوع والمسمى خاصان بما يدل اللفظ عليه مطابقة بخلاف المدلول لانقول كلام النجاشى فى المدلول المطلق الشامل للمدلول الاتزامى وكلام الشارح فى المدلول الذى وضع له (٦٢) اللفظ اه بهوتى **قوله** ومن حيث

القصد اليه من اللفظ الخ (قال السيد فى حاشية شرح التسمية وقد يكتفى فى اطلاق المعنى على الحاصل فى العقل بمجرد صلاحية لان يقصد من اللفظ سواء وضع له لفظ اولاه وهو يقيد أن اطلاق المعنى على الحاصل فى العقل لا يتوقف على القصد المذكور بل على الصلاحية وهى اعم من القصد بالفعل **قوله** افادة) منصوب على العقلية اى لاجل افادة المخاطب اه كرى وفى نسخة الذى افاده **قوله** اما ان يمتنع فاعله المدلول او فرض بزيادة من والاسناد مجازى على كل اذا الممتنع

حقيقة العقل **قوله** من فرض صدقة) فان قلت لم اقحم لفظ فرض مع استقامة المعنى عند حذفه (لفقد) قلت الاشارة الى انه لا يشترط ان يكون للكلى افراد خارجية بل الشرطان يكون لو فرض له افراد فى الخارج لصدق عليها كشمس فان قلت اذا كان مدار الكلية على مجرد الفرض المذكور فالجزئى يمكن فيه ذلك الفرض بأن يجعل مدخولا لاداة الفرض كان يقال لو كان زيد كليا لصدق على كثيرين قلت الفرض قسمان انتزاعى بأن ينتزع العقل صورة الشئ لا عن الشئ ويكون منشأ الانتزاع ذات ذلك الشئ وهذا هو المراد فى امثال هذا المقام واختراعى بأن ينتزع العقل صورة الشئ لا عن الشئ ولا يكون لذات الشئ مدخل فى هذا الاختراع وهذا هو الفرض الذى يحصل بالاداة كان يقال لو كان الانسان جارا لكان ناهقا وهو الموجود فى الجزئى وليس بمراد هنا كما عرفت تأمل

لفقد قيد القصد وليس كذلك بل يقال له معنى نعم اطلاق المعنى عليه قليل فلهذا لقلته نزل الشارح منزلة العدم ولم يلتفت له ثم ان الحاصل من كلام الشارح ان هذا الامور الخمسة وهى الحاصلة فى العقل والمفهوم والمدلول والموضوع له والمعنى متساوية متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار واوردها على المعنى الاتزامى والتضمنى يقال لكل منهما معنى ومدلول ولا يقال له موضوع له وحينئذ فلا يتم ما ذكره الشارح من التساوى بين الامور الخمسة واجيب بان اعتبار التساوى بين هذه الامور الخمسة بالنظر للمعنى المطابق اى المدلول الذى يدل عليه اللفظ مطابقة وعدم اعتبار التساوى بين هذه الامور الخمسة بالنظر للمدلول اللفظ مطلقا الشامل للمدلول الاتزامى وكلام الشارح فى المدلول الذى وضع له اللفظ مطابقة وكلام السائل فى المدلول المطلق الشامل الى للاتزامى فتأمل (قوله اما كلى او شخصى) هذه قضية منفصلة حقيقية مانعة جمع وخلو (قوله لان مدلوله) اى لان مدلول اللفظ وقوله اما ان يمتنع الخ فاعله ضمير المدلول او فرض بزيادة من وعلى كل فالاسناد مجازى لان الممتنع حقيقة من فرض صدق المدلول على كثيرين العقل فان قلت لما افهم لفظ فرض مع استقامة المعنى عند حذفه قلت للاشارة الى انه لا يشترط ان يكون للكلى افراد خارجية بل الشرطان يكون لو فرض له افراد فى الخارج لصدق عليها كشمس فان قلت اذا كان مدار الكلية على مجرد الفرض المذكور فالجزئى يمكن فيه ذلك الفرض ويكون كليا قلت الفرض قسمان انتزاعى وهو انتزاع العقل صورة الشئ عن ذلك الشئ اى استحضار العقل صورة منه كاستحضاره صدق الحيوان على افراد واحتراعى وهو انتزاع صورة الشئ لان ذلك الشئ كاستحضار صدق ذات زيد وجلها على افراد فهذا الاحتراع والاستحضار غيرنا شئ عن تلك الذات ولا مدخل لها فيه لانها جزئى والفرض الاول صحيح وهو المراد فى هذا المقام والثانى كاذب وهو الموجود فى الجزئى وليس بمراد هنا وهذا الفرض هو الذى يحصل بالاداة كان يقال الانسان جارا كان ناهقا فاستحضار صدق ذات زيد على متعدد لا يوجب كليته لان صدقها غير ثابت فى نفس الامر واستحضار صدق الانسان وكذلك الشمس يوجب كليتها لان صدقها ثابت فى نفس الامر (قوله وحله) عطف تفسير على الصدق قصد به الاشارة الى ان الصدق فى المفردات معناه الحمل وفى القضايا معناه التحقيق (قوله حقيقيا) اى لا اضافيا لان الاضافى قد يكون كليا لانه ما يندرج تحت كلى ولو كان كليا وحينئذ فين الجزئى الحقيقى والاضافى عموم وخصوص مطلق فالانسان جزئى اضافى فقط لاندرجه تحت كلى وهو حيوان وزيد حقيقى واضافى (قوله فان قيل هذا التقسيم الخ) حاصله

قوله وحله) عطف تفسير على الصدق قصد به الاشارة الى ان الصدق فى المفردات بمعنى الحمل واما فى القضايا فبمعنى التحقق



ان ما ذكره المصنف من التقسيم فاسد وبيان ذلك ان قوله اللفظ اما كلي او
 مشخص كبرى قياس حذف صفراء تقديرها مورد القسمة اللفظ الموضوع
 بقريته ان السباق في تقسيمه وقد وجدنا ذلك القياس منتجا للفساد ومن المعلوم
 ان فساد النتيجة اما لفساد الصغرى او لفساد الكبرى او من عدم وجود
 الشروط المعتبرة في صحة الانتاج والشروط موجودة والصغرى صحيحة وحينئذ
 فكذب النتيجة انما جاء من فساد الكبرى وهي قول المصنف اللفظ اما كلي
 او جزئي وحاصل الجواب اننا نسلم ان شروط صحة الانتاج موجودة والفساد
 وانما جاء الكبرى بل الفساد انما جاء من عدم وجود الشروط التي تكون
 بها صحة الانتاج وذلك لان من جعلها اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع
 الكبرى والمراد باندرجته تحته ان لا يكون مبينا له فيصدق بما اذا كان اخص
 منه او مساويا له كافي كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان ان فان انسانا مساويا لناطق
 والقياس المذكور هنا ليس فيه اندراج بل موضوع الصغرى مبان لموضوع
 الكبرى وذلك لان صغرى هذا القياس قضية طبيعية وحكم فيها على الطبيعة
 والحقيقة والكبرى منفصلة كلية والمحكوم عليه فيها كل فرد ومعلوم ان الماهية
 غير الافراد فظهر ان فساد النتيجة من عدم الاستيفاء شروط الانتاج لان الكبرى
 كاتوجه السائل اذ هي صحيحة فتم ما قاله المصنف من صحة التقسيم (قوله لان الالف
 واللام) الاولى لان الالف وذلك لان كل كلمة وضعت على اكثر من حرف انما يعبر
 بذاتها فيقال مثلا نحن ضمير ومن حرف جر وال حرف تعريف بخلاف ما اذا وضعت
 على حرف فانه يعبر عنها باسمها فيقال مثل التاء ضمير متصل والباء حرف جر (قوله
 فعناه حينئذ) اي فعنى اللفظ حين اذ جعلت ال للاستغراق كل لفظ الخ وهذا
 اشارة الى ان كلام المصنف كبرى قياس حذف صفراء تقديرها مورد القسمة
 اللفظ الموضوع القرينة السياق لان السياق تقسيم اللفظ الموضوع لمعنى (قوله
 فنقول) اي اذا علمت ان ال في كلام المصنف للاستغراق وان مورد القسمة ما ذكره
 فنقول في تقرير القياس المثبت لفساد كلام المصنف (قوله فورد القسمة الخ)
 هذا محصل النتيجة لاذاتها لان ذات النتيجة مورد القسمة اما كلي او مشخص (قوله
 اما من الخ) كان الاولى اسقاط لفظ من الشقين وانما قال فان كان الاول الخ
 (قوله فان كان الاول) اي فان كان مورد القسمة الشق الاول وهو اللفظ الذي
 مدلوله كلي فلا يشمل الثاني وهو ما كان مدلوله مشخصا وحينئذ فلا يصح تقسيم
 الكلي الى الكلي والى مشخص لان هذا تقسيم لشيء لنفسه ولغيره وهو باطل (قوله
 وان كان الثاني) اي وان مورد القسمة هو الثاني يعنى اللفظ الذي مدلوله
 مشخص (قوله فلا يشمل الاول) اي فلا يشمل ما اذا كان مدلوله كليا وحينئذ فلا

(يصح)

قوله لان الالف واللام
 الاول لان كل كلمة وضعت
 على اكثر من حرف انما يعبر
 بذاتها فيقال مثلا نحن ضمير
 ومن حرف جر وال حرف
 تعريف بخلاف ما اذا وضعت
 على حرف فانه يعبر باسمها
 فيقال مثلا التاء ضمير متصل
 والباء حرف جر وهكذا
قوله ههنا اي بخلاف
 في قوله سابقا اللفظ قد يوضع
 الخ فانها للمهد كما عرف قوله
 فعناه حينئذ) اي معنى
 اللفظ حين اذ جعلت ال
 للاستغراق ففي المتن كبرى
 قياس حذف صفراء تقديرها
 مورد القسمة اللفظ
 الموضوع بقريته ان السباق
 في تقسيمه كما اشار الى ذلك
 بقوله في تقرير الاشكال
 فنقول الخ اذ هو تصوير
 للقياس المركب من المقدمتين
قوله فورد القسمة الخ)
 محصل النتيجة لاذاتها قوله
 اما من الخ) كان الظاهر
 اسقاط لفظ من في الشقين
 وانما قال فان كان الاول الخ)

قوله قلنا معنى قولنا الخ) حاصله ان كبرى القياس المشار اليه في الرسالة بقوله اللفظ مدلوله الخ منفصلة حقيقة
 اي حكم فيها بالانفصال الحقيقي على كل فرد و صفراء وهي قول المعارض مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية
 طبيعية فلا ينظم منها قياس منتج لعدم تحقق شرطه وهو اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى هذا
 ان حمل اللام على الاستغراق كما صرح به واما ان حمل على لام الجنس كما ذهب اليه المعتصم بلطف الحق فلا يصح
 هذا الجواب اذا لم يحل بلام الجنس يكون الحكم فيه على الطبيعة لا على الفرد فالقياس ينظم حينئذ قال البهوتي
 رحمه الله تعالى قوله فالقياس ينظم حينئذ مشكل اذ لا يمكن ان ينظم من طبيعتين لماعل هو به ولما في كتب الميزان
 من ان الطبيعية لا تدخل لها في العلوم والانتاجات سواء جعلت كبرى او صغرى فبالك اذا كانتا طبيعتين فقد قول
 العصام ما لم يقل فليجروا فساد بعضهم القياس بما حاصله ان المراد من محمول الصغرى المفهوم ومن موضوع الكبرى
 الماصدقات فلم يتكرر الحد الاوسط فلم ينتج القياس واورد عليه انه على هذا لا يكون الاوسط مكررا في مثل قولنا
 العالم متغير وكل متغير حادث لان (٦٥) المراد بالمتغير مفهومه في الصغرى وافراده في الكبرى كما هو

يصح تقسيم المشخص لكلي ومشخص لانه تقسيم لشيء لنفسه وغيره وهو باطل
 (قوله قلنا الخ) حاصله ان كبرى القياس التي اشار لها المصنف بقوله اللفظ مدلوله
 اما كلي او مشخص منفصلة حقيقة كلية حكم فيها بالانفصال الحقيقي على كل فرد
 و صفراء وقول المعارض مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية طبيعية وحينئذ فلا
 ينظم منهما قياس منتج لعدم تحقق شرطه وهو اندراج موضوع الصغرى تحت
 موضوع الكبرى لان المراد من موضوع الصغرى الماهية ومن موضوع
 الكبرى الافراد وما متباينان ففساد النتيجة لعدم شرط الانتاج لان الكبرى
 اذ هي صحيحة (قوله معنى قولنا كل لفظ) اي معنى قول المصنف كل لفظ اما كلي
 او مشخص الذي جعله كبرى للقياس (قوله ان كل فرد متصف الخ) اي فهمي
 قضية منفصلة حقيقة كلية حكم فيها بالانفصال الحقيقي على كل فرد (قوله على
 سبيل الانفصال) متعلق بقوله متصف والمراد بالانفصال الحقيقي التنافي بين
 الوصفين فلا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله فورد القسمة الخ) مفرع على محذوف
 والاصل معنى قوله كل لفظ اما كذا وكذا ان كل فرد متصف بأحد هذين الوصفين

المتعين في كل قياس لما صرح
 به اهل الميزان من ان المحمول
 المراد منه المفهوم والموضوع
 المراد منه الذات والجواب
 ان المراد بالمفهوم في كلامهم
 المفهوم التضمني وهو
 الوصف بمعنى انه الملاحظ
 والمراعى قصد اوان لوحظ
 عند التقدير الافراد
 وملاحظة الافراد عند
 التقدير تأت في المثال
 المذكور بان يراد شي ثبت
 له التغير بخلاف ما هنا فلا
 تكرار تأمل قوله غير مندرج

في هذه القسمة) لعله محرف عن (دسوقي) (٥) هذه القضية ايهوتى والمراد في موضوع دال هذه القسمة تأمل
قوله الى الاقسام) متعلق بانقسام قوله لكل منها) متعلق بلزوم قوله فالجواب الخ) خبر ما من قوله وما قيل ولشبهه
 باسم الشرط في العموم اقترن خبره بالفاء فاقيل من ان الخبر محذوف والتقدير يحجب عنه وان قوله فالجواب الخ شرط
 مقدراى اذا اردت الجواب فالجواب الخ تكلف غير محتاج اليه قوله لازم للتقسيم بحسب وجوده الذهني) قال
 المحشى ما معناه ان ما ذكره الشارح لا يصلح لحل المغالطة لان المقسم لازم لاقسامه ذهنا وخارجا لا امتناع وجود الكل
 بدون الجزء فيهما فبالنظر للذهن يعود المحذور فالصواب في الجواب ان يقال ان اردتم بالمقسم الملزوم في الاول
 اللازم في الثاني مفهومه وهو ذات ثبت لها التقسيم فاللزوم الاول مسلم والثاني ممنوع لان اللازم للاقسام الما
 صدق للمفهوم وان اردتم به الماصدق انعكس الحال لان الانقسام مرتب على التقسيم الذي هو فعل اختياري فكيف
 يكون لازما قال العلامة البهوتي ولاك دفع الاشكال باسهل مما ذكر بان تقول ما ذكره من قوله فيلزم الخ المرتب عليه

على سبيل الانفصال ومعنى قول المعترض في الصغرى مورد القسمة اللفظ الموضوع
ماهية اللفظ وحينئذ فمورد القسمة الذي هو موضوع الصغرى غير مندرج في
هذه القضية أي في موضوع هذه القضية أعني القضية الكلية الواقعة كبرى لأن
الحقيقة غير الأفراد فظهر من هذا أن قول الشارح في هذه القسمة الأولى في هذه
القضية وأن في الكلام حذف مضاف أي غير مندرج في موضوع هذه القضية فإن
قلت هذا الجواب أنما يتم على حل اللفظ على الاستغراق كما قال فان حلت
على الجنس فلا يتم هذا الجواب لأن المحلى بلام الجنس يكون الحكم فيه على الطبيعة
لا على الفرد فالقياس ينظم حينئذ قات القياس لا يمكن أن ينظم من طبيعتين لما
صرحوا به في كتب الميزان من أن الطبيعة لا تدخل لها في العلوم والانتاجات سواء
جعلت كبرى أو صغرى فبالك إذا كانتا طبيعتين (قوله وما قيل في أمثال هذا
المقام) أي في هذا المقام وأمثاله (قوله والمقسم لازم للأقسام) أي وهي هنا
الكلى والجزئى وإنما كان المقسم لازما للأقسام لأن كل قسم عبارة عن المقسم مع
زيادة قيد فالمقسم جزء من كل قسم (قوله ولازم لازم لازم) اللازم هو الانقسام
إلى الأقسام اللازم للمقسم اللازم للأقسام (قوله للأقسام) متعلق بانقسام وقوله لكل
منها أي من الأقسام متعلق بيلزم أي فيلزم أن الكلى يكون منقسما إلى كلى وجزئى
وكذلك الجزئى يكون منقسما إلى كلى وجزئى (قوله فالجواب الخ) خبر ما من قوله
وما قيل ولشبهه باسم الشرط في العموم اقترن خبره بالقاء وحاصله أن جهة الزوم
مختلفة وشرط انتاج قياس المساواة اتحاد جهة الزوم (قوله بل من حيث حصوله
العنى) أي الخارجى (قوله ولازم الشيء الخ) أي والانقسام اللازم للمقسم باعتبار
الذهن لا يلزم أن يكون لازما للزوم المقسم وهو الأقسام باعتبار الخارج (قوله
كالكلية الخ) أي فإن لزومها للحيوان من حيث صدقه على كثيرين ولزوم الحيوانية
لزيد من حيث أنها جزؤه ورد هذا الجواب بأن المقسم لازم للأقسام ذهنا وخارجا
لاعتناع وجود الكل بدون الجزء فيهما فقول الشارح والمقسم لازم لأقسامه لأن
تلك الحيثية بل من حيث حصوله العنى بمنوع والصواب في الجواب أن يقال أن
المقسم له مفهوم وله ماصدقات ففهو مدشى ثبت له القسمة وما صدقته كالحیوان
المنقسم لانسان و فرس وغيرها والانسان المنقسم لزنجبى وغيره واللفظ المنقسم
لكلى وجزئى فان كان السائل اراد بالمقسم في قوله الانقسام لازم للمقسم المفهوم
أي لمفهوم هذا اللفظ فالزوم الاول مسلم والثانى باطل لأن اللازم للأقسام ليس
هو مفهوم المقسم بل ماصدقاته وان كان مراديه الماصدق كان الزوم الثانى
مسما والاول ممنوعا وذلك لان الانقسام مرتب على التقسيم الذى هو فعل
اختيارى فلا يكون لازما فانقسام اللفظ لكلى وجزئى والحيوان لانسان و فرس

(مرتب)

الفساد ممنوع لان اللازم
انما هو الانقسام الى
الاقسام أي انقسام المقسم
لازم للمقسم والمقسم الذى
هو ملزوم الانقسام لازم
للاقسام فاللازم انما هو
انقسام المقسم الى كل من
الاقسام لانه يلزم انقسام
الاقسام لكل منها فقوله
في الاشكال لان الانقسام
الى الاقسام أي انقسام
المقسم والمقسم الذى هو
ملزوم الانقسام لازم
للاقسام المقسم لازم للاقسام
وهذا لا محذور فيه قوله
ولازم الشيء الخ) أي
والانقسام اللازم للمقسم
باعتبار الذهن لا يلزم أن
يكون لازما للزوم أي
ملزوم المقسم وهو الاقسام
باعتبار الخارج قوله
كالكلية الخ) فان لزوم الكلية
للحيوان من حيث صدقه
على كثيرين ولزوم الحيوانية
لزيد من حيث أنه فرد
من افراد الحيوان فلم يوجد
شرطا انتاج قياس المساواة
وهو اتحاد جهة الزوم

قوله أي اما مدلوله) قدره ليصح حل الذات وما عطف على الاول وحاصل التوجيهات المصححة للحمل خسة
احدها تقدير مضاف قبل لفظ الاول أي مدلول الاول فيكون في الكلام مجاز بالحذف على حد واسئل القرية أي
اهلها ثانياً التجوز في لفظه بان يراد به المدلول فيكون مجازا مرسل من اطلاق اسم الدال على المدلول ثالثاً تقدير مضاف
قبل الخبر أي ما دال ذات رابعاً ان يقدر مدلوله خامساً التجوز في لفظه بان يراد به الدال فيكون مجازا مرسل
من اطلاق اسم المدلول على الدال لكن حل كلام المصنف على التوجيهين الاولين غير سديد لانه في تأويل قبل الاحتياج
اليه كما قال العصام وصارف لسياق كلامه عن ظاهره من ان التقسيم بالذات للفظ دون المعنى ومحجج الى التقدير
في قوله وهو اسم الجنس وقوله وهو المصدر (٦٧) أي وهو مدلول ما ذكر ليصح الحمل على ضمير الاول

مرتب على تقسيمه اليهما والتقسيم اليهما فعل اختياري وحينئذ فلا يكون انقسام
اللفظ اليهما لازما للفظ وكذلك لا يكون انقسام الحيوان للانسان والفرس لازما
للحيوان (قوله الذى مدلوله كلى) جمل الكلية وصف المدلول الى اشارة الى ان
وصف اللفظ بالكلية تجوز (قوله او يقال بالتجوز) أي المجاز المرسل في الكلام
على هذا مجاز لغوى من اطلاق اسم المدلول على الدال والجواب الاول مبنى على ان
في الكلام مجازا بالحذف ثم ان مقتضى الجواب الثانى اعني ارتكاب المجاز اللغوى
ان يكون المعنى والاول اما دال مع انه ليس المقصود الاخبار بمطلق دلالة فيضطر
الى ملاحظة اضافة الدال الى ذات او حدث فالاسهل ان يقدر مضاف من اول وهلة
بان يقال فالاول اما ذات او حدث أي اما دال ذات او دال حدث وان كان المجاز
المرسل مقدما على المجاز بالحذف لكن الاسهل ما علمت (قوله أي اما مدلوله الخ)
قدره الشارح لاجل صحة حل الذات وما عطف عليه على الاول وحاصل
التوجيهات المصححة للحمل خسة احدها تقدير مضاف قبل اللفظ الاول أي ومدلول
الاول فيكون في الكلام مجاز بالحذف على حد واسئل القرية أي اهلها ثانياً التجوز
في لفظ الاول بان يراد به المدلول فيكون مجازا مرسل من اطلاق اسم الدال على
المدلول ثالثاً تقدير مضاف قبل الخبر أي اما دال ذات رابعاً ان يقدر قبله مدلول
أي مدلوله اما ذات خامساً التجوز في لفظ الخبر بان يراد به الدال فيكون مجازا
مرسل من اطلاق اسم المدلول على الدال لكن حل كلام المصنف على التوجيهين
الاولين غير سديد لانه تأويل قبل الاحتياج اليه وصارف لسياق كلامه عن
ظاهره من ان التقسيم بالذات للفظ دون المعنى (قوله وحينئذ الخ) الاولى جعله مرتباً

ذات على الاول مراد به المدلول لان الخبر عن المبتدأ في المعنى وحينئذ لا يستقيم حل اسم الجنس على ضمير الاول هذا
ظاهر ان جعل الاسناد حقيقياً اما ان جعل مجازياً فالاستقامة موجودة لكن قد يقال الاسناد المجازى خاص عند
صاحب التلخيص ومن تبعه باسناد الفعل او معناه اغير من هو له وما هنا ليس كذلك ثم قال المحشى وان لم يرتكب
التأويل في الاول بان يجعل الاول عبارة عن المدلول فلا بد منه في الثانى أي مدلول اسم الجنس لكن التأويل في الاول
اولى ليكون التقسيم بالذات للفظ دون المعنى اه بالمعنى وقوله في الاول أي قول المصنف اما ذات وقوله بان يجعل
الاول أي لفظ الاول وقوله ليصح الحمل أي حل اسم الجنس دل على ذلك كلامه وقوله مدلوله قال الفهامة
عصام الدين فيه انه اريد بالمدلول الموضوع فلا ينفع تأويل قوله وانسبة بينهما بالمركب من الذات والحدث

لان المركب منها ليس الموضوع له الفعل والمشتق بل الحدث والنسبة والزمان في الفعل والمركب من الذات والحدث والنسبة في المشتق وان اريد بالمدلول ما هو اعم من الموضوع له فلا حاجة الى هذا التأويل لان النسبة مدلول تضمني لهما الا ان يقال المركب من الحدث والذات لا يقتضي ان يكون جميع اجزائه الحدث والذات بل يكفي فيه ان يكون من اجزائه فلا يشكل بالمشتق ويشكل بالفعل لان الذات ليست من اجزائه ولا يخفى انه لو اريد بقوله او نسبة او ذو نسبة لم يشكل بالفعل ايضا فهذا هو التأويل الحقيقي بالتعويل انتهى وفيه نظر لما سيأتي من المراد بالذات هنا ما ليس حدثا ولا مركبا منه ولا من غيره فيشمل الزمان والسواد والبياض وحينئذ فالمراد بالذات في مدلول الفعل هو الزمان فلا اشكال بالفعل كالا اشكال (٦٨) بالمشتق فقد تحمل هذا الامام فحمل الذات على

خصوص ما قام به العرض فاشكل عليه الامر قوله انما اخرج المصدر عن اسم الجنس (اي حيث جعله قسيما له مع ان اسم الجنس مقسمه لا تقسامه الى مصدر كالضرب والى غيره كرجل قوله ليبنى) اي لان الفعل والمشتق انما يبنيان على المصدر لانه مادتهما لا اشتقاقهما منه لا على مطلق الحدث كذا قال بعضهم والظاهر ان يقال معنى بنائهما عليه ان اللفظ الدال على الحدث الذي هو معنى المصدر ان اعتبر فيه الحدث او لا ونسب الى الذات فهو الفعل وان اعتبر فيه الذات او لا ونسب اليه

على محذوف والاصل وبما ذكر من تقدير المبتدأ وهو مدلول او ارتكاب التجوز في اطلاق الذات صح الاخبار وحينئذ يستقيم الخ اي وحين اذ صح الاخبار بما ذكرنا استقام حل اسم الجنس على ضمير الاول والحاصل ان صحة حل اسم الجنس على ضمير الاول متوفقة على صحة الاخبار في ما مر بما ذكر من تقدير مدلول قبل ذات او ارتكاب التجوز فيها واما اذا لم يرتكب التأويل في الذات لا بتقدير مضاف قبله ولا بالتجوز فيه وارتركب التأويل في الاول بتقدير مدلول قبله او بالتجوز فيه بان يراد به المدلول فلا يستقيم الحل في قوله وهو اسم الجنس بل لا بد فيه من التقدير اي وهو مدلول اسم الجنس (قوله اسم الجنس) اي اسم الحقيقة (قوله كرجل) فيه انه نكرة ومدلولها الفرد المنتشر واسم الجنس مدلوله الماهية واجيب بأن اللفظ فيهما واحد لكن ان لوحظ وضعه للماهية من حيث هي فاسم جنس وان او حظ وضعه للفرد المنتشر فنكرة وان اشتهر ان اسدا اسم جنس ورجل نكرة (قوله وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس) اي ان المصدر من افراد اسم الجنس لانه اللفظ الموضوع للماهية من حيث هي كانت ماهية ذات او حدث (قوله عليه) اي على الخروج المفهوم من اخرج اي ليبنى التقسيم الى الفعل والمشتق على خروجه منه وقد رتبهم ان ضمير عليه عائد على المصدر لكن المتعين الاول بدليل قوله بعد فكانه قال الخ فانه قد بنى التقسيم الى الفعل والمشتق في هذا القول على خروج المصدر من اسم الجنس لانه بناها على ذات المصدر الا ان يقال ان قول بعضهم الضمير عائد على المصدر اي من حيث خروجه عن اسم الجنس فتأمل (قوله اما حدث وحده) اي وهو المصدر وقوله او غير حدث وحده اي وهو اسم

الحدث فهو المشتق وسيتضح لك ذلك لكن في كلام العصام ان اخرج المصدر من اسم الجنس (جنس) ليتفرع عليه بيان الفعل والمشتق مزيف بان اخرج الفرد من التعريف لا يصح سيما لفرض الحاصل بدون الاخبار بان ينقسم اسم الجنس الى المصدر وغيره قوله اما حدث وحده قال المحشي وحده حال من حدث خبر المبتدأ وصرح وقوعه حالا مع وجوده واصافته للضمير لتأويله بالمشتق او منفرد او اضافة مثله للضمير لاتفيده التعريف فان قلت حدث نكرة وهي شديدة الاحتياج للوصف فام لم يحمل وحده صفة او يقدم ليكون نصا في الحالية اجاب المحشي عن ذلك بقوله وشهرة لفظ وحده في الحال ترفع الالتباس بالصفة فصيح وقوعه حالا من النكرة من غير تقديم

قوله او غير حدث وحده) حال من كاسيد كره الشارح في جواب الاشكال الآتي قوله منهما) اي من الحدث وغير قوله) والاراد بالذات ههنا) اي (٦٩) وليس مراد به ما قام بذاته لا خراجه نحو السواد والبياض مع ان الغرض ادخاله قوله

الجنس وقوله او مركب منهما اي وهو الفعل والمشتق ووحده حال من حدث الواقع خبر المبتدأ وصرح وقوعه حالا مع وجوده واصافته للضمير لتأويله بالمشتق اي منفردا واصافة مثله للضمير لاتفيده تعريفه فان قلت حدث نكرة وهي شديدة الاحتياج للوصف فتأخير وحده يلتبس بالصفة فلم يقدم ليكون نصا في الحالية قلت اجيب عن ذلك بان شهرة لفظه وحده في الحال ترفع الالتباس بالصفة فصيح وقوعه حال من النكرة من غير تقديم (او غير حدث وحده) حال من غير كاسيد كره الشارح في جواب الاشكال الآتي (قوله منهما) اي من الحدث وغيره (قوله) ما لا يكون حدثا لا مركبا) اي معنى مستقل بالمفهومية مقيد بكونه غير حدث وغير مركب منه ومن غيره كما قاله العصام قوله (منسوباً) حال من الهاء في منه العائدة على الحدث ومن غيره اي حالة كون الحدث وغيره منسوباً الى اوصفة لمركبا والعائد محذوف تقديره فيه فتأمل قوله يعبر عنه الخ) قيد لا بد منه بدليل الاخراج بقوله بما آخره دال ونون كزذن واتاء ونون لكشتن فقوله كالضرب والقتل مثالان للمعبر عنه وانظر هل زذن بالفارسية اسم للضرب فقط وكشتن اسم للقتل فقط وبقيّة المصادر لها عبارات اخرو حينئذ فتكون الكاف الداخلة عليهما استقصائية اوها لنوعين من المصدر وحينئذ فتكون للتمثيل الظاهر الاول قوله لعدم التعبير) اي لعدم التعبير عنهما في تلك اللغة بما آخره دال ونون ولا تاء ونون فلا ينافي انه عبر عنهما في تلك اللغة بتعبير آخر قد عبر فيها عن السواد بـسياء وعن البياض بسفيد (قوله ومعنى الجيد والمنوال) الجيد عبارة عن العنق والمنوال عبارة عن خشبة يلف عليها الحائك الثوب وقيل المراد بهما دائم الجود وكثير النوال وهو صحيح ايضا وفي الاضافة ما تقدم من الاحتمالين (قوله لعدم القيام بالغير) لان كلاما من الجيد والمنوال ذات قائمة بنفسهما فهما خارجان عن الجنس فصلة يخرج بالنسبة لثاني اعنى الجيد والمنوال تقدر عنه وبالنسبة للاول وهو السواد والباض تقدر به ولذا حذف الشارح صلة يخرج لاجل ان تصديق بهما فان قلت ان الجنس مقدم في الذكر على الفصل فالمناسب تقديم ما خرج عنه على ما خرج بالفصل والجواب انه ارتكب طريق اللف والنشر المشوش لان فيه فصلا واحدا

ويقال له النول ايضا وجمعه انوال اه مختار وقيل المراد بهما دائم الجود وكثير النوال وهو صحيح ايضا

قوله ومعناه) أي معنى القيام بالغير **قوله** اختصاص الناعت) المراد بالاختصاص التعلق على وجه مخصوص وبالناعت النعت فالمعنى تعلق النعت بالمنعوت على وجه خاص (٧٠) كضرب زيد بالواقع منه وعليه فإنه وصف

متعلق به تأمل **قوله** (أو التبعية الخ) عطفه على ما قبله ليبين أن القيام نوعان كما تبين ذلك **قوله** أي (الاتحاد الخ) تفسير للتحيز فليس المراد به حصول الشيء في الحيز بمعنى أخذه قدرا من الفراغ لخروج صفات الله تعالى وصفات المجردات حينئذ وفي تبعية صفات المجردات في الإشارة العقلية نظر تأمل أفاد ذلك المحشى وقوله لخروج صفات الخ لأن الذات العلية منزهة عن ذلك والمجردات لا حصولها في الحيز هذا المعنى حتى يتبعها صفاتها فيه وقوله وفي تبعية الخ لعل وجه النظر أن الإشارة العقلية إلى ذات المجردات غيرها إلى صفاتها لأن العقل يميز كلامهما عن الآخر فلا اتحاد في الإشارة العلية تأمل والمراد باتحاد في الإشارة أن تكون الإشارة إلى أحدهما عين الإشارة إلى الآخر في معنى بقاء الملازمة والمصاحبة كما هو ظاهر تأمل **قوله** (كافي الماديات) أي المركبات كزيد الضارب فان الإشارة إليه الإشارة

الضرب تبعا **قوله** (كافي المجردات) أي عن المادة كالقول العشرة التي أثبتها الحكماء (إلى) والملائكة على قول فان الإشارة إليها بالفعل إشارة إلى أوصافها تبعا وقد علمت ما فيه والكاف في الموضعين

إلى أوصافها تبعا والمراد بالإشارة إليها بالفعل ملاحظتها بالعقل ولا يشار إليها بالإشارة الحسية لأنها لا تكون إلا للمشاهد بحاسة البصر بالفعل والكاف في الموضعين استقصائية (قوله ولما كان الخ) هذا جواب عما يقال أن قول المصنف أو نسبة عطف على قوله أو حدث فيجمل المعنى اللفظ الكلّي مدلوله ما ذات أو حدث أو نسبة فيقتضي أن اللفظ قد يكون مدلوله النسبة فقط وليس كذلك لأن اللفظ الذي مدلوله كلّي أن كان مشتقا فمدلوله الذات والحدث والنسبة وإن كان فعلا فمدلوله الحدث والزمان والنسبة وإن كان جامدا فمدلوله إما مجرد الذات أو مجرد الحدث وحاصل الجواب أن المصنف أطلق النسبة أو أراد بها المركب من الذات والحدث ووجه ذلك الإطلاق أن التركيب بين الذات والحدث من غير اعتبار نسبة بينهما لما كان لا يفيد ناسب التعبير بها عن المركب منهما (قوله بينهما) أي بين الذات والحدث (قوله اختص ذلك المركب بما) أي مركب وقوله اعتبر فيه أي في ذلك المركب وقوله نسبة نائب فاعل اعتبر فان قلت أن كلامي المختص والمختص به مركب فيكون هذا من قبيل اختصاص الشيء بنفسه وهذا باطل إذ لا بد من تغايرهما قلت أن المختص بالاحتضاما والمختص به خاصا وحينئذ فهو من اختصاص العام بالخاص لا من اختصاص الشيء بنفسه (قوله فبعب عنه) أي عن المركب بقوله أو نسبة بينهما فإرادته بقوله أو نسبة بينهما المركب من الذات والحدث وإنما طلق النسبة على المركب المذكور لأنها سبب في إفادته فهو من إطلاق اسم السبب وإرادة المسبب (قوله أو نسبة بينهما) أنت خير بأن المركب الذي جعل المصنف قوله أو نسبة عبارة عنه هو الهيئة الاجتماعية من الذات والحدث وحينئذ فلفظة بينهما صائفة لا معنى لها فالأولى إسقاطها (قوله لأنها أي النسبة السبب في وضع اللفظ) فيه أن السبب يجب أن يكون متقدما على المسبب مع أن النسبة وجودها متأخر عن الوضع إذ لا وجود لها إلا بعد التركيب وحينئذ فلا يظهر كونها سببا والجواب أن الذي يجب تقدمه السبب الباعث وهو ليس مرادا هنا والمراد بكونها سببا في الوضع أنها مهيأة له أو أن في الكلام حذف مضاف أي لأن ملاحظتها هو السبب في وضع اللفظ فتأمل (قوله في وضع اللفظ) الذي يفهم من قول المصنف الآتي لأنها إما أن تعتبر من طرف الذات وهو المشتق أو من طرف الحدث وهو الفعل أن المراد باللفظ لفظ المشتق كضارب ولفظ الفعل كضرب فظاهره أنهما موضوعان للذات والحدث معتبرا بينهما نسبة وهذا مسلم في المشتق دون الفعل وذلك لأنه موضوع للحدث والزمان والنسبة للذات إذ الحق أن دلالة على الفاعل بالانتماء والحاصل أن قول الشارح لأنها السبب في وضع اللفظ إنما يظهر

استقصائية كالأخفى **قوله** في وضع اللفظ الخ) كضارب وضرب فانهما موضوعان بإزاء الحدث والذات معتبرا بينهما نسبة هذا مقتضى كلامه وهو مسلم في الأول دون الثاني لأنه موضوع للحدث والزمان والنسبة للذات فلعل المراد بقوله في وضع اللفظ أي في الجملة فلو قال لأنها السبب في إفادة ذلك المركب لكان أولى وانسب هكذا قال بعضهم وهو غفلة عما تقدم من أن المراد بالذات في اصطلاحهم ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره لاختصاص مقام به الحدث وحينئذ فيشمل الزمان فما ذكره الشارح لا غبار عليه وقد تقدم لنا نظير ذلك

قوله اما ان تعتبر النسبة من طرف الذات اي اما ان تلاحظ الذات اولاً ثم ينسب لها الحدث المشتق قوله
واما ان تعتبر الخ اي يلاحظ الحدث اولاً ثم ينسب (٧٢) للذات وهو الفعل فان قلت كل من المشتق

بالنسبة للمشتق ولا يظهر بالنسبة للفعل فلو قال الشارح لانها السبب في افادة ذلك
المركب كان اولي واجاب بعضهم بان المراد بالذات ما يشمل الزمن لما مر من ان
المراد بالذات في اصطلاحهم ما لا يكون حدثاً ولا امر كباقي من غيره لا خصوص
ما قام به الحدث فالاعتراض غفلة عما مر ولا يقال الحدث لا ينسب الى الزمان
لانا نقول كما ينسب للفاعل من حيث قيامه به ينسب للزمان من حيث حصوله فيه
(قوله وذلك اما ان يعتبر الخ) انت خبير بان هذا الكلام يبطل كون المراد بالنسبة
المركب اذ هذا يفيد ان المراد بقوله او نسبة حقيقتها وهو الارتباط لانه هو الذي
يعتبر من طرف الذات او من طرف الحدث واجيب بان اسم الاشارة راجع
للنسبة لا بالمعنى المتقدم ففيه شبه استخدام (قوله او المركب المشتق عليها) اي
على النسبة اي ان اسم الاشارة عائد على النسبة لكن بعد تأويلها بالمذكور
او بعد ملاحظة المركب المحتوي عليها فلاحظته تجوز التذكير الاشارة اليها
وذلك لانه لما كان محتويها عليها صارت كأنها هو فلذا صحت الاشارة اليها باشارة
المذكر فتأمل (قوله اما ان يعتبر الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها لانه اما ان
تعتبر بزيادة لانه وعلى هذه النسخة فهو تعليل لمحذوف والاصل وذلك فيه تفصيل
لانه الخ (قوله النسبة) هذا نائب فاعل لقوله تعتبر وفيه انه يلزم على زيادة هذه
الكلمة ان يكون المصنف حذف فاعل الفعل في غير الموضوع التي يجوز حذفها
فكان الاولى للشارح ان يقول اي النسبة بزيادة اي التفسيرية ليكون ذلك تفسيراً
للفاعل المستتر (قوله اما ان تعتبر من طرف الذات) اي بان يلاحظ الذات اولاً ثم
ينسب لها الحدث فالمشتق موضوع بازاء ذات وحدث معتبر بينهما نسبة لكن
الذات ملاحظة للواضع اولاً ثم ينسب لها الحدث ومن هذا تعلم ان قولهم مدلول
الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب في غير المشتق واصنافه طرف لما بعد للبيان
(قوله او من طرف الحدث) اي بان يلاحظ الحدث اولاً ثم ينسب للذات فان قلت ان
اعتبار النسبة من طرف الذات او من طرف الحدث انما هو من الواضع حينئذ
فالمناسب التعبير بالفعل الماضي بدل قوله اما ان تعتبر ويمكن ان يحجب بانه انما عبر
بالمضارع بدل الماضي اشارة الى استمرار ذلك مستعمل في المستقبل تبعاً للواضع
واذا علمت ان الاعتبار المذكور من الواضع فلا يرد عليك ما يقال لاي شيء اعتبرت
النسبة في المشتق من طرف الذات وفي الفعل من طرف الحدث وهلا عكس
الامر او اعتبرت النسبة من طرف الذات فيهما او من طرف الحدث فيهما لان
لواضع ان يفعل ما يشاء وارادته مرجحة لفعله (قوله قيل الخ) حاصل هذا

لا ينبغي ان السؤال والجواب انما يتوجهان على قول الشارح فكانه قال الى آخره لاعلى (الاعتراض)
قول المصنف كذا قيل وهو غير بل يتوجهان عليه ايضا لان قوله اما ذات في قوة قوله اما غير حدث وحده

الاعتراض ان قول المصنف او نسبة المعبر به عن المركب الاولى حذفها اذ لا حاجة
لهاذلك لان المركب داخل في القسم الاول وهو الذات وذلك لان قول المصنف
والاول اي اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما ذات او حدث في قوة قولك اللفظ
الكلي مدلوله اما غير حدث وحده او حدث وحده وقولنا غير حدث وحده
صادق بالذات فقط كما في اسم الجنس وصادق بالمركب كالمشتق والفعل وذلك لان
وحده قيد للحدث والنفي سواء جعلته منصبا على القيد والمقيد معا وعلى القيد وحده
كان الكلام صادقا بالامرين معا وحاصل الجواب اننا نسلم ان قول المصنف اما ذات
او حدث في قوة قولنا اما غير حدث وحده او حدث وحده لكن لا نسلم ان غير
الحدث وحده صادق بالمركب لان وحده قيد للنفي الذي هو غير لا للنفي الذي هو
الحدث الداخل عليه لفظ غير كما فهم المعترض (قوله قيد وحده) الاضافة للبيان
وقوله متعلق بغير الحدث اي على انه حال منه والمعنى غير الحدث حال كون ذلك
الغير منفردا لم يصاحبه شيء ولا شك ان هذا انما يصدق بالذات فقط وقوله لفظ
غير الاضافة للبيان (قوله والانتظام) اي انقسام اللفظ الذي مدلوله كلي وقوله
الى الاربعة اي وهي اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل (قوله لاعلى) اي لان
العقل يجوز اقساماً كثيرة وان لم تكن موجودة (قوله وان كان مترددا بين النفي
والاثبات بحسب المآل) اي اما بحسب الحال اي بحسب ما وقع من المصنف بالفعل
فلا ترد فيه والجملة حالية اي انه استقرأني والحال انه متردد الخ ودفع بهذا ما يتوهم
من تردده بحسب المآل انه حصر عقلي والحاصل انه استقرأني وان كان على صورة
العقلي بحسب المآل (قوله وراجعا الى تقسيمات ثلاثة) اي عند التردد بحسب
المآل وذلك بان يقال اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما ذات وحده او لا الاول اسم
الجنس والثاني مدلوله اما حدث وحده او لا الاول المصدر والثاني اما مركب منهما
ومن نسبة تعتبر من طرف الذات او لا الاول المشتق والثاني الفعل فالاقسام
اربعة التقسيمات ثلاثة لان اولاً في الاخير لم يقدم بل ارسل وحسب عن التقسيم
وجعل مصدوقه الفعل لا غير (قوله فلا يضر الخ) هذا مفرع على قوله استقرأني
لا عقلي اي واذا كان استقرأني فلا يضر الخ لان الاستقرأني لا يستدعي حصر
جميع الاقسام لجواز ان يقف عند بعضها بخلاف حكم العقل والمراد بالقسم الاخير
الذي ارسل المركب المعبر عنه بالنسبة والمراد بارساله اطلاقه وعدم تقسيمه اذ لم
يقسم المشتق لاسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة واسم آلة واسم تفصيل ولم
يقسم الفعل لماض ومضارع وامر (قوله واحتمال الخ) هذا جواب عما يقال
كيف تحصر واقسام اللفظ الذي مدلوله كلي في هذه الاربعة وتجهلوه حصراً
استقرأني مع ان اللفظ الذي مدلوله كلي قد يكون اسم فاعل او اسم مفعول

قوله وراجعا الى تقسيمات
ثلاثة بان يقال اللفظ اما حدث
وحده او لا الاول المصدر
والثاني اما ذات وحده او لا
الاول اسم الجنس والثاني
اما مركب منهما ومن نسبة
من طرف الذات او لا
الاول المشتق والثاني
الفعل اه عني قوله فلا
يضر (لا وجه لهذا التفرع
فكان الاولى الاتيان بالواو
قوله ارسال القسم
الاخير) اي المركب المعبر
بالنسبة والمراد بارساله
اطلاقه وعدم حبه عن
التقسيم قوله واحتمال الخ
من عطف العلة على المحلول
فكان قال لان احتمال الخ
قوله لا يمنع الانحصار اي
في الاقسام الاربعة الاولى
لان سائر الاقسام الآتية ترجع
الى الفعل والمشتق

والفعل يدل على حدث
وذات فلم اعتبرت النسبة
من طرف الذات في الاول
دون الثاني ولم يعكس او
تعتبر من طرف الذات فيهما
او الحدث فيهما اجيب بانهم
لما عرفوا المشتق بانه لفظ
دل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود من ذكره
وذكروا الذات اولاً في
التعريف ناسب ان تعتبر
اولاً في نسبة الحدث اليها
لدلالة ذلك على باعتبار
الواضع لها كذلك ولما
عرفوا الفعل بانه ما دل على
حدث في زمن وضعها
وذكروا الحدث اولاً ناسب
ان تعتبر اولاً وينسب للذات
لما تقدم فعلت من هذا ان
ما وقع للمحقق الرازي في
شرح الرسالة من ان معنى
الراي منسوب الى ذات فيه
مساخنة وقوله النسبة كان
الاولى الاتيان باي لانه
تفسير للضمير المستتر وليس
من وضع الظاهر موضوع
المضمر قوله فان قيل الخ



اوصفة مشبهة او اسم تفضيل او اسم آلة وظرفا وقد يكون فعلا ماضيا او مضارعا
او امر او حاصل الجواب ان هذا الاقسام كلها ترجع للمشتق وللغفل واحتمال
انقسام بعض الاقسام اعنى المشتق والفعل الى اقسام مندرجة تحته مثل هذا
الاقسام التي ذكرها المترض لا يمنع الانحصار في الاقسام الاربعة الاولية
والحاصل ان لنا اقسام ما اولية وثانوية فحصر اللفظ الذي مدلوله كل في اقسام
الاربعة التي ذكرها المصنف تقسيم اولى واما تقسيم المشتق لاسم فاعل واسم
مفعول وصفة مشبهة وافعل تفضيل واسم آلة وتقسيم الفعل لماض ومضارع
واسم فهو تقسيم ثانوي والمصنف كلامه بصدد التقسيم الاولى واما الثانوي فليس
كلامه فيه ولا ملتفتا اليه (قوله كالفعل والمشتق) مثال لبعض الاقسام المحتملة
للاقسام لاقسام (قوله اما ان يعتبر قيام الحدث به) اي بالمشتق اي بدلوله التضمني
وهو الذات وقوله من حيث الحدث واي التجدد وقوله والثبوت او وقوع الحدث
او كونه آلة كل واحد من هذه عطف على الحدث واما قوله مكانا وزمانا فهما
معطوفان على قوله آلة اي اما يعتبر فيه قيام الحدث بالذات من حيث تجدد
منها او من حيث ثبوته لها او من حيث كونه اي المشتق اي معناه التضمني وهو
الذات آلة لحصوله اي الحدث او مكانا لحصوله او زمانا لحصوله (قوله وهو اسم
الآلة) كفتاح (قوله وهو ظرف المكان) اي نحو مضرب زيد مرادا به
مكان ضربه (قوله ظرف الزمان) اي نحو مقتل زيد مرادا به زمان قتله والحاصل
ان المراد بظرف الزمان وظرف المكان ما شارك الحدث في المادة كرمي ومذهب
ومضرب ومقتل ليصح جعله قسما من المشتق وجعله اسم الآلة والزمان والمكان
من المشتق هو احدى طريقتين والاخرى انها من الجوامد وسبب الخلاف
اختلافهم من المشتق هل هو ما اخذ من المصدر للدلالة على ذات متصفة بحدث
او اخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث فعلى الثاني اسم الآلة والزمان
والمكان مشتقة وعلى الاول غير مشتقة ففتاح لا يدل على ذات موصوفة
بالفتح كفتاح بل على ذات حصل بها الفتح ومجلس لا يدل على
ذات موصوفة بالجلوس كجلس بل على ذات حصل الجلوس فيها (قوله
او يعتبر قيام الخ) هذا مقابل لقوله اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث الخ وكان
الاولى للشارح ان يذكر هذا بقوله او الثبوت بحيث يقول المشتق اما ان يعتبر
قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل والثبوت وهو الصفة
المشبهة او من حيث الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل ويحذف قوله او يعتبر قيام
الحدث به على وصف الزيادة لان كلامنا الثلاثة اعنى اسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل اعتبر في وقوع الحدث على المشتق اي على مدلوله التضمن
وهو الذات ولانه حينئذ اخصر بما قاله تأمل واعلم ان ما ذكره المصنف من ان الفعل

قوله قيام الحدث به اي
بدلوله التضمني وهو الذات
قوله وهو ظرف المكان
المراد به وبظرف الزمان
الآتي ما شارك الحدث في المادة
كرمي ومذهب ليصح جعله
قسما من المشتق وجعل اسم
الآلة والزمان والمكان من
المشتق هو احدا اصطلاحين
للحكمة قوله فالوضع الفاء
في مثل هذا المقام اما توهم
اما لكون مقام تفصيل
او لتقديرها اي اما
الثاني فالوضع والرباط
محذوف اي الوضع له اوال
بدل من المضاف اليه والى
ذلك يرمن كلام الشارح

قوله بخصوصه) حال من الضمير في لوحظ اي حال كون الشخص الواحد ملتبسا بخصوصه او مع خصوصه فالباء
للايسة او بمعنى مع لالالة والا (٧٥) لاقتضى ان الوضع للشخص يحتاج لآلة كقسيمه مع انه

من اقسام الكل طريقة والتحقيق ان الاقسام الى الكل والجزئي من خواص
الاسم ولا يجري ذلك في الفعل والحرف كاحققه السيد في حواشي القطب وذلك
لان انقسام اللفظ للكل والجزئي انما هو باعتبار اتصاف معناه بالكلية والجزئية
لانهما في الحقيقة من صفات المعاني كما يظهر من تعريفهما ومعنى الاسم من
حيث انه معناه معنى مستقل يصح ان يوصف بالكلية والجزئية ويحكم بهما عليه
واما الفعل والحرف فمناهما غير مستقل كما يظهر لك فلا يصلح ان يحكم عليه بشئ
نعم ان عبر عن معناها بالاسم كائن يقال معنى من او معنى ضرب صحيح ان يحكم عليهما
بالكلية والجزئية (قوله والثاني) مبتدأ خبره محذوف اي قسما والفاء في قوله
فالوضع واقعة في جواب شرط مقدر اي اذا اردت انهما فالوضع او انه التعليل
ويحتمل ان تكون الفاء واقعة في جواب اما المتوهم اي واما الثاني فالوضع
والرابط محذوف اي فالوضع له وال في الوضع عوض عن المضاف اليه اي واما
الثاني فوضع اللفظ له والى ذلك يشير كلام الشارح (قوله ايضا) اي كان الموضوع
له مشخص (قوله بخصوصه) حال من الضمير في لوحظ اي لوحظ ذلك الشخص
حالة كونه ملتبسا بالامر الخاص به فالخصوص مصدر بمعنى اسم الفاعل والباء
للملابسة فذات زيد مثلا لوحظت وتصورت ملتبسة بالامر الخاص به من طول
او قصر وسواد او ضده ووضعه له للفظ المذكور ورايست الباء للآلة والا لاقتضى
ان الوضع للشخص يحتاج لآلة زائدة على تعقله كقسيمه مع انه ليس كذلك
(قوله اي بما يعينه) بمشخصات وبالمشخصات التي تعينه من طول او قصر
وبياض او سواد (قوله اجالا) اي لا تفصيلا لتعذره (قوله يعينه صدقا) اي في
الصدق بحيث يحتمل على كل واحد منهما كائن يقال مثلا زيد مشار اليه او مفرد
مذكر (قوله اما العلم الجنسي الخ) جواب عما يقال ان العلم شامل لعلم الجنس
كأسامته ودخوله لا يصح وحاصل الجواب ان العلم في كلام المصنف غير متناول لعلم
الجنس لخروجه عن مورد القسمة وهو اللفظ الموضوع لمشخص اذ معناه كل
وهو الماهية فان قلت علم الجنس من اي قسم من اقسام الكل قلت من اسم
الجنس لانه عرفه سابقا باللفظ الموضوع للذات وتقدم ان المراد بالذات ما ليس
حدثا ولا مركبا منه ومن غيره وهذا شامل لعلم الجنس ولا يخفى ان هذا الشمول مبني
على ان علم الجنس موضوع للماهية من حيث هي والتحقيق كما يأتي انه موضوع
للماهية المعينة في الذهن وحينئذ فيكون مدلوله مشخصا كعلم الشخص لكنه
لا يدخل في العلم في كلام المصنف لان الكلام في اللفظ الموضوع لمعنى مشخص

ليس كذلك والخصوص
مصدر بمعنى اسم الفاعل
كاي دل عليه ما بعده قوله
بما يعينه اي بمشخصات
او الشخصات التي تعينه
وبان ذلك ان معنى زيد
لوحظ وتصور ملتبسا
بمشخصاته المميزة له عن غيره
من طول او قصر وسواد
او ضده ثم وضع اللفظ بازائه
قوله واما العلم الخ) جواب
عما يقال لفظ العلم يتناول
العلم الجنسي مع انه ليس
مرادا وحاصل الجواب انه
غير متناول له هنا لخروجه
عن مورد القسمة وهو
اللفظ الموضوع لمشخص
اذ معناه كل فان قلت علم
الجنس من اي قسم من
الاقسام حينئذ قلت من
اسم الجنس لانه عرفه سابقا
باللفظ الموضوع للذات
وتقدم ان المراد بالذات ما لا
يكون حدثا ولا مركبا منه
ومن غيره منسوبا احدها
للاخر وذلك يشمل علم الجنس
ولا يخفى عليك ان هذا مبني

ان علم الجنس موضوع للماهية من حيث هي والتحقيق الذي ذكره المصنف في التنبيه السادس من الخاتمة
انه موضوع لها بقيد التعين في الذهن وعليه فلا يظهر تقييد العلم بالشخص لان الجنسي موضوع لمشخص في الذهن تأمل

قوله اقسام اربعة (اي عند المصنف ومتابعيه خلافا للسعد ومتابعيه في ان الموضوع له فيها كل شيء قوله غيره) متعلق بمحذوف قدره الشارح بقوله حاصل والضيمير ﴿٧٦﴾ المضاف اليه عائد للفظ الموضوع

لشخص وضعاء والمراد بالغير المتعلق كاتبه على ذلك الشارح قوله حاصل في هتعلقه (اي ثابتا فيه ويجوز ان تكون في سببية اي حاصل بسبب غيره فيفيد ان معنى الحرف فيه لكن حصوله متوقف على انضمام الغير قوله بمعنى انه لا يحصل) اشار به الى ما ذكره العصام من ان المراد به زوال الابهام عن شيء حاصل المقضى ان معنى الحرف حاصل قبل انضمام الغير كما في سواد زيد فانه يتعين بانضمام زيد اليه لا بمعنى انه يحصل به بل بمعنى انه يزيد تعينه به فلا ينتقض التعريف بامثاله واللفظ حقيقة فيما ذكره والاستعمال في غيره فيه نوع من التجوز نعم لو قال يتصور بانضمام الغير لكان اظهر قوله (وهو الحرف) اي اللفظ الموضوع لشخص وضعاء والذي مدلوله معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه الحرف (قوله بان يكون معنى حاصل في نفسه الخ) مثلا الذي وهو هذا كل منها موضوع لذات زيد ولذات عمرو ونحوهما وهذه الذوات مستقلة بنفسها لا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لكن تلك الذوات مبهمة فتوضح بالصلة في الاول وبالمخاطبة في الثاني وبالإشارة الحسية في الثالث (قوله حاصل في نفسه) اي بنفسه وقوله متحصلا الخ تفسير لما قبله (قوله واذ قد عرفت) اي من التنبيه المتقدم حيث قال فيه ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص البقرينة وافاد الشارح بما ذكر ان التفريع على ما تقدم بواسطة انضمام امر اليه علم بما

التنبيه المتقدم حيث قال فيه ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص البقرينة له هذا الذي كرى (تقدم) لتقدم ذكر مدخولها وافاد بذلك ان التفريع على ما ذكر سابقا بواسطة انضمام امر اليه علم بما تقدم

لشخص وضعاء والمراد بالغير المتعلق كاتبه على ذلك الشارح قوله حاصل في هتعلقه (اي ثابتا فيه ويجوز ان تكون في سببية اي حاصل بسبب غيره فيفيد ان معنى الحرف فيه لكن حصوله متوقف على انضمام الغير قوله بمعنى انه لا يحصل) اشار به الى ما ذكره العصام من ان المراد به زوال الابهام عن شيء حاصل المقضى ان معنى الحرف حاصل قبل انضمام الغير كما في سواد زيد فانه يتعين بانضمام زيد اليه لا بمعنى انه يحصل به بل بمعنى انه يزيد تعينه به فلا ينتقض التعريف بامثاله واللفظ حقيقة فيما ذكره والاستعمال في غيره فيه نوع من التجوز نعم لو قال يتصور بانضمام الغير لكان اظهر قوله (وهو الحرف) اي اللفظ الموضوع لشخص وضعاء والذي مدلوله معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه الحرف (قوله بان يكون معنى حاصل في نفسه الخ) مثلا الذي وهو هذا كل منها موضوع لذات زيد ولذات عمرو ونحوهما وهذه الذوات مستقلة بنفسها لا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لكن تلك الذوات مبهمة فتوضح بالصلة في الاول وبالمخاطبة في الثاني وبالإشارة الحسية في الثالث (قوله حاصل في نفسه) اي بنفسه وقوله متحصلا الخ تفسير لما قبله (قوله واذ قد عرفت) اي من التنبيه المتقدم حيث قال فيه ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص البقرينة وافاد الشارح بما ذكر ان التفريع على ما تقدم بواسطة انضمام امر اليه علم بما

قوله (ان كانت في الخطاب) يحتمل ان تكون في زائدة اذا القرينة نفس الخطاب كما يؤخذ من قول الشارح فان ما يفيد الخ ومن قوله في التنبيه الاول من الخاتمة بانضمام قرينة من الخطاب حيث بين القرينة بالخطاب وان تكون من ظرفية المطلق في المقيد لان الخطاب جزئي من جزئيات القرينة او باعتبار ان يراد بالقرينة مطلق الخطاب وبالخطاب جزئياته وهي الخطاب باعتبار تقييده بالصدر عن المتكلم بالنسبة للمتكلم وبكونه مع مخاطب بالنسبة للمخاطب وبكونه متعلقا ﴿٧٧﴾ بغائب تقدم ذكره بالنسبة للغائب وهذا الاخير هو الذي اشار

تقدم وان الى في القرينة له هذا الذي كرى لتقدم ذكر مدخولها (قوله حين استعمالها) اي لحين وضعها (قوله لافادة التعيين) اي لاصحة الاستعمال (قوله ان كانت في الخطاب) يحتمل ان يكون في زائدة لان القرينة نفس الخطاب كما يؤخذ من قول الشارح فان ما يفيد الخ ويحتمل ان تكون للظرفية من ظرفية العام في الخاص لان الخطاب جزء من جزئيات القرينة والمراد بظرفية العام في الخاص تحققه فيه اي فالقرينة ان كانت متحققة في الخطاب (قوله يعني المخاطبة) اي التي هي توجيه الكلام للغير للافهام وليس المراد بالخطاب ما قابل المتكلم والغيبة لقصوره وعدم تناوله لضيمير المتكلم والغائب (قوله في تناول الخ) اي اريد بالخطاب المخاطبة يتناول الخ اما تناول لضيمير المتكلم فلانك اذا وجهت الكلام لغيرك وقلت له ان افعلت كذا كانت تلك المخاطبة قرينة على ان المراد من الضمير خصوص ذاتك واما تناول لضيمير الغائب فلان المخاطبة توجيه الكلام للغير كان ذلك الغير حاضرا حقيقة او تقدير افدخل الغائب لانه حاضر تقدير باعتبار ذكره سابقا او حصوله في العقل وقوله فيتناول ضمير المتكلم والغائب اي كما يتناول ضمير المخاطب (قوله فان ما يفيد ارادة المعنى) هذا تعليل لصحة التمثيل بما ذكره وكذا يقال فيما بعد وازدادة للمعنى من اضافة الصفة للموصوف والارادة بمعنى المراد ومن القرينة بيان لما والاصل فان الامر الذي يفيد المعنى المراد الذي هو القرينة انما هو الخطاب (قوله وان كانت في غيره) في زائدة والمعنى وان كانت القرينة متحققة في غير الخطاب وقوله فاما حسية اي فهي اما اشارة حسية الخ وجعل الاشارة حسية تبعا لآلة التي تحصل بها والا لافالا اشارة من المعاني (قوله بذلك اللفظ) متعلق بمراد وقوله بعضو متعلق بيشار وقوله المحسوسة وصف كاشف (قوله منهما) اي من هذا وذلك اي وشبههما وقوله من المعنى بيان لما وقوله انما هو هذا اي الاشارة الحسية والحاصل ان المراد منهما معنى في ذاته وبحسب الوضع ولكن المعين له

فيه الغائب لانه حاضر تقديرا باعتبار سبق ذكره او حصوله في العقل لكن ربما يقال الغائب لم يوجه له كلام فان قولك زيد ضرب مثلا انما وجه الى المخاطب حقيقة او تقدير الاجل الاخبار بضرارية زيد سواء كان حاضرا تحققة او تقدير افالاولى في تفسير الخطاب ليتضح الشمول لضيمير الغائب ما ذكره العصام قوله فان ما يفيد تعليل لصحة التمثيل بما ذكر وكذا يقال فيما بعده قوله من القرينة (بيان لما قوله بذلك اللفظ متعلق بمراد وقوله بعضو متعلق بيشار قوله منهما) اي من هذا وذلك اي وشبههما وقوله من المعنى بيان لما قوله انما هو هذه

اي الاشارة الحسية قوله الذي هو معين (صفة المراد وقوله باعتبار تعيينه متعلق بمعين وقوله بنسبة مضمون تنازعه كل من يشار وتعيينه والمراد بالمضمون المعهود انتسابه ﴿ ٧٨ ﴾ ثبوت المجيء مثلا في المثال الآتي

وانما كان هذا المضمون قرينة عقلية لانه امر معنوي يدرك بالعقل قوله صلتها اي كل منهما والضمير في اليه المراد وفي اقترانها للصلة وفي به كل منهما والمعلوم والمعهود بالرفع صفتان لا تناسب كما يدل عليه كلامه والمعنى كما يظهر بالتأمل اما قراءتهما بالجر فمحوج لتكلف عنه غنية بما ذكرنا قوله ولا يخفى) يحتمل ان يكون تحقيقا للمقام وازالة لما كاد ان يتوهم اوتوهم من كفاية الاشارة المذكورة على الوجه المتقدم بدون انضمام ما ذكر ويحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف في عدم ذكر الانحصار المذكور والظاهر الاول قوله كأنحصار) دخل تحت الكاف الاشارة والوصف وانما آتى بمثالا بعد الكاف الظاهرة في التمثيل دفعا لتوهم كونها استقصائية قوله كما سيأتي تحقيقه (اي في التنبيه الثاني من الخاتمة قوله الى مفهوم كلي) اي نحو الرجل او الانسان اكرمه (قوله قد يشار به الى الجنس) اي كافي قوله عليه الصلاة والسلام انكم لتخضبون بهذا السواد اي بجنس الصبغ الاسود وكقوله عند ذكر الحيوان هذا كلي (قوله يراد به كلي)

وقوله قد يشار به الجنس كقوله عند ذكر الحيوان هذا كلي قوله يراد به كلي (لو أي)

الذي يصدق على كثيرين مفهوم الانسان مثلا قوله وقد اجيب (حاصله ان كلامه الاشارة بهذا الى الجنس ومن ارادة الكلي بالذي مثلا مجازا وكلام في المدلول الحقيقي فلا اشكال وان استعمل ضمير الغائب في المفهوم الكلي حقيقة باعتبار كونه جزئيا ﴿ ٧٩ ﴾ اضافيا ضمير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا حقيقة او

اي كقوله الذي يصدق على كثيرين مفهوم الانسان مثلا (قوله وقد اجيب الخ) حاصله ان الاشارة بهذا للجنس واستعمال الموصول في الكلي مجازا وكلام في المدلول الحقيقي فلا اشكال واستعمال ضمير الغائب في المفهوم الكلي حقيقة باعتبار كونه جزئيا اضافيا لان ضمير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا حقيقة او اضافية هذا كلامه لكن سيأتي في الكلام على التنبيه الثاني ان الحق ان الموصول كضمير الغائب فيما ذكر كما صرح به السيد قدس سره وحينئذ فاستعماله في الكلي حقيقة كضمير الغائب قتحصيص ضمير الغائب بهذا الحكم تحكم قوله (الاربعة) اي الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول قوله حروف المباني (اي الحروف التي تبنى وتركب منها الكلمة) قوله كالالف والباء) تثيل الاسماء فالباء مثلا اسم موضوع لكل فرد من الافراد التي استحضرها الواضع بقانون كلي وهو حرف شقوي وتلك الافراد هي الباء الواقعة في الكلمات مقرونة بالحركة كالباء في زيد وفي بسم الله وكذلك الف وضعه الواضع لكل جزئي من الجزئيات التي استحضرها بقانون كلي وهو حرف جرفي وتلك الجزئيات كالف في جاء وشاء ونحو ذلك (قوله وكذلك اللفظ التعيين) الاضافة بيانية وحاصله ان لفظ التعيين وضعه الواضع لكل فرد يصدق عليه كون الشيء معينا وتلك الافراد مثل كون زيد معينا وكون عمرو معينا وهكذا فتلك الافراد استحضرها الواضع بقانون كلي وهو كون الشيء معينا ووضع لها لفظا تعين فكون الشيء معينا آلة للوضع لانه الموضوع له ومثل التعيين الشخص والجزئي فالشخص وضعه الواضع لكل فرد يصدق عليه كون الشيء شخصا مثل كون زيد شخصا وكون عمرو شخصا وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلي وهو كون الشيء شخصا ووضع لها لفظ الشخص والجزئي موضوع لكل فرد يصدق عليه كون الشيء غير صادق على كثيرين وتلك الافراد مثل كون زيد لا يصدق على كثيرين وكون عمرو كذلك وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلي وهو كون الشيء غير صادق على كثيرين ووضع لها ذلك اللفظ هو لفظ جزئي (قوله كالكافية والشافية) اي فان كلامهما موضوع لكل فرد يصدق عليه الفاظ

اضافية هذا كلامه لكن سيأتي في الكلام على التنبيه الثاني ان الحق ان الموصول كضمير الغائب فيما ذكر كما صرح به السيد قدس سره وحينئذ فاستعماله في الكلي حقيقة كضمير الغائب قتحصيص ضمير الغائب بهذا الحكم تحكم قوله (الاربعة) اي الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول قوله حروف المباني (اي الحروف التي تبنى وتركب منها الكلمة) قوله كالالف والباء) تثيل الاسماء فالباء مثلا موضوع لكل فرد فرد مصادق عليه ب قوله وكذلك اللفظ التعيين) والتشخيص والجزئي فانها الفاظ متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار اي فانها موضوعة لكل فرد فرد مصادق عليه ب قوله وكذلك اللفظ التعيين) والتشخيص والجزئي فانها الفاظ متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار اي فانها موضوعة لكل فرد فرد مصادق عليه ب قوله وكذلك اللفظ التعيين) والتشخيص والجزئي فانها

مصادق عليه الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة ويقال بنظر ذلك في الشافية ويحاج عن هذا الاعتراض بأن المذكور ان موضوعا للامر الكلي لا الافراد نقول المحشى في اسماء الكتب انها من قيل الوضع الخاص

مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معان مخصوصة وتلك الافراد الالفاظ المدلوله لهذه النسخة والمدلوله لهذه النسخة وهكذا استحضرات تلك الافراد بقانون كلي وهو الفاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معان مخصوصة ووضع لها ذلك الاسم واجيب عن هذا الاعتراض بان حروف المباني لا تسلم انها موضوعة للجزئيات المستحضرة بقانون كلي حتى يرد نقض الحصر بها بل هي موضوعة للامر الكلي وكذا يقال في لفظ التعيين وحينئذ فلا ينقض الحصر بهما واما اسماء الكتب فقليل انهما من قبيل علم الجنس وقيل من قبيل علم الشخص وعلى كل حال فلا ترد نقضا للحصر والخلاف في كونهما من قبيل علم الجنس او علم الشخص مبنى على خلاف آخر وهو ان الشئ هل يتعدد بتعدد محله او لا يتمدد فن رأى التعدد قال اسماء الكتب من قبل علم الجنس فاسم الكتاب عنده علم لنوع الالفاظ الذهنية المخصوصة ومن رأى عدم التعدد قال اسماء الكتب من قبيل علم الشخص فاسم الكتاب عنده علم على الالفاظ الذهنية المستحضرة في ذهن المصنف ولا يقال ان جعله من قبيل علم الشخص مشكل مع تعدد المدلول لما علمت ان هذا القول مبنى على ان الشئ لا يتعدد بتعدد محله وان الالفاظ المستحضرة في ذهن المصنف هي المستحضرة عنده غيره وما قيل في اسماء الكتب يقال في اسماء العلوم والفرقة بينهما يجعل احدهما من قبيل علم الجنس ولاخر من قبيل علم الشخص لا وجعلها (قوله ولما كانت الاقسام) اى الاربعة الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف (قوله ليكون) اى لفظ الخاتمة مبتدأ محذوف الخبر او بالعكس اى وحينئذ فتكون الخاتمة موافقة للمقدمة والتقسيم في اعرابهما واما على ترك الواو فظاهر ان تشتمل خبر عن الخاتمة وحينئذ فلا تكون الخاتمة على سنن المقدمة والتقسيم في اعرابهما (قوله ويحتمل ان يكون تشتمل حالا من المبتدأ) اى على مذهب سيوبه وقوله او من ضميره في الخبر اى او من ضمير المبتدأ الكائن في الخبر والاضافة لادنى ملاسبة لان الضمير راجع للموصول لا للمبتدأ لكنه لما كان بمعناه كان كانه راجع اليه ثم ان هذين الاحتمالين انما يتجهان ان على جعل الخاتمة مبتدأ اما على جعلها خبرا فيكون جملة تشتمل حالا من الخبر او من ضميره الكائن في المبتدأ فالاحتمالات اربعة اثنان في جعل الخاتمة مبتدأ واثنان في جعلها خبرا وبقي احتمالان ايضا وذلك بأن يجعل قوله تشتمل مستأنفا والخاتمة مبتدأ والخبر محذوف او بالعكس فالاحتمالات ستة يبقى النظام مع كل واحد منها عند عدم الواو (قوله ولا يحتاج الى الواو بقاء النظام) المراد بالنظام موافقة الخاتمة للمقدمة والتقسيم في اعرابهما السابق والحاصل انه بذكر الواو يحصل النظام قطعا اذ لا يصح ان يكون تشتمل خبرا حينئذ لانه لا يقترب بالواو كون تشتمل خبرا حينئذ

(وبعد)

لانه لا يقترب بالواو وبعدم ذكرها حصوله محتمل بجعل الجملة الحالية والمراد بالنظام موافقة الخاتمة للمقدمة والتقسيم في اعرابهما السابق وقديقال مع تكلف الشارح بما ذكر لم يحصل النظام لان المذكور بعد كل منهما جزاؤه المشتغل هو عليها والمذكور بعدها مور خارجية لها تعلق بالمبتدأ والخبر وجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر ويحجب عنه بان المراد ببقاء النظام ببقاؤه من جهة الاعراب وان كان تمامه لا يحصل الا بحذف قوله وتشتمل فيتعذر عنه بان لوحظ لفات التنبيه من اول الامر على ان المذكور في الخاتمة علم مما تقدم ورعاية جانب المعنى اولى على ان لان نعرب جملة تشتمل خبرا كما هو الظاهر (٨١) ونعذر عن ترك اصل النظام بما ذكر اذ مراعات النظام قدر يسير

لا يقتضى تكلف هذا الحذف الخطير على ان العصام منع اعراب الشارح بان فيه حذف الموصول مع الصلة قوله تشتمل على كل منها) دفع بهذا ما يقال انه يلزم على ما ذكرنا اشتغال الشئ على نفسه لان الخاتمة الفاظ وهي نفس التنبيهات حيث كان المراد بها الالفاظ وحاصل الجواب انا نريد من الخاتمة الالفاظ المجملة ومن التنبيهات الالفاظ المفصلة وحينئذ فلا اشتغال في كلامه من اشتغال المجمع على المفصل (قوله على كل منها) الغالب على كل استعمالها في الكل الجمعي وهو المراد هنا وقد تستعمل في الكل الجموعي وهو غير صحيح هنا والامام الاشكال (قوله ويحتمل الخ) حاصله ان المراد بالخاتمة الالفاظ وبالتنبيهات المعاني وحينئذ فلا اشتغال في كلامه من اشتغال الدال على المدلول (قوله فلا يلزم الخ) اى فعلى كلا الاحتمالين لا يلزم الخ بل اشتغال المجمع على المفصل او الدال على المدلول (قوله ولما كان ما فيها الخ) اشار الشارح بهذا الى ان اطلاق التنبيهات على ما ذكر ليس لكونها بديهية اولية بل لكون ما ذكر فيها علم مما تقدم في التقسيم اجالا (قوله اطلق التنبيهات عليها) اى اطلق لفظ التنبيهات عليها اى على الالفاظ الدالة على المعاني التي علمت اجالا من التقسيم (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف اى هذا الذي نشرع فيه وقوله بالثلاثة مبتدأ وخبره مشتركة (قوله اى الضمير الخ) الدليل على ان مراد المصنف بالثلاثة ما ذكره الشارح وهي ماعدا الحرف قوله بعد في ان مدلولاتها ليست معاني في غيرها وقوله فهي اسماء لاحروف فاندفع ما يقال بالثلاثة كما يحتمل ما ذكر الشارح تحتمل اثنان منها مع الحرف فالمعنى لما ذكره الشارح (قوله مشتركة) بكسر الراء (قوله ليست معاني في غيرها) اى متحصلة بسبب غيرها وبذلك امتازت عن الحرف بعد مشاركتها له في الوضع لمشخصات باعتبار امر عام (قوله يعنى الخ)

التقسيم لنوع خفاء في علمه منه (٦) (دسوقي) او ان ما ذكره فيه لم يعلم الا من تقسيمه لامن كلام غيره بخلاف البعض الآخر فان ما يذكر فيه معلوم من كلام غيره فلم يحل علمه على تقسيمه لثلاثتهم انه لم يعلم الامنه كذا افاده العصام قوله اى الضمير الخ) يدل على ان مراد المصنف بالثلاثة ما ذكره الشارح قوله في ان مدلولاتها ليست معاني في غيرها وقوله فهي اسماء لاحروف فاندفع ما عساه يقال بالثلاثة كما يحتمل ما ذكره الشارح تحتمل اثنان منها مع الحرف قوله مشتركة) بكسر الراء قوله ليست معاني في غيرها) اى حاصلة في غيرها وبذلك امتازت عن الحرف بعد مشاركتها له في الوضع لمشخصات باعتبار امر عام قوله يعنى الخ)

للخاص مبنى على مذهب من يجعلها من حيز علم الشخص والتحقيق ما ذكرناه وهو انها من حيز علم الجنس وقوله والتعدد اللفظي اعتبارى لا يبنى عليه شئ مثل تعدد زيد في اما كنه غير صحيح فان التعدد في الاول موجود في آن واحد وهو شاهد صدق على كونه حقيقيا بخلافه في الثاني كما يظهر بالتأمل واما اسماء العلوم كاللغة والنحو فن حيز علم الشخص اذ عرفت ذلك فاعتراض به من هذه الامور ليس مما نحن فيه فلا يضر خروجها عنه (الخاتمة) قوله حال من المبتدأ) اى على مذهب سيوبه قوله او من ضميره) الاضافة لادنى ملاسبة لان الضمير راجع للموصول لا للمبتدأ لكنه لما كان بمعناه كان كانه راجع اليه على ان ما ذكره انما يتجه على جعل الخاتمة مبتدأ اما على جعلها خبرا فالحال من نفس الخبر او من ضمير الموصول الواقع صفة للمبتدأ قوله ولا يحتاج الى الواو) لانه بذكر الواو يحصل النظام قطعا اذ لا يصح كون تشتمل خبرا حينئذ

اشار به ان المشترك فيما ذكر حقيقة انما هو المعاني لا الالفاظ كما هو ظاهر المتن لان ذكر وصف للمعاني لا الالفاظ **قوله** في ان كلا كان الاولى في انهما اذهو المشترك فيه تأمل **قوله** معنى في نفسه اي حاصل بنفسه لا يحتاج في حصوله وتصوره الى انضمام شئ بخلاف الحرف واما ﴿ ٨٢ ﴾ الاحتياج للقرينة فليس لتصور المعنى

واشار بهذا ان المشترك حقيقة فيما ذكر من الاستقلال بالمفهومية انما هو المعاني لا الالفاظ كما هو ظاهر المتن وذلك لان الاستقلال بالمفهومية وصف للمعاني لا الالفاظ فلو قال المصنف الثلاثة مدلولاتها مشتركة في كونها ليست معاني في غيرها كان الاولى (قوله في ان كلا منها) اي في ان كل واحد منها وكان الاولى ان يقول في انها لان هذا هو المشترك فيه (قوله بتمامه) اي مع تمامه واعلم ان الاسم معناه مستقل بالمفهومية ومعنى الحرف غير مستقل والفعل يدل على الحدث الزمان وكل منهما مستقل وعلى نسبة الحدث للزمان وهي غير مستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فقوله المصنف في ان مدلولاتها مراد المدلول المطابق اي في ان مدلول كل واحد منها بتمامه ليس معنى في غيره بل في نفسه فخرج بقيد تمام الفعل كإخراج الحرف بقوله ليس معنى في غيره وحينئذ فتفريع قوله بعد فهي اسماء ظاهر والاعتراض عليه بان ما تقدم انما ينبج انها ليست حروفا للصادق بكونها اسماء او افعالا فكان عليه ان يذكر قيدا يدفع به احتمال كونها افعالا وحاصل الدفع انه لا حاجة للذكر ما يخرج جده لان المراد المدلول المطابق اي المدلول بتمامه لا ما يشمل التضمني فتأمل (اوله معنى في نفسه) اي حاصل بنفسه لا يحتاج في حصوله وتصوره الى انضمام شئ بخلاف الحرف واما الاحتياج للقرينة فليس لتصور المعنى وحصوله في العقل بل لتعيين المراد من اللفظ (قوله ملحوظ قصدا) اي بخلافه معنى الحرف فانه غير ملحوظ قصدا بل انما لوحظ لاجل تعرف حال الطرفين وهذا الوصف كاشف لما قبله وما بعده لازم له (قوله وان كانت الخ) الواو للحال وان زائدة لا يقال ان الجملة ماضوية فعلمها متصرف وهي اذا وقعت حالا يجب اقتراؤها بقدر لا نقول من انتم اقتراؤها بقدا كفي بتقديرها كافي قوله تعالى حتى اذجاؤها وقتحت ابوابها اي وقد قحت (وقوله تحصل بالغير) فيدانه اذا لم تحصل تلك المعاني الا بالغير لزمان تكون تلك المعاني في غيرها كالحرف فان معناه انما كان في غيره لانه لا يحصل الا بالغير وهذا مناف لما قدمه من ان تلك المعاني ليست في غيرها واجيب بان المراد بالحصل بالغير التعيين والتمييزه لا التحقق والوجود الذهني به حتى تحصل المناقاة (قوله متحصلا في العقل) اي متعينا ومتميزا فيه (قوله بحسب فهمه) اي باعتبار فهم كل (قوله بموضوع) اي من اللفظ الذي وضع بازاء كل من المدلولات (قوله الا بانضمام قرينة اليها) اي

وحصوله في العقل بل لتعين وتشخيص المراد من اللفظ كما سيعلم مما نقله عن العصام **قوله** ملحوظ قصدا الخ هذه الاوصاف كاشفة كما يعلم بالتأمل **قوله** وان كانت الواو للحال وان زائدة كما قالوا به في مثل هذا التركيب وفيه ان الجملة ماضوية فعلمها متصرف ولم تقتزن بقيد **قوله** تحصل اي من اللفظ وانما قيدنا بذلك لان تحصل ما ذكر وتعلقه في حد ذاته يمكن من غير ضمنية كما افاده العصام **قوله** مما اي من الفاظ وضع بازائه اي ازاء كل من المدلولات اشار بذلك الى ان المراد بقول المصنف تحصل من الغير تحصلها من اللفظ كما تقدم او المراد تحصيل ان هذا المدلول هو المراد وبه يندفع ما قبل اذا لم تحصل تلك المعاني الا بالغير لزم معاني في غيرها كالحرف لانه معناه انما كان في غيره لانه لا يحصل الا بالغير وحاصل الدفع على

ما ذهب اليه السدان المراد بالتحصيل بالغير تمييز المعنى الجزئي به كما عرفت لا تحققه ووجوده (الى) ذهنا وخارجا كما في الحرف قال العصام ولقد احسن حيث قال تحصل بالغير ولم يقل تعين بالغير كما قال في الحرف فقير العبارة اشارة الى تفاوت المعنى **قوله** بانضمام قرينة اليها اي الى المدلولات على تقدير مضاف اي دواء

لان الضم اليها الى المدلول كذا قيل وفيه ان الضم للدال يلزمه الضم للمدلول فلا حاجة الى التقدير **قوله** اي اذا كانت اشارة الى ان الفاء في قوله فهي للتفريع اه محشى قال العصام ما معناه ولا حاجة في التفريع على ماسبق الى اعتبار امر فيه يرفع احتمال كونها افعالا من ان المراد بمدلولها التضمني لا المطابق كما اشار اليه الشارح بقوله بتمامها او من تأويل **قوله** فهي اسماء بانها ليست حروفا لانها عبارة عما دخل تحت الموضوع لموضوع لشخص فاذا لم يكن مدلولها في غيرها تعين كونها ﴿ ٨٣ ﴾ اسماء اذ الفعل ليس مما دخل تحت الموضوع لموضوع لشخص

تأمل **قوله** لان الاسم الخ

من قبيل الاستدلال بالحد على الحدود اه محشى قال شيخنا المولى اي وذلك لا يصح لان المقصود من الحد التصور ومن الدليل التصديق والجواب ان ذكره ليس على وجه التعريف على حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق **التيه الثاني قوله** الاشارة العقلية اي المعهودة التي هي قرينة الموصول لا طاق الاشارة العقلية والا ماصح انها لا تفيد تشخيص ولم ينطبق ما ذكره من الدليل على مدعاء لجواز ان تكون الاشارة العقلية مفيدة الجزئي بان يراد بها الصلة مع الانحصار ولو قال القرينة العقلية لكان اظهر في ارادة المعهود وكانه اختار ما اختار للاشارة الى ان

الى المدلولات اي الى دولها فانضمير للارلوت والكلام على حذف مضاف لان الضم للدال لا للمدلول كذا قيل وقديقال الضم للدال يلزمه الضم للمدلول وحينئذ فلا حاجة الى تقدير المضاف (قوله اي اذا كانت الخ) اشار بهذا الى ان الفاء في قوله فهي للتفريع (قوله لاحروف) اي ولا افعال لما تقدم (قوله لان الاسم ما يكون تمام معناه كذلك) فيه مناقشة من وجهين الاول ان قول المصنف فهي اسماء اذا كان مفعلا على ما قبله كان دليلا على ذلك المفعول عليه الثاني ان في الاستدلال بالحد على الحدود وذلك لا يصح لان المقصود من الحد التصور من الدليل التصديق واجيب عن الاول باننا نلاحظ في استدلال الواقع فكانه قيل والاخبار بانها اسماء سنده الواقع لان الاسم في الواقع الخ وعن الثاني بان قوله لان الاسم الخ ليس القصد به التعريف بل الحكم بالمعنى لان الاسم شئ يحكم عليه بكذا لانه يتصور هكذا فهو على حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق (قوله التنييد الثاني) جاصله انه لما ذكر في التنييد الاول ان الضمير واسم الاشارة والموصول مشتركة في استقلال مدلولاتها بالمفهومية ذكر هذا التنييد انها تفرق من جهة ان القرينة في الضمير وهي المخاطبة وفي اسم الاشارة وهي الاشارة الحسية تفيد الشخص والتعين وان القرينة في الموصول وهي اشارة العقلية لا تفيد ذلك (قوله الاشارة العقلية) اي المعهودة التي هي قرينة الموصول وهي الصلة لامطابق الاشارة العقلية والا لما صح ما دعاه من انها لا تفيد تشخيص ولم ينطبق ما ذكره من الدليل على مدعاء لجواز ان يراد بالاشارة العقلية الصلة مع الانحصار (قوله اما كون القيد) اي الذي هو الصلة (قوله الى ان مجرد الصلة) اي الى ان الصلة المجردة عن الانحصار الخارجى (قوله لا يدل الاعلى انتساب الخ) وذلك لان قام ابوه من قولك الذي قام ابوه انما يدل على ثبوت قيام الاب لذات ما وانتساب مضمون هذه الجملة الى ذات ما كلتي لصدقه بالانتساب لزيد وعمرو وغيرها (قوله فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع الخ) فيه انه اذا كان عالما فلا يفهم منه الا الجزئي لان العلم

القرينة العقلية يطابق عليها لفظ الاشارة كالحسية كذا افاده العصام **قوله** اما كون القيد اي الصلة (قوله) اي الصلة المجردة عن الانحصار الخارجى **قوله** لا يدل الاعلى انتساب الخ اي فالمفهوم حينئذ من الذي ضرب تقيد مفهوم الذي بنسبة الحدث الذي هو الضرب اليه وهو كلتي فلا يفيد تشخيص **قوله** فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع الخ) قال المحشى فيه بحث اذ لا نسلم ان المفهوم الامر الكلي لان العلم بالوضع يقتضي فهم المعنى الذي وضع له اللفظ اه واقول الذي يقتضيه العلم بالوضع انما هو كون الموضوع له الجزئي ولا كلام فيه انما الكلام

في المعنى الذي يدرك من اللفظ عند سماعه ويكون اللفظ دالا عليه بالنظر لذاته ولا ريب في ان المدرك من لفظ الذي من غير تقييد بصلته تقتضي تعيين المراد منه انما هو الكلي وان علم في تلك الحالة الموضوع له في الجزئي لكن لم يتعين ذلك الجزئي بعد لمدى لزوم الصلة تأمل قوله وحده اي حالة كون الموصول منفردا عن الاشارة العقلية التي هي الصلة قوله ليس الا الخ اي وهو المفهوم الكلي الصادق على الافراد قوله بخلاف الخ اضافة قرينة لما بعدها بيانية قوله فان ذلك الخ في وصف اللفظ بالجزئية والكلية تجوز من وصف المدلول بوصف الدال اذ لا يوصف بهما حقيقة الا المعنى قوله وفيه اي في كون الموصول كليا بحث حاصله ان المصنف تقدم له في التقسيم ان الموصول موضوع لشخص فكيف يجعله هنا كليا ٨٤ قوله وعدم فهم الخ اي ان كانت

شبهته عدم فهم السامع المعنى الجزئي دفعت بان ذلك لا يقتضي الكلية كما في الا علام المشتركة فان السامع للفظ زيد مع وجود عشرة اشخاص مثلا هو اسم لكل واحد منهم لا يفهم منه معينا منهم مع ان مدلوله جزئي اتفاقا قوله لا يوجب الكلية كان الظاهر لا يسوغ لان عدم الوجوب يصدق بالجواز مع ان عدم فهم المعنى المعين من الموصول ونحوه لا يجوز الحكم عليه بالكلية هذا ان خص المعنى بما ذكرنا اذا اريد العموم فالعبارة على ظاهرها قوله اللهم الا ان يقال حاصله ان المصنف انما جعل الموصول كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظاته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لانه جعله كليا (المصنف)

حقيقة حتى يقتضي عدم استقامة كلامه وافاد العلامة المحشي ان ما ذكر يقتضي ارتفاع الفرق لان الباب مفتوح في الكل فانها باعتبار بعض ملاحظاتها كلية على ان القرينة الموصول لو اعتبرت بتمامها وهي مضمون الصلة مع الانحصار الخارجي لم تكن مفيدة للجزئية دائما كما يفيد كلامه بل تارة تفيد الجزئية كما اذا استعمل الموصول في جزئي نحو الذي جاء من بغداد زيد وتارة تفيد الكلية كما اذا استعمل الموصول في كلي هو جزئي اضافي نحو الذي جاء من بغداد رجل وحينئذ فلا يمنع من عدة جزئيات نظر الاول وكليا نظر الثاني وعليه يحمل كلام المصنف في الموضين

المصنف انما جعل الموصول هنا كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظاته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لانه جعله كليا حقيقة حتى يقتضي عدم استقامة كلامه واتى بقوله اللهم اشارة الى بعده هذا الجواب حيث استعان بالله على استقامة اذ المعنى يا الله اعني استقامة هذا الجواب (قوله من مجرد قرينة الصلة) اضافة قرينة للصلة للبيان واطرافه مجردا لما بعده من اضافة الصلة للموصوف اي نظر الفهم السامع من الصلة المجردة اي عن الانحصار الخارجي وقوله الاشارة العقلية مرادف لما قبله وهو الصلة (قوله مع قطع النظر الخ) الاول ان يقول اي مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لان هذا بيان لما جردت عنه قرينة الصلة وقوله مع قطع النظر عن الانحصار اي انحصار الصلة عن الموصول واما لو نظر للصلة مع انحصارها خارجا في الموصول كان المفهوم منه مشخصا (قوله لا الى ان كليا) اي نظرا الى انه كليا حقيقة (قوله والا فلا يستقيم كلامه) اي والابان قلنا انه كليا نظرا الى كونه كليا حقيقة وفي الواقع فلا يستقيم كلامه في التفرقة لانك اذا التفت الى القرينة المفيدة للشخص المحتاج اليها في التعيين كان الجميع مشخصا فيبطل كون الموصول كليا ويكون مثل الضمير واسم الاشارة في ان كل واحد منها جزئي وان لم ينظر للقرينة المفيدة للشخص كان الجميع كليا فقوله والادخل تحته صورة واحدة وقوله فلا يستقيم كلامه اي في التفرقة بين الموصول وبين الضمير واسم اشارة حيث جعل الاول كليا والآخرين جزئيين (قوله اذ القرينة المفيدة للشخص) اي التي هي مجموع الصلة والانحصار الخارجي بالنظر للموصول والاشارة الحسية بالنظر لاسم الاشارة والمخاطبة بالنظر للضمير (قوله المحتاج اليها في استعمال) الاولى المحتاج اليها في التعيين الان يقال مراده المحتاج اليها في استعمال لاجل التعيين وقوله ان اعتبرت اي في الثلاثة فلا فرق بين الامور الثلاثة في كونها جزئيات (قوله وان لم تعتبر) اي في الثلاثة وقوله فلا فرق ايضا اي في كونها كليات (قوله لكن لما كان الخ) هذا جواب عما يقال هاجل الضمير واسم الاشارة كليات مجازا كالموصول اذ الثلاثة مشتركة في كونها جزئية ان لوحظت قرينة التعين والتشخص وكلية ان لم تلاحظ فجملة الموصول كليا مجازا دون اخويه وحينئذ فالتفرقة التي فرق بها فاسدة وحاصل الجواب ان قرينة الاشارة والضمير معينة قطعا بخلاف قرينة الموصول فان الظاهر والمتبادر منها انها الصلة فقط دون الانحصار الخارجي وان كان في الواقع انها مجموع الامرين فقرينة الموصول بحسب الظاهر والمتبادر منها لا تفيد التعيين فصحت التفرقة لكن لما كان المعبر ظاهرا من القرينة اي من قرينة الموصول هو مضمون الصلة اي واما في الواقع فالقرينة هو مضمون الصلة

فعل هذا قوله الاشارة العقلية لا تفيد الشخص قضية مطلقة اي حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع بالفعل لاداعة اي حكم فيها بدوام السلب قوله والاشارة العقلية) عطف تفسير قوله مع قطع (لواتي باي قبل مع لكان اوضح لان ما ذكر بيان لما جردت عنه القرينة قوله والا فلا يستقيم كلامه) اي الا ننظر الى الموصول مع مجرد قرينة الصلة وذلك صادق بصورتين الاولى ان ينظر اليه مع تمام القرينة الثانية ان ينظر اليه مجردا عن القرينة اصلا قوله اذ القرينة الخ) رد للصورة الاولى وقوله وان لم تعتبر رد للصورة الثانية قوله ظاهرا) اي واما في نفس الامر فالمعتبر ما ذكر مع انحصار الخارجي مثلا

التنبيه الثالث قوله الفرق بين العلم والمضمير قد يقال علم مما سبق ايضا الفرق بين العلم واسم اشارة وبينه وبين الموصول وبينه وبين الحرف فلم اقتصر على ما ذكر فان اجيب بان وجه التخصيص عدم افادة تقسيم غيره للفرق بين غيرهما لكونه لم يذ كر في تقسيمه الا هما قيل عليه ان المصنف لم يسند علم الفرق الى تقسيم الغير وانما اسنده الى تقسيمه ولا شك ان الفرق بين العلم والثلاثة فهم منه وان اجيب بان وجهه استقامة مرجع الضمير الاتي في قوله اليهم اقل عليه انه كان يمكنه ان يظهر فيقول الى الضمير والعلم وقد يجاب بانه لما كانت الاربعة مشتركة في الوضع للجزئيات باعتبار امر عام كان الفرق بين احدهما والعلم فرقا بينه وبين بقيتهما قوله حيث صرح بخصوص المعنى الخ اعترض بان هذا ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك اما هو **٨٦** فلم يحصل الفرق بينه وبين المضمير

مع الانحصار الخارجى (قوله حكموا بان قرينه الموصول هي الصلة والاشارة العقلية) اي وهما لا يفيد ان التعيين بخلاف قرينة الضمير واسم الاشارة وعطف الاشارة العقلية على الصلة مرادف (قوله على ذلك) اي على ما ذكر من القرينة الظاهرية لاعلى القرينة في الواقع التي هي مجموع الصلة والانحصار الخارجى اذ لا تأتي التفرقة المذكورة كما علمت (قوله الفرق بين العلم والمضمير) فيه انه قد علم مما سبق ايضا الفرق بين العلم واسم الاشارة وبينه وبين الموصول وبينه وبين الحرف فلم اقتصر المصنف في الفرق على ما ذكر من الضمير واجيب بانه لما كانت الاربعة وهي الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف مشتركة في الوضع للجزئيات باعتبار امر عام كان الفرق بين احدهما فرقا وبين العلم وبقيتهما وانما خص المضمير بالذكر لكونه اشرفها (قوله حيث صرح بخصوص المعنى الخ) اعترض بان هذا الفرق ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك واما هو فقام بحصل الفرق بينه وبين المضمير بالنسبة للمعنى مع انه احوج الاعلام للفرق واجيب بان العلم المشترك يعتبر فيه كل وضع على حدة فتخصص المعنى فيه حاصل بهذا الاعتبار (قوله وتعد المعنى الخاص) اي فكل من العلم والضمير موضوع لجزئى ويستعمل فيه والخلاف بينهما من جهة ان الوضع في الاول جزئى وفي الثانى كلوى ومعنى اول الذى وضع له جزئى مخصوص بخلاف الثانى (قوله اليهما) اي الى العلم والضمير (قوله دون اسم الاشارة) كان عليه ان يقول والموصول والحرف لانه كما علم فسادا بالنسبة لاجراء اسم الاشارة علم فسادا بالنسبة لاجراء الموصول والحرف وقد يعتذر عن عدم ذكره الموصول بحكمه عليه في التنبيه الثانى بانه كلوى وعليه فلا يكون التقسيم بالنسبة لاجراء فاسدا (قوله كافله) اي ذلك التقسيم (قوله ظنا)

كما افاده العصام وما ذكر لا يأتى في الحرف عليه ان يقول دون اسم الاشارة والحرف قوله (اي)

ظنا) اي اعتقاد او عبر عنه بالظن اشارة الى ضعفه وانما ظنوا ذلك اما لانهم ظنوا ان اسم الاشارة موضوع للقدر المشترك والضمير للجزئيات فعملوا التعيين في الاول مستفادا من القرينة وفي الثانى مقتضى الوضع واما لانهم ظنوا ان كلامهما موضوع للجزئيات المحلوطة بالقدر المشترك الا انهم جعلوا اسم الاشارة غير مفيد للتعين المعتبر في وضعه والضمير مفيداله وكان منشأهذين الظنين انهم حين اطلاق الضمير فهموا من لفظ الضميمة التعيين من غير ضميمة من المستعمل الى اللفظ فظنوا ان الضمير يفيد التعيين بنفسه ولم يفتطوا الى ان

بالنسبة للمعنى مع انه اخوج الاعلام للفرق واجيب بانه ليس المراد بخصوص المعنى وحدته كما هو الظاهر بل المراد تعيينه وتمييزه سواء اتحد او تعددا ويبقى على ظاهره المراد وحدة بالنظر الى خصوص الوضع له وحينئذ فيعم المشترك كما افاده المحشى قوله دون اسم الاشارة) كان عليه ان يقول والموصول لانه كما علم فسادا بالنسبة لاجراء اسم الاشارة علم فسادا بالنسبة لاجراء الموصول وقد يعتذر عن عدم ذكر الموصول بحكمه عليه في التنبيه الثانى بانه كلوى وعليه فلا يكون التقسيم بالنسبة الى اخراجه فاسدا

هناك ضميمة لازمة حين الاطلاق من خطاب او تكلم او سبق مرجع ولم يفهموا من مجرد اطلاق اسم الاشارة التعيين مالم يضم اليه عمل هو الاشارة الحسية افاد ذلك العصام وكلام المصنف محتمل للامرين وان جمله الشارح على الاول تأمل قوله (الا انه) اي اسم الاشارة اي مدلوله اذا المتعين بالقرينة انما هو المدلول لا اللفظ **التنبيه الرابع** قوله من هذا التقسيم اي حيث قال فيه والثانى اي اللفظ الموضوع لشخص مدلوله اما ان يكون معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج الانضمام ذلك المتعلق اليه وهو الحرف قوله ان معنى قول النحاة الخ) يخفى ان ما ذكره **٨٧** مبين معنى قول النحاة معنى في غيره فقط لاذك المقول بتمامه فكان

اي اعتقاد منه وعبر عنه بالظن اشارة لضعفه وحاصله ان ذلك البعض ظن ان اسم الاشارة موضوع للقدر المشترك والضمير للجزئيات وجعل التعيين في الاول مستفادا من القرينة وفي الثانى بمقتضى الوضع (قوله الا انه) اي اسم الاشارة وقوله يتعين اي مدلوله لان المتعين بالقرينة المدلول لا اللفظ وقوله في استعماله متعلق بتعين والاصل طنانه ان اسم الاشارة يتعين مدلوله في حال استعماله في معين بقرينة الاشارة الحسية (قوله ومدلول الضمير) بالنصب عطفا على قوله ذلك (قوله من ان التعيين فيه) اي في اسم الاشارة (قوله مدفوع له) اي او منصوب بنزع الخافض اي اظنوا الاول اولى لانه قياسى والثانى سماعى (قوله يبين لك من هذا التقسيم) اي حيث قال فيه والثانى اي اللفظ الموضوع لشخص مدلوله اما ان يكون معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه اي لا يحصل في الذهن ولا في الخارج الا بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف (قوله انه لا يستقل الخ) اي ان معنى الحرف لا يستقل بفهمه من لفظ الحرف الموضوع له بل لابد من انضمام المتعلق اليه ولا شك ان هذا مبين لمعنى قول النحاة الحرف يدل على معنى في غيره وقوله انه لا يستقل بالمفهومية اي وليس معناه ان معنى الحرف مظروف في غيره وكونه مستقلا بالمفهومية او غير مستقل شئ آخر فالما اذا كان في الكوز مثلا كان مظهر وفاه ومع ذلك هو مستقل بالمفهومية فكون الغير ظرفا لاشئ لا ينافى استقلاله بالمفهومية (قوله بأن لا يكون الخ) هذا تفسير لغير المستقل بالمفهومية وقوله قصدا وبالذات بمعنى واحد (قوله بل لا يكون ملحوظا تبعا) انما احتاج لذكر هذا مع فهمه مما قبله لصدق ما قبله بأن لا يكون ملحوظا اصلا وهو غير مراد (قوله وعلى انه) اي ملحوظا على انه معنى الحرف وسيلة للملاحظة لغيره وهو المتعلق كالمامل ان قلت كيف يكون معنى الحرف وسيلة للملاحظة المتعلق مع ان معنى الحرف لا يوجد

الاولى ان يقول ان معنى قول النحاة معنى في غيره الخ قوله انه لا يستقل بالمفهومية) اي لا يستقل معناه بفهمه من لفظ الحرف الموضوع له بل لابد من انضمام المتعلق اي وليس معناه اي الحرف ثابت في الغير الذى هو المتعلق كما هو ظاهر العبارة قوله بل يكون الخ) انما احتاج لذلك مع فهمه مما قبله لصدق ما قبله بأن لا يكون ملحوظا مطلقا وهو غير مراد قوله وعلى انه) اي ملحوظا على انه معنى الحرف وسيلة الى ملاحظة غيره وهو المتعلق ان قيل كيف يكون معنى الحرف وسيلة وآلة للتعاق مع ان معناه لا يوجد ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق كما صرح بذلك الشارح في التقسيم فعنى الحرف متأخر عن المتعلق

والوسيلة والآلة يجب ان تكون متقدمة قلت ليس المراد بالغير المتعلق حتى يلزم ما ذكرت وانما المراد به ربط معنى العامل بمعنى الجور بقرينة قوله فيما سأتى وجعله آلة لتعرف حالهما وسماعة لمشاهدة المعنى على هيئة الانضمام والارتباط ولا شك انه لا يتحقق ايصال معنى السير الى البصرة وربطه به الا بواسطة معنى الحرف او يقال ان قوله لا يوجد ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق اي بالنسبة للسامع وكونه وسيلة وآلة بالنسبة للتكلم فلا منافاة او يقال المراد انه وسيلة وآلة للملاحظة حال المتعلق ووصفه والمتوقف عليه وجود معنى الحرف ذهنا وخارجا انما هو ذات المتعلق

ذهنا ولا خارجا الا في متعلق كما صرح بذلك الشرح في التقسيم وحينئذ فمضى
الحرف متأخر عن المتعلق والوسيلة يجب ان تكون مقدمة قلت كلام الشارح فيه
حذف مضاف والاصل وعلى انه وسيلة للملاحظة حال ووصف غيره وهو المتعلق
فمضى الحرف يتوقف وجوده ذهنا وخارجا على ذات المتعلق ووصف المتعلق
وحاله يتوقف ملاحظة على معنى الحرف فمضى من في قولك سرت من البصرة
وهو الابتداء الجزئي لم يلاحظ لذاته بل اعتبر وسيلة للملاحظة حال السير ووصفه
وهو كونه مبتدأ من البصرة لا للملاحظة ذات السير والحاصل ان معنى الحرف لم
يلاحظ على انه وسيلة للمتعلق حتى يجب تقدمه عليه ذهنا وخارجا بل وسيلة
للملاحظة وصفه وهذا لا ينافي تقدم ذات المتعلق عليه في الذهن والخارج (قوله
وهذا المعنى) اي كون الشيء لا يلاحظ قصدا بل تبعا (قوله المعاني الخ) حاصله ان
المعنى الواحد بالشخص قد يكون ملحوظا قصدا وبالذات من جهة وقد يكون ملحوظا
تبعا من جهة فقوله الشارح ان المعاني اي جنس المعاني التحقق في معنى واحد (قوله
بل على انها آلة) اي بل مقصودة على انها آلة (قوله ومرآة) اي وكالمرآة قوله لمشاهدة
ماسواها اي لا ادراك ماسواها اي لا ادراك حال ماسواها وهذا مرادف لما قبله
(قوله والتعقل) عطف تفسير ومن هذا الكلام يعلم ان قولهم الحكم على
الشيء وبه فرع عن تصور ليس المراد بتصوره مطلق ادراكه بالمراد تصور من
حيث انه مقصود لذاته لا من حيث انه وسيلة لشيء آخر فتأمل (قوله واستوضح
ذلك) ليس المراد من ذلك الطلب بل المراد ايضاح المقام وحينئذ فالسين والثاء
زائدتان للتوكيد والمعنى وايضاح ذلك يعلم من قولك لانهما للطلب والمعنى
واطلب وضوح ذلك كما قيل (قوله من حيث انها حالة) اي رابطة بين زيد والقيام
قوله وآلة لتعرف حالهما اي وآلة لا فائدة حالهما اي حال زيد والقيام اي وصفهما
فهو تفيدان زيدا حاله المنصف به القيام وان القيام متصف بكونه منسوب الى زيد
ومتعلق به (قوله فكانها مرآة الخ) الكائنية باعتبار المرآة الحسية ولا فهي
مرآة معنوية قطعاً وغير حسية قطعاً فقوله فكانها مرآة يعني حسية وقوله
لمشاهدتهما اي زيد والقيام اي لمشاهدة حالهما (قوله ولذلك) اي لاجل كونها
رابطة بين الامرين وليست ملحوظة قصدا (قوله لا يمكن لك) اي لا يسوغ لك فقد
ضمن يمكن معنى يسوغ فلذا عده باللام والافكان الواجب ان يقول لا يمكنك
وانما ارتكب التضمن لان الامكان في حد ذاته لا مانع منه وانما كان الحكم عليها
اوبها لا يسوغ لان صحة الحكم على الشيء اوبه فرع عن قصد تصوره وهي في هذه
الحالة غير مقصودة (قوله واما في الحالة الثانية) اي وهي النسبة من حيث التعبير
عنها بنسبة (قوله ومدرکه بالقصد) تفسير لما قبله (قوله بانها من الباب النسب)

هذا تصوير لاجراء الاحكام عليها بأن تقول نسبة القيام الى زيد اضافة ومثال
اجراء الحكم بها ان تقول ما يبحث عنه نسبة القيام الى زيد وقوله من باب
النسب المراد بالباب الافراد وان الاضافة بيانية (قوله والاضافات) اي الامور
الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج فتحصل ان نسبة القيام لزيد ان لوحظت
قصدا عبر عنها بنسبة القيام لزيد وان لوحظت تبعا عبر عنها ببقاء زيد بالمعنى الجزئي له
حالتان تارة يلاحظ قصدا وتارة يلاحظ تبعا (قوله وهذا) اي كون النسبة قد
تكون ملحوظة قصدا وقد تكون ملحوظة تبعا وقوله كان المبصر مازائدة اي
ككون المبصر (قوله مقصودا بالا بصر) تفسير لما قبله (قوله كالمرآة) اي
الحسية وهذا مثال للمبصر الذي يكون ابصارا تارة قصدا وتارة تبعا (قوله فلا
يمكن لك) اي فلا يسوغ لك ان تحكم عليها في هذه الحالة بأنها مبصرة بحيث تقول
المرآة مبصرة لانها غير مبصرة قصد اولا يسوغ لك ان تحكم بها بحيث تقول المبصر
هو المرآة لان المبصر قصدا هو الصورة لا المرآة ولا يحكم على الشيء الا اذا كان
مقصودا لذاته (قوله كما يمكن لك للصورة) اي كما يسوغ لك الحكم للصورة اعم من
ان يكون عليها بأن تقول هذه الصورة مبصرة اوبها بحيث تقول المبصر هو
الصورة فتعبر الشارح باللام في قوله للصورة اولى من التعبير بعلى او الباء لانهما
القصور (قوله وان قصدت الى مشاهدة المرأة) اي وان قصدت المرأة حالة
كونك متوجها الى مشاهدتها وقوله تكون اي كانت المرأة سالحة (قوله غير
محكم عليها اوبها) هذا معلوم مما قبله فهو مكرر (قوله فنسبة البصرية) هي في
الاصل عين في القلب والمراد بها هنا النفس لانها هي المدركة وقوله الى مدركاتها
اي كالنسب (قوله كنسبة البصر الى محسوساته) اي الى مدركاته المحسوسة
من حيث ان الملاحظة تارة تكون قصدا وتارة تبعا (قوله معنى الابتداء)
الاضافة بيانية (قوله كالسير) اي فانه تعلق به الابتداء من حيث ان مبدأه
من كذا وقوله كالسير اي والمجرور وايضا كالبصرة فالابتداء له تعلق بالامرين
لانه نسبة بينهما (قوله ويلزم منه) اي من ملاحظة العقل للابتداء قصدا
وقوله ادراك متعلقه اي ادراك متعلق الابتداء الكلي ومتعلقه لا يكون الاجالا
بأن يتعقل مبتدأ منه لا بقيد كونه البصرة ومبتدأ لا بقيد كونه سير اول ذلك قال
الشارح اجالا اي حالة كون ذلك المتعلق بجلا غير معين وانما يلزم ذلك لان
الابتداء معنى نسبي لا يتعقل الا اذا تعقل المنسوب والمحجوز لذلك ما ذكره اولا
من ان الابتداء معنى له تعلق بالغير (قوله تبعا) في مقابلة قوله قصدا وقوله
وبالعرض في مقابلة قوله وبالذات ومؤدى الشئيين هنا وفيما تقدم واحد (قوله على
هذا الوجه) اي قصدا وبالذات (قوله واذا لاحظته) اي الابتداء (قوله وجعله

قوله وهذا) اي كون
النسبة قد تكون ملحوظة
قصدا وقد تكون ملحوظة
تبعا وقوله كان المبصر اي
ككون المبصر قوله كما
يمكن لك) اي كما يسوغ لك
الحكم للصورة اعم من ان
يكون عليها اوبها وحينئذ
فالتعبير باللام اولى من
التعبير بعلى او الباء لانهما
التصور قوله معنى الا
بتداء) الاضافة بيانية قوله
مثلا) تقدم توجيه الجمع بين
الكاف ومثلا فارجع اليه
قوله ويلزم منه الخ) انما يلزم
ذلك لان الابتداء معنى نسبي
لا يتعين الا بالمنسوب اليه
الذي هو متعلقه فاذا لم يلاحظ
لم يحصل فرد من ماصدقات
الابتداء يكون مدلوله
قوله تبعا) في مقابلة قوله
قصدا وقوله وبالعرض في
مقابلة قوله وبالذات
ومؤدى الشئيين هنا وفيما
تقدم واحد وانما كان
ادراك المتعلق تبعا وبالعرض
لانه شرط في التبين لافي
التحقق قوله اجالا) اي
بأن يتعقل مبتدأ منه لا بقيد
كونه البصرة مثلا قوله
هيئة الانضمام) الاضافة بيانية

قوله وهذا (الاشارة لقوله معنى الابتداء معنى له تعلق ﴿ ٩٠ ﴾ بالذير الخ قوله ما ذكره ابن الحاجب

اي حصل ما ذكره اذ ليس
ما ذكره الشارح عين
ما ذكره ابن الحاجب قوله
اذ لا يمكن ادراكه (علة
للعلة اي انما حصل معناه
بذكر المتعلق لانه لا يمكن
الخ قوله لا لان الواضع)
عطف على سيتحصل ومعناه
ليس وجوب ذكر المتعلق
لاشترط الواضع ذكره
من غير توقف المعنى عليه
والمقصود رد ما قاله ابن
الحاجب من ان معنى قولهم
الحرف لا يستقل بالمفهومية
ان الواضع اشترط في دلالاته
على معناه ذكر متعلقه
بخلاف الاسماء اللازمة
للاضافة كذا وفان الواضع
لم يشترط في دلالتها ذكر
المتعلق بل التزام ذكره
ليحصل المقصود من وضعها
وهو التوصل لجعل اسماء
الاجناس صفات وحاصلي
الرد ان ذكر المتعلق
للاشترط لا يفيد نفعاً ولا
يرجع الى طائل في عدم
استقلال الحرف بالمفهومية
لانه يقتضي انه لو لم يشترط
ذلك لحصلت الدلالة ووجد
الفهم وذلك منافي لعدم
الاستقلال لان معناه ان
الحرف لا يستفاد منه معنى
اصلاً لا بذكر المتعلق قوله
على معناه (الافرادى) اي الجزئى فهو صفة كاشفة لان معنى الحرف لا يكون الاجزئياً (الافرادى)

الافرادى كلياً وجزئياً مثلاً الانسان حادث معنى كل من الموضوع والمحمول
الافرادى كلى ومعنى القضية تمامها تركيبي فقول الشارح الافرادى مراده به
ما قابل التركيب كذا قرر شيخنا وفيه ان معنى الحرف جزئى دائماً فالواجب ان يفسر
الافرادى بالجزئى تفسير مراد او يكون صفة كاشفة (قوله وايضاً) اي ويعترض
ايضاً على ما قال ذكر المتعلق شرط لفهم معنى الحرف وهو ابن الحاجب وحاصله
ان مقتضى الدليل وتبجته شئ واحد لانه مدفيههما فاذا انجى الدليل حدوث العالم
فلا ينتج قدمه وبالعكس ولا دلالة لابن الحاجب على ان الواضع اشترط في دلالة
الحرف على معناه ذكر متعلقه الا التزام ذكر المتعلق في استعمالهم لان الواضع
لم يصرح بذلك الاشترط وقد وجدنا هذا الدليل في الاسماء اللازمة للاضافة كما
هو موجود في الحرف فالدليل واحد ومقتضاه متعددان ذكر المتعلق بالنسبة
لحرف لاشرط الواضع ذكره للدلالة على المعنى وذكره في الاسماء اللازمة
للاضافة للتوصل للوصفية باسماء الاجناس ولا شك ان هذا تحكم اذ مقتضى
كون الدليل واحداً ان يكون المقتضى بالفتح واحداً اما من القليل الاول فيهما او
من القليل الثانى فيهما (قوله لتحصل الغاية) اي الغرض وقوله التى هى التوصل
اي الوصفية باسماء الاجناس مثلاً كما في ذو (قوله بحث) اي صرف وخالص قال
شيخنا ولا يخفى عليك ان هذا المعتبر بالتحكم يذهب الى معنى الحرف كمن مستقل
بالمفهومية كذا وحينئذ فيأتى الاعتراض بان هذه التفرقة في المتعلق تحكم اما
لو كان يذهب الى ان معنى الحرف جزئى ومعنى ذو كلى فلا اعتراض حينئذ لان
المعنى الجزئى لا يتحقق الا بالمتعلق بخلاف الكلى فانه مستقل بالمفهومية والتفرقة
ظاهر ولا تحكم فيها وكلامه وتأمله (قوله واما بيان الخ) عطف على محذوف اي
اما بيان كون معنى الحرف جزئياً فقد عرفت واما بيان عموم الخ (قوله بخلاف
الاسم الخ) حال من الضمير في لا يستقل العائد على الحرف اي حاله كونه ملتبساً
بخلاف اي بخلاف الاسم الخ (قوله مستقل بالمفهومية) اي ملحوظ قصد او بالذات
لاعلى انه آلة للغير (قوله والفعل وان كان) الفعل مبتداً والخبر لايتأتى صحته الا
اذا حذفت الاوان فيكون الخبر ما بعدها وهو جزؤ معناه وقوله وان كان الخ
الواو للحال وان زائدة اي والفعل والحال ان تمام معناه غير مستقل جزء معناه
مستقل او جملة وان كان زائدة والخبر حينئذ قوله تمام معناه اي والفعل تمام
معناه غير مستقل كذا ذكر بعض الحواشى وذلك ان تجعل الفعل مبتداً والواو
للحال وان وصلية والخبر محذوف اي والفعل والحال ان تمام معناه غير مستقل
حاله متضح ثم انه لما كان يتوهم من انه اذا كان تمام معناه غير مستقل يكون
جزؤه كذلك استدرك على ذلك بقوله الا ان جزء معناه الخ فتأمل (قوله تمام معناه

قوله وايضاً في حيث لا دليل
الخ) حاصله ان الواضع لم
يصرح باشرط ذلك المتعلق
في دلالة الحرف ولان بان
ذكر المضاف اليه في الاسماء
اللازمة للاضافة ليتوصل
بذلك اجعلها صفات وانما
العلامة ابن الحاجب اثبت
ذلك من عند نفسه اخذاً
من تتبع موارد الاستعمال
واذا كان كذلك فكل من
الحرف والاسماء اللازمة
للاضافة قد التزم فيها
ذكر المتعلق في الاول
والمضاف اليه في الثانى
فالحكم بذكره في الاول
لاشرط الواضع وفي الثانى
ليتوصل الى ما ذكره لا لالا
شرط تحكم بحث اي صرف
قوله اما بيان الخ) اي
معطوف على محذوف اي
اما كون معنى الحرف غير
مستقل علفهومية فقد
عرفته واما بيان عموم الخ
قوله بخلاف الخ) حال من
الضمير في لا يستقل العائد
لحرف اي حاله كونه ملتبساً
بخلاف الخ قوله والفعل
وان كان الخ) لا يظهر موافقته
للعربية الا تحذف قوله وان
كان ليكون خبراً مبتدأ تمام
معناه او حذف قوله الا ان
ليكون ما بعده خبره وتكون
الجملة الواقعة بين المبتدأ
والخبر حالية وان وصلية تأمل

قوله غير مستقل بالمفهومية) وذلك لعدم استقلال جزئ الذي هو النسبة اذا المركب من المستقل وغيره غير مستقل تأمل **قوله** الا ان جزء معناه الخ) فان قلت ما تقول في الزمان (٩٢) قلت هو كالتسوية في انه اعتبر في معنى الفعل على

انه قيد للحدث فهو غير مستقل بالمفهومية **قوله** يدل على حدث) اي وضعا وكذا على الزمن لتصریح النحاة بأنه من مدلوله واما على الفاعل فالتراما كما صرح به غير واحد ووضع بناء على ظاهر كلام المصنف في التقسيم **قوله** فانها ملحوظة الخ) علة لكونها جزئية للزمن كونه غير مستقلة بالمفهومية او علة لمحدوف تقديره وهي غير مستقلة **قوله** الا ان احدها) مستثنى من محذوف تقديره وهذان الامران لا يختلفان في حالة من الحالات الا في هذه الحالة **قوله** متعينا في نفسه بوجه) هو كون كل حدث لا بدله من محدث **قوله** وملحوظا بذلك الوجه) اي متعلابه ليتمكن تعقل النسبة بينه وبين الحدث **قوله** لكن اللفظ لا يدل عليه) اي على الاخر وهو الفاعل اي لا يدل عليه وضعا بل يدل عليه التزاما وهذا صريح في مخالفة المصنف اذ ظاهر كلامه في التقسيم انه يدل عليه وضعا والمراد فاعل ما اذا لفعل باتفاق المصنف والنحاة لا يدل على فاعل مخصوص (وقع)

وضعا وانما يدل على حدث وذات ما وقع منها الحدث ويستدل على خصوصية الفاعل بذكره

قوله هذا الجزء) اي وهو الحادث **قوله** فلا بد من ذكره) كما هو حال متعلق الحرف الا ان ذكر متعلق الحرف للدلالة على حصول اصل معنى الحرف ذهنا وخارجا حتى لو لم يذكر لم يستفد من الحرف اصلا وذكر الفاعل للدلالة على الخصوص حتى لو لم يذكر (٩٣) فانه يستفاد حدث منسوب الى فاعل ما حصل الفرق بين الحرف

وقوعه والحدث ويستدل على خصوصية الفاعل بذكره (قوله فلا يتحصل هذا الجزء) اي الذي هو النسبة لان الكلام فيها وهذا احسن من قول بعضهم المراد بالجزء الحدث (قوله فلا بد من ذكره) اي الفاعل المميز لان الذكر انما يتعلق به (قوله كما هو) اي لزوم الذكر حال متعلق الحرف الا ان ذكر متعلق الحرف للدلالة على حصول اصل معنى الحرف ذهنا وخارجا حتى لو لم يذكر لم يستفد من الحرف اصلا وذكر الفاعل للدلالة على الخصوص حتى لو لم يذكر لاستفد من الفعل حدث منسوب لفاعل ما حصل الفرق بين الحرف والفاعل من هذه الحيثية (قوله فلا يصح) تفريع على كون المجموع غير مستقل وقوله ان يحكم عليه بشي) اي كالا يصح ان يحكم به **قوله** ولم يبلغ) المحل للفاء لانه مفرع على ما قبله وقد ضمن يبلغ معنى يرتقى فعداء الى **قوله** ولم تضم الى المنسوب اليه) اي وهو الفاعل وقوله كذلك اي بأن يجعل المجموع مدلول لفظ الفعل وقوله الهروي بأن يجعل المجموع مدلول المنسوب اليه الذي هو الفاعل غير سديد لانه بناء المقام عنه تأمل قال المحشي لا يذهب عليك ان هذا السؤال انما يرد على ما زعم من ان مدلول الفعل هو الحدث والنسبة فقط دون الفاعل مخصوصا كان او غير وقد علمت ما فيه **قوله** مع انها) اي النسبة حالة بينهما اي المنسوب والمنسوب اليه **قوله** متعلقة بالمنسوب اليه) من جهة ان ما قامت به لا يوجد الا به وضم الشيء لما قام به الحق من ضمه لما به نوع تعاق (قوله كذلك الصفة) اي يستفاد منها نسبة غير مستقلة وظرفان (قوله محكوما بها) اي كافي زيد قائم وقوله وعليها اي نحو القائم في الدار (قوله دون الفعل) اي مع الفاعل فان مجموعهما لا يصلح المحكم عليه ولا به (قوله اجيب بأن النسبة الخ) هذا جواب بالتسليم والفرق بين الامرين وحاصله اننا سلم ما ذكر ثم لكن فرق بين النسبة المستفادة من مجموع الفعل والفاعل والنسبة المستفادة من الوصف اذا النسبة المستفادة من مجموع الفعل والفاعل مقصودة بالافادة اي المقصود من التركيب افادتها فتفوت على الطرفين فلا تلاحظ الذات من المجموع فيحكم عليه لاجلها ولا الحادث فيحكم به لاجلها وتلك النسبة من صفاتها عدم الاستقلال فلا يأتى الحكم على المجموع لاجلها ولا به لاجلها بخلاف النسبة في الصفة فانها تقييدية كاملة بين الذات والحدث وغير ظاهرة فصار المنظور له الطرفين دون النسبة تلك ان تلاحظ في الوصف الذات فيحكم عليه والحدث فيحكم به (قوله منفردة بنفسها) اي ملحوظة في ذاتها وليست معتبرة لتقييد شيء

قام به الحق من ضمه لما به نوع تعاق **قوله** كذلك الصفة) اي يستفاد منها نسبة غير تامة وطرفان **قوله** منفردة بنفسها غير مبطونة بغيرها) صفتان كاشفتان اذ معنى كون النسبة تامة في الفعل انفرادها بالفهم وعدم ربطها بالغير كالفاعل

وبيان ذلك من النسبة جزء معنى الفعل لانه موضوع للحدث والنسبة كما تقدم فمبنى مفهومته منه قبل تركيبه مع الفاعل وحينئذ فليست مرتبطة بالفاعل اى ليس وجودها مرتبطا بوجوده وان كان القصد من التركيب افادتها قوله لا تقتضى الخ) تفسير ما قبله على نسق ما تقدم وقوله انفراده اى المعنى الذى هو النسبة وقوله عن غيره اى الذات والضمير فى ارتباطها بالنسبة وفى به لا غير المراد به (٩٤) الذات ايضا وهذا متعين ودليله كون

قوله لا تقتضى انفراد المعنى عن غيره واقعا فى مقابلة قوله منفردة بنفسها وقوله وعدم ارتباطها به واقعا فى مقابلة قوله غير مربوطة بغيرها اصلا كما يدل عليه المقام وهذا مما يمين ما قلناه واما كون المراد بالمعنى المضاف اليه انفراد الحدث وضمير ارتباطها بالصفة بمعنى الحدث فلما لا مساغ له اذ يحجب الذوق السليم والطبع المستقيم قوله فهذا) اى لكون النسبة غير مقصودة بالافادة ويحتمل رجوع اسم الاشارة له ولما قبله قوله فلا تصلح للحكم) اى لمنع الحكم والضمير ان فى عليها وبها للصفة اى اذا عرفت ان النسبة فى الصفة غير داخلة فى مدلولها وضعا بل الفرض منها مجرد التقييد فلا يصلح الخ وكلام المحشى يقتضى ان ضميرى عليها وبها للنسبة وذلك يشعر بأن النسبة الداخلة فى مفهوم

الفعل تصلح للحكم وليس كذلك بل الصالح للحكم فى مفهومه انما هو الحدث والفرق بين (مجرد) النسبتين انما هو كون احدهما تقييدية والاخرى تامة ونص كلام الهروى قوله واما النسبة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لانها غير ملحوظة بالذات بل بانتمتع لتعرف حل الذات والحدث والمحكومة

وعليه لا بد ان يكون قصديا لان صحة الحكم (٩٥) على الشئ وبه فرع قصده انتهى قوله فان قلت قال المحشى

مجرد التقييد وحينئذ فلا تكون ملاحظتها سببا فى صلاحية الحكم على صفة او بها فقول التشرح فلا تصلح الحكم اى فلا تصلح ملاحظتها سببا للحكم عليها اى على الصفة او الصفة وهذا بخلاف الذات والحدث فان كلا منهما داخل فى مدلول الصفة وضعا فلذا كان ملاحظة فيها سببا فى صلاحية الحكم عليها وملاحظة الحدث فيها سببا فى صلاحية الحكم بها (قوله فان قلت الخ) هذا معارضة للدليل المقدم المشار له بقوله واجيب بان النسبة فى الفعل الخ فكانه قال ما ذكره من الدليل وان دل على مدعاك من ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به لكن عندنا دليل يدل على نقيض مدعاك وهو صحة الحكم بمجموع الفعل والفاعل وذلك الدليل اتفاق النحاة على ان مجموع قام ابوه من زيد قام ابوه محكوم به وحينئذ فينتظم قياس صورته ما ذكره من ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به مخالف لما اجمع عليه النحاة وكل ما خالف ما اجمع عليه النحاة باطل ينتج ما ذكره من ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به باطل (قوله قات الخ) حاصله منع صغرى القياس وهى ما ذكره مخالف لما اجمع عليه النحاة لان المراد بقول النحاة قام ابوه خبر عن زيد ان القيام المسند الى الاب محكوم به على زيد ومن المعلوم ان القيام المسند للاب مركب تقييدى والمركب التقييدى مفرد لاجلته وليس المراد بقول النحاة قام ابوه خبر عن زيد ان مجموع الجملة المحتوية على الفعل والفاعل والنسبة التامة بينهما محكوم بها على زيد كما فهم المعترض وحيث كان المراد من قول النحاة ما ذكر فلا يكون كلامهم معارضا لما قلناه من ان الجملة لا تصلح للحكم بها (قوله بأن المقصود ههنا) اى من التركيب المذكور اى ان الذى يمكن قصده منه على سبيل البدل حكمان فاندفع ما يقال كان الاولى ان يعبر بالمفهوم بدل المقصود لما سياتى له ان المقصود من هذا التركيب حكم واحد (قوله الحكم بان ابا زيد قائم) الاولى الحكم على ابي زيد بالقيام (قوله ليسا بمفهومين) كان الاولى ان يقول ليسا بمقصودين لانه لا ينسب بما غير به او لا وقوله صريحان فى قصد المنفى المعية والمعنى ولا شك ان هذين الحكمين ليسا بمقصودين معان هذا الكلام (قوله بل المقصود الاصلى المتكلم احدهما) اى وهو الثانى لانه المدلول المطابق لذلك التركيب (قوله فان كان المقصود الاول) اى وهو الحكم على ابي زيد بالقيام وهذا التردد بالنظر للاحتمال العقلى فلا ينافى ان القائل زيد قام ابوه انما قصد الحكم على زيد بقيام ابيه ولو قصد الحكم على ابيه بالقيام لكان التركيب فاسدا ولا يصح رفع زيد بل كان يقال ابو زيد قائم ولو قال الشارح فى الجواب اجيب بان هذا لا يرد لان المقصود من هذا التركيب الحكم على زيد بقيام الاب فصار قام ابوه مفرد لاجلته

كان الاولى ان يعبر بمقصودين كما لا يخفى فى قوله بل المقصود الاصلى احدهما) اى وهو الثانى

قوله لتعين المحكوم عليه أي وهو الـاب **قوله** فإذا وقعت النسبة بينهما أي بين قام وأبي زيد **قوله** لم ترتبط
بغيره أي غير أبي زيد وهو زيد **قوله** كذلك أي مثل قام أبو زيد في إيقاع النسبة بين قام والـاب **قوله** لم ترتبط
بزيد أي مع أن الأمر ليس كذلك بل الذي قصده النحاة إنما هو الحكم على زيد بقيام الـاب وليس المقصود في مثل
ذلك التركيب إلا ذلك الحكم والمعتزض فهم أن كلام حكمين أحدهما الحكم على الـاب بالقيام والثاني الحكم
على زيد بتلك الجملة التي هي الفعل والفاعل **قوله** ٩٦ تجريد أي قام أبوه وقوله الذي يستحيل صفة

للارتباط **قوله** مع إيقاع النسبة أي بين قام والـاب وإنما استحال ذلك مع ما ذكر
لصيرورة قام أبوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال ينافي الارتباط (التنبيه الخامس) **قوله** أن ضاريا
وحيث أن النسبة قام أبوه نسبة تقيد والمركب التقيد من قبيل المفرد والحاصل أنه إذا كان المقصود الثاني كان المسند مركبا تقيدا وهو مفرد
لا جملة مركبة من فعل وفاعل ونسبة بينهما تامة كافهم المعترض فانه فهم أن في هذا الكلام حكمين الحكم على الـاب بالقيام والثاني الحكم على زيد بتلك
الجملة المحتوية على الفعل وفاعل والنسبة التامة (قوله لا ترى الخ) هذا توضيح لقوله فان كان المقصود الأول فزيد محكوم عليه (قوله بينهما) أي بين قام
وأبي زيد (قوله ترتبط) أي قام وقوله بغيره أي غير أبي زيد وهو زيد مثلا (قوله كذلك) أي مثل قام أبو زيد في إيقاع النسبة بين قام الـاب
قوله لم ترتبط بزيد ولم يقع خبر عنه أي وعدم وقوع خبر عنه باطل لأن الذي يقصده المتكلم من هذا التركيب الذي هو زيد قام أبوه إنما هو الحكم على زيد
بقيام الـاب (قوله تجريد) أي قام أبوه (قوله ومن ثم) أي من أجل ذلك أي من أجل بطلان عدم وقوع خبر عنه زيد (قوله الذي يستحيل) صفة
للارتباط (قوله مع إيقاع النسبة) أي مع الحكم بوقوع النسبة بين قام والـاب وإنما استحال ذلك مع ما ذكرنا لصيرورة قام أبوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال ينافي
الارتباط (قوله مما سبق من الفرق) من الأولى ابتدائية والثانية بيانية (قوله أن ضاربا) الأولى أنه أي المشتق لا يرد لأن الإيراد على حد الفعل لا يختص بضارب
(قوله يصدق عليه هذا الحد) أي لقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فهذا يدل على أن الزمن الحال جزء مفهومه (قوله ليس بمانع) أي

على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة وضعنا وحيث لا يرد ما ذكرنا لأن هذا القيد مخرج له (من) كأنه مدخل نحو عسى وليس الخ **قوله** يصدق عليه هذا الحد أما ولا فلان مصطلح الأصوليين أن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو يدل على أن الزمن الحال جزء مفهومه وأما ثانيا فبالنظر لاستعمال
في أحد الأزمنة ماعدا الحال مجازا وحيث فيحتاج في دفعه إلى كلفه كما قال المحشي **قوله** فالحد ليس بمانع

أي من دخول الغير وهو المشتق **قوله** علم أنه لا يرد أي لأن ما سبق في التقسيم يدل على أن المراد بقولهم معنى في نفسه
الحدث ونسبته إلى موضوع ما فكانه قيل ما دل على حدث منسوب إلى فاعل ما مقترنا الخ فباعبار الحدث في مفهومه
أولا ندفع إيراد المشتق كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله فانه الخ **قوله** على أن الحدث على تعليلية أي وإنما كان
ما ذكر مقتضيا لعدم ورود لأن الحدث أول ما أي شيء اعتبر في مفهومه أي الفعل **قوله** فصار ليس كذلك
تفريع على التعليل المذكور أي ليس الحدث أول ما اعتبر في مفهومه **قوله** لانه يدل على ذات الخ أي فأول ما اعتبر
في مفهومه الذات **قوله** ونسبة الحدث (٩٧) الخ الأولى أن يقول وحدث منسوب إليه إذا النسبة ليست جزء

من دخول الغير فيه وهو المشتق (قوله علم أنه لا يرد) أي لأن ما سبق في التقسيم يدل على أن المراد بقولهم
معنى في نفسه الفعل ما دل على معنى في نفسه الحدث والنسبة لفاعل ما فكانه قيل الفعل ما دل على حدث منسوب
لفاعل ما فكانه قيل الحدث منسوب لفاعل ما مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة فباعبار الحدث في مفهومه
أولا ندفع إيراد المشتق لانه يدل على ذات حدث منسوب إليها فالاعتبار في مفهومه أولا الذات بخلاف الفعل فان الاعتبار
في مفهومه أولا الحدث بقي شيء آخر وهو أن حد الفعل المذكور في كتب النحاة من يذوقه قيد وضعنا حيث قالوا ما دل على معنى مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة وضعنا
وحيث لا يرد ما ذكرنا لأن هذا القيد مدخل نحو عسى وليس ونخرج المشتق لأن دلالة على أحد الأزمنة بالاتزام لأن أحد جزء مفهومه وهو الحدث يستلزم
زمن يقع فيه وقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال المراد أنه حقيقة في الحدث الواقع في الحال ومجاز في الحدث الواقع في المستقبل وليس المراد أنه حقيقة في الزمن الحال حتى يتأتى الإيراد فتأمل (قوله على أن الحدث) على تعليلية أي
وأنما كان ما ذكر مقتضيا لعدم ورود لأن الحدث أول ما اعتبر في مفهومه أي أول شيء اعتبر في مفهوم الفعل (قوله ليس كذلك) أي ليس أول ما اعتبر في مفهومه
مفهومه الحدث (قوله لانه يدل على ذات) أي فأول ما اعتبر في مفهومه الذات وقوله ونسبة الحدث إليه الأولى أن يقول وحدث منسوب إليه لأن النسبة
ليست جزء مفهوم الوصف بل هي للتقيد فقط كما تقدم في التنبيه الرابع (قوله وتكون كلمة ما) أي في قول المصنف ما دل نافية وتأخير الشارح هذا الاحتمال
يقتضي أن مرجوح والأول أرجح وهو كذلك وذلك لأن هذا الاحتمال وإن كان ظاهرا بالنظر للضمير لأن مقتضى السياق رجوعه لضارب لأن الحدث عنه غير
ظاهر من جهة جعل ما نافية لأن الشائع في نفي الماضي لم ونفي الحال ما والمصنف قال ما دل بالماضي والمتبادر منه أن ما موصولة لا نافية (قوله التنبيه السادس) مبتدأ خبره
مخدوف أي هذا الذي نشرع فيه أو بالعكس (قوله ويعلم منه الخ) الأوائل الاستئناف

ولا على مقدر هو منه (دسوقي) (٧) يعلم أمور سبقت ومنه يعلم إذا لوجه لا اعتبار ذلك المقدر في هذا
التنبيه **قوله** بين اسم الجنس أي نوع منه وهو الموضوع للذات لانه المذكور فيما سبق وقد يقال إذا علم الفرق
بين هذا النوع وبين علم الجنس علم الفرق بين النوع الثاني وبينه بالقياس عليه أو يقال كما قال المولى عصام
المراد مطلق اسم الجنس وإن لم يسبق اعتمادا على اشتها مفهومه **قوله** وهو الأكثر أي شهرة بين القوم

هذا لعدم وجود مقام الوصل

قوله ويسمى اي المذكور من الماهية مع قيد الوحدة المذكورة **قوله** من حيث هي اي لا بقيد الوحدة المتقدمة ولا بقيد التعيين الا في **قوله** ولا يخفى المقصود منه الاشارة للتورك على المصنف بانه كيف ينسب علم الفرق الى ما سبق مع ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم **قوله** فلا بد من تأويل لهذا الكلام اي المتضمن نسبة علم الفرق الى التقسيم بان يقال شهرة وضع علم الجنس للماهية بقيد التعيين اغنت عن ذكره في التقسيم (٩٨) فكانه ذكر فيه وبخى الفرق عليه وبذلك

يعلم ان **قوله** وهو الخ ليس ببياناً للتأويل بل لما يؤل اليه الكلام بعد التأويل **قوله** مبنى على **قوله** الخ افاد العلامة المحشى ان هذا التخصيص تحكم اذا الفرق الذي ذكره المصنف حاصل بين اسم الجنس بمعنى وبين علم الجنس كالا يخفى **قوله** كان علم الجنس كذلك اي موضوع للماهية فالتشبيه بالنظر الى ذلك وليس المراد بقوله كذلك انه موضوع للماهية من حيث هي كما يقتضيه ظاهر التشبيه لفساد اذهو مناف لما سأتى هذا ان اريد بالحيثية عدم التقيد مطلقاً اذا اريد بها عدم التقيد بالوحدة المتقدمة فهي موجودة فيهما وبقي التشبيه على ظاهره حينئذ صحيحاً **قوله** بجوهره اي بذاته لا بامر خارج عنه كاللام **قوله** لغير معين اي لجرد الذات بقطع النظر عن التعيين وان كان موجوداً حال الوضع وليس المراد انه موضوع (قائم) للذات المقيدة بعدم التعيين حتى يكون معتبراً في مفهومه كانه على ذلك العصام **قوله** من تلك الحقيقة بيان لغير معين وهو جار على ما تقدم وفيه قصور كما علمت **قوله** وهو اي التعيين اي معنى فيه اي معنى ثابت في الموضوع له ووصف له به يتوصل الى وضع اللفظ للمعنى وشار بذلك لدفع ما يتوهم من ظاهر **قوله** وضع لغير معين

الذات بقطع النظر عن التعيين وان كان موجوداً حال الوضع وليس المراد انه موضوع (قائم) للذات المقيدة بعدم التعيين حتى يكون معتبراً في مفهومه كانه على ذلك العصام **قوله** من تلك الحقيقة بيان لغير معين وهو جار على ما تقدم وفيه قصور كما علمت **قوله** وهو اي التعيين اي معنى فيه اي معنى ثابت في الموضوع له ووصف له به يتوصل الى وضع اللفظ للمعنى وشار بذلك لدفع ما يتوهم من ظاهر **قوله** وضع لغير معين

قوله بالآلة الباء للتصوير وتو له من نحو اللام بيان الآلة ودخل تحت نحو الاضافة فانها كاللام في افادة التعيين **قوله** فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس رده المولى عصام الدين بان هذا لا بد فيه من دليل ولا دليل عليه اقول فالاحسن في الفرق ما اشار اليه بعض المحققين وهو ان اسم الجنس موضوع للماهية الكلية وعلم الجنس موضوع للماهية الجزئية وهي الحاضرة في نفس الواضع آن وضعه وهي فرد من افراد الماهية الكلية التي هي مدلول اسم الجنس مثلاً اذا استحصرت الواضع الماهية في نفسه (٩٩) فان وضع اللفظ لتلك الماهية الجزئية الحاضرة كان اللفظ علم جنس وان وضعه

قائم به يتوصل به لوضع اللفظ له فهو ظرفية لوصف في الموصوف وانت خبير بأن الوصف القائم بالماهية الموضوع لها التعيين لا التعيين فيجب ان يراد بالتعيين التعيين وشار الشارح بقوله وهو معنى فيه لدفع ما يرد على قوله بل وضع لغير معين من ان الواضع لا يضع لفظ الشيء الا بعد تعيينه عنده اذ لا يتأتى الوضع لغير معين وحاصل الجواب ان الماهية التي وضع لها اسم الجنس معينة عند الواضع لكن ذلك التعيين ليس معتبراً جزءاً من الموضوع له ولا قيداً في الوضع فهو حاصل غير مقصود بخلافه في علم الجنس فانه معتبر فيه على انه جزء او قيد على ما مر من الخلاف فقول المصنف بل وضع لغير معين معناه بل وضع للماهية التي لم يعتبر تعيينها (قوله بالآلة) الباء للتصوير وقوله من نحو بيان الآلة ودخل تحت نحو الاضافة فانها كاللام في افادة التعيين (قوله فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس) هذا التفريع بالنظر لما هو المتبادر من قول المصنف فان علم الجنس موضوع للجنس الماهي لانه وان كان محتملاً للجزئية التعيين ولقيدته الا ان المتبادر منه الجزئية (قوله وان معنى علم الجنس) الاول للحال وهو زنة ان مكسورة وقوله معلوم اي بين القوم وشهرته بينهم اغنت عن ذكره فكانه ذكر فيما سبق كما سبق **قوله** الدال على مبنى الفرق اي مع ضمنية ما هو معلوم مشهور كما عرفت لان مبنى الفرق اي ما يبنى عليه ذكر معناها معاً لا معنى اسم الجنس فقط كما هو واضح (التبيين السابع) **قوله** وهو اي الفرق المذكور صريحاً استقلال الماهي (قوله وهو استقلال الماهي الخ) اي والفرق المذكور صريحاً استقلال الماهي بالنسبة للموصول وعدمه اي وعدم استقلال الماهي بالنسبة للحرف وبيان كون الفرق المذكور هنا مفهوماً التزاماً من ذلك ان استقلال الماهي معناه عدم توافقه مع الماهي على انضمام شيء آخر وهذا يلزمه معنى الموصول مبهم عند السامع يتبين بمفهوم الصلة الذي هو معنى في الموصول لكن بواسطة انضمام امر آخر معلوم مما سبق وهو ان الموصول لوضعه للمشخصات وضعا عاماً يحتاج في افادته الماهي من تلك المشخصات الى القرينة انضمام شيء آخر وهذا يلزمه ان معنى الموصول هو معنى في الموصول لكن بواسطة انضمام امر آخر معلوم مما سبق وهو ان الموصول لوضعه للمشخصات وضعا عاماً يحتاج في افادته الماهي من تلك المشخصات الى القرينة انضمام شيء آخر وهذا يلزمه ان معنى الموصول هو معنى في الموصول لكن بواسطة انضمام امر آخر معلوم مما سبق وهو ان الموصول لوضعه للمشخصات وضعا عاماً يحتاج في افادته الماهي من تلك المشخصات الى القرينة

انضمام شيء آخر وهذا يلزمه ان معنى الموصول هو معنى في الموصول لكن بواسطة انضمام امر آخر معلوم مما سبق وهو ان الموصول لوضعه للمشخصات وضعا عاماً يحتاج في افادته الماهي من تلك المشخصات الى القرينة انضمام شيء آخر وهذا يلزمه ان معنى الموصول هو معنى في الموصول لكن بواسطة انضمام امر آخر معلوم مما سبق وهو ان الموصول لوضعه للمشخصات وضعا عاماً يحتاج في افادته الماهي من تلك المشخصات الى القرينة

قوله عند السامع متعلق بهم اوجا بعد وهو لفظ يتعين قدم عليه للاشارة الى ان التعيين بمعنى فيه مقصور على السامع اذ المتكلم لا يجب ان يتعين في نفسه بالصلة بل لوجهل تعيينه بالصلة وعلم المخاطب ذلك اصح ان يذكر الموصول مقيدا بهذه الصلة اذ الموصول موضوع لما علمه المخاطب بالصلة كما افاده العصام **قوله** هو معنى فيه ليس المراد انه حاصل في الموصول وقائم به والا لكان المراد **﴿ ١٠٠ ﴾** المقاتل في ذلك وليس كذلك بل المراد انه حاصل باعتباره ومتوقف

لمزاجه المعاني وان عدم استقلال المعنى معناه توقف فهم المعنى انضمام شئ آخر وهذا يلزمه ان الحرف لا يتحصل معناه ولا يوجد الا بضميمة شئ وهو المتعلق الذي معنى الحرف معنى فيه اى حاصل باعتبار **قوله** يدل على معنى في غيره اى يدل على معنى او حظا انه وصف لغيره **قوله** وتوصله اى خارجا وقوله وتغلقه اى ذهنا فالعطف مغاير وهذا اى قوله وتوصله وتغلقه الح اشارة لمقام آخر مغاير لما قبله فالاول اشارة لتوقف وصف المتعلق على معنى الحروف والثاني اشارة لتوقف معنى الحرف على ذات المتعلق فالعطف مغاير **قوله** معنى فيه اى حاصل باعتباره **قوله** عند السامع اى واما عند الواضع فهو غير مبهم لانه وضعه للجزئيات المعينة وقوله عند السامع بهم بدليل قول الشارح وانما قيدنا الابهام بكون عند السامع الخ ويصح تعلقه بقوله يتعين وقدرم عليه الاشارة الى ان تعيينه بمعنى مقصور على السامع لان المتكلم لا يتعين الموصول في نفسه بالصلة بل لوجهل تعيينه بالصلة وعلم المخاطب ذلك اصح ان يذكر له الموصول مقيدا بتلك الصلة لان الموصول موضوع لما علمه المخاطب بالصلة **قوله** الذى هو معنى فيه اى حاصل في الموصول قائم به والصلة توضح الابهام الذى في الموصول لان مضمونها معنى حاصل في الموصول ووصف قائم به **قوله** الفعل والحرف اى فيهما للاستغراق اى كل فعل وحرف لا للجنس اذ الاشتراك بين حقيقتيهما **قوله** في انهما يدلان الاولى في الدلالة على معنى الخ لان الاشتراك انما هو في ذلك لافى دلالتيهما لان ذلك ليس قدرا مشتركا بينهما حتى يصلح لاشتراكهما فيه **قوله** باعتبار كونه ثابتا للغير اى معرف لحال الغير ولو قال المصنف يشتركان في الدلالة على معنى معرف لحال الغير كان اوضح وذلك المعنى في الحرف هو تمام معناه الذى هو المعنى الجزئى كالا ابتداء الخاص مثلا فانه معرف لحال السير والبصرة مثلا اعنى كون الاول مبتدأ والثاني مبتدأ منه وفى الفعل النسبة المخصوصة الجزئية فانها معرفة لحال الحدث وحال فاعله من كون الاول مسندا والثاني مسند اليه **قوله** اشارة خبر لمبتدأ محذوف اى هذا اشارة اى مشير **قوله** ان صحة الحكم على شئ اى وكذا صحة الحكم به **قوله** موقوفة على ثبوته في نفسه اى لان اثبات الشئ لشيء فرع عن ملاحظة المثبت له

ثابتا باعتبار كونه آله ومرآة لمشاهدة الغير وذلك المعنى في الحرف هو تمام معناه الذى هو المعنى **﴿ بالاستقلال ﴾** الجزئى كالا ابتداء الخاص مثلا وفى الفعل النسبة المخصوصة الجزئية اوجموع معناه **قوله** ان صحة الحكم على الشئ اى وكذا صحة الحكم به **قوله** موقوفة على ثبوته في نفسه وذلك لان اثبات الشئ لشيء فرع عن ملاحظة المثبت له بالاستقبال فلا يصح اثبات الشئ لما هو غير ملحوظ بالاستقبال وان لم يمتنع ثبوته له كما افاده الاولى العصام

تعلقه على تعلقه وذلك ان الصلة انما تتم بربطها بالموصول وهذا معنى اشتراط العائد وتعلق ذلك الربط يتوقف على بعقل الموصول فالصلة من حيث انها صلة معنى غير مستقل بالمفهومية لانها انما تتعلق بتعلق الموصول لكن من حيث انه مبهم لامن حيث انه معين اذ لا توقف لها عليه من هذه الحيثية قال العلامة العصام فقد ظهرا دراج لفظ مبهم فائدة تأمل **﴿ التنية الثامن ﴾**

قوله الفعل والحرف ال فيهما للاستغراق اى كل فعل وكل حرف **قوله** في انهما يدلان الاولى ان يقول في الدلالة على معنى الخ اذ الاشتراك انما هو في ذلك لافى دلالتيهما لان ذلك ليس قدرا مشتركا بينهما حتى يصلح لاشتراكهما فيه **قوله** على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير اى

قوله بل امر ثابت لغير اى على الوجه المتقدم وحينئذ لا يصح الحكم عليه بشئ لانقضاء شرطه وهو استقلال **قوله** ومعنى ضرب الخ كان الاولى ان يقول هو النسبة والحدث والنسبة لانه المراد بالمعنى كما تقدم واما الحدث فمستقل المفهومية فلعله مراده الحدث من **﴿ ١٠١ ﴾** حيث وصفه المذكور وهو النسبة تأويل **قوله** بل لا يثبتان لشيء اصلا اشار به الى ان العلة المذكورة كما يترتب عليها ما ذكره المصنف كذلك يترتب عليها امر آخر وهو عدم ثبوتهما لشيء **قوله** اذا كانا مستعملين في معناه اى في تمام معناه اوجزئيه الذى لا يستقل بالنسبة للفعل واحترز بذلك عما اذا كانا مستعملين في انفسهما بل اريد بهما لفظهما او الجزء المستقل بالنسبة للفعل فانهما في الاول يخبر بهما وعنهما والفعل الثانى يخبر به اشار الشارح الى الاول بقوله وانما قيدنا الخ **قوله** فان الالفاظ علة لمحذوف تقديره وانما صح الحكم فيما ذكر لان الالفاظ الخ **قوله** الموضوعه هي لها صفة جرت على غير من هي له لانها الالفاظ وقد جرت على المعاني ولذا ابرز الضمير وكان الاولى حذفها ليشمل اللفظ المعانى الحقيقية والمجاز كاي بدل عليه قوله انفسها افاد ذلك المحشى **قوله** متساوية الاقدام **﴿ الاضافة لادنى ملابسة وقوله في صحة متعلق بمتساوية اى متساوية فيما ذكر من حيث الاقدام عليه ويحتمل ان الاضافة على معنى في وفي الداخلة على صحة بمعنى على اى متساوية في الاقدام على ما ذكر تأمل**

بالاستقلال فلا يصح اثبات الشئ لما هو غير ملحوظ بالاستقلال **قوله** امر بل ثابت للغير اى معروف للغير وحينئذ فلا يصح الحكم عليه بشئ لانقضاء شرطه وهو الاستقلال فقد علمت انه ليس المراد بالثبوت للغير مطلق ثبوت بل المراد ما ذكرنا والا لانقض باليباض مثلا فانه ثابت للغير وهو مستقل بالمفهومية **قوله** للملاحظة الغير اى الملاحظة حال الغير ووصفه **قوله** ومعنى ضرب اى معناه المعروف لحال الغير **قوله** هو ذلك الحدث الخ الاول ان يقول هو النسبة اذ هو المعروف لحال الغير واما الحدث فمستقل بالمفهومية **قوله** الى فاعل ما هذا ينافي ما مر من ان مدلول الفعل الحدث والنسبة الفاعل معين وهما قولان والراجح ما مر **قوله** طرفيها اى طرفي النسبة وهما الحدث والفاعل **قوله** لتعرف فهما اى لتعرف حالهما اى الطرفين **قوله** بل لغيره اى ثابت لغيره ومعرف لحال غيره **قوله** بل لا يثبتان لشيء اصلا فلذا كان كل من الفعل والحرف لا يحكم عليه ولانه ووجه الاضراب ان كلام المصنف ربما يوهم جواز اثباتهما للغير والخبار بهما عنه **قوله** اذا كانا مستعملين في معناه اى في تمام معناه اوجزئيه الذى لا يستقل بالنسبة للفعل واحترز بذلك عما اذا كانا مستعملين في انفسهما بان اريد بهما لفظهما او في الجزء المستقل بالنسبة للفعل فانهما يخبر بهما وعنهما واشار الشارح الى الاول بقوله وانما قيدنا الخ والثاني كافى قولك الامر الحاصل من زيد ضرب وكافى تسمع بالمعنى خير من تراء فان تسمع مبتدأ خبره خير على احد الاحتمالات فيه كما صرح به بعض المحققين معللا بأن الفعل ان اريد منه الحدث فقط كان اسما لاستقلاله بالمفهومية فتأمل **قوله** فان الالفاظ الى آخره علة لمحذوف تقديره وانما صح الحكم على ضرب ومن فيما ذكر لان الالفاظ الخ **قوله** عن ارادة معانيها من اضافة الصفة للموصوف والارادة بمعنى المراد اى مقطوعا فيها النظر عن معانيها المرادة منها **قوله** الموضوعه هي لها ابرز الضمير لجرى ان الصلة على غير من هي له لانها الالفاظ وقد جرت على المعاني والمراد الموضوعه ولو في ثاني حال فشمل المعاني المجازية وحينئذ فلا تصور في الشارح فاندفع ما قيل الاولى للشارح حذف قوله الموضوعه هي لها ليكون كلامه شاملا للمعاني الحقيقية والمجازية **قوله** متساوية الاقدام الاضافة على معنى في وفي الداخلة على صحة بمعنى على اى متساوية في الاقدام على صحة الحكم عليها وبها لان الكلمة اذا اريد لفظها كانت اسما فيصح الحكم عليها ربها ولو كانت تلك الكلمة فعلا او حرفا وعلى

ملا بسة وقوله في صحة متعلق بمتساوية اى متساوية فيما ذكر من حيث الاقدام عليه ويحتمل ان الاضافة على معنى في وفي الداخلة على صحة بمعنى على اى متساوية في الاقدام على ما ذكر تأمل

قوله ومنهم من قال الخ الواقع في نسخة المحشي ومن قال باسقاط منهم وعليها فن اسم شرط وضرب مبتدأ خبره اسم والجملة مقول القول وجزاء الشرط قوله فحيث لا دليل الخ لان النسخة التي فيها اسقاط ما ذكر فيها قرن حيث بالفاء وهذا اولى مما ذكره المحشي لاحتياجه الى كلفة في تحريكه **قوله** مثلا الاولى حذفه لان المذكور في تلك الصورة ضرب ومن لا غيرهما **قوله** لمعان متعلق بالموضوع وقوله لانفسها وفي ضمن متعلقان بوضع ومرجع اسم الاشارة في قوله ذلك الوضع المستفاد من موضوع وهذا اشارة للوضع الضمني ١٠٢ الذي ذكره التفتازاني وبين ذلك بان

الواضع حين قال عذت ضرب مثلا للمعنى القلاني فقد ذكر الضرب واراد نفسه وبذلك الارادة صار متعينا لنفسه قال العلامة العصام وفيه نظر لانه يلزم ان لا يكون الموضوع بالوضع النوعي موضوعا لنفسه لانه لم يقع اطلاقه وارادة نفسه حين الوضع فلا يكون ضرب موضوعا للوضع الضمني فالوجه ان الوضع الضمني هو الوضع المتطفل وهو وضع الالفاظ لانفسها بعد وضعها لمعانيها ليكن احضارها حين البحث عنها والتفتيش عن احوالها وانما قيل بعد الوضع لانه لولا الوضع للمعاني لم يلتفت الى الالفاظ ولم يعتن بشأنها ومعنى كون الوضع ضميا انه غير مقصود بالذات **قوله** الزم عليهم ضمن الزم معنى اورد فعداه بعل والمثلزم هو السيد السند قدس سره وحاصل الالتزام ان هذا القائل وهو السعد لا دليل له على مادعاء (الوضع) من الوضع الضمني لاذكر اللفظ وارادة نفسه حال الحكم عليه كافي من حرف جر وذلك لا يصلح دليلا لمدعاء لان ذلك لو اقتضى كون المهملات موضوعات لانفسها اذا وجد فيها ذلك المعنى كافي قولك جسق مهملا والتمزام ذلك فيها مكبرة في قواعد اللغة والتحقيق انه اذا اريد اجراء حكم على لفظ مخصوص لم يحتج الى وضع بل يكفي

هذا فالحكم على اللفظ لا يتوقف على كونه موضوعا (قوله ومنهم من قال الخ) منهم خبر مقدم ومن موصول مبتدأ مؤخر صلته القول وضرب مبتدأ ومن عطف عليه واسم خبره والجملة مقول القول وفي نسخة ومن قال باسقاط منهم وعليها فن اسم شرط وضرب مبتدأ وخبره اسم والجملة مقول القول وجواب الشرط قوله فحيث لا دليل الخ لان النسخة التي فيها اسقاط ما ذكر فيها قرن حيث بالفاء وفي بعض النسخ قرنها بالواو وعليها فجواب الشرط محذوف اي من قال هذه الدعوى فلا يسلم له وحاصل هذا القول انه لا يحكم الا على موضوع لان اللفظ كما وضع لمعناه قصد اوضع لنفسه ضمنا اي تبعا من غير قصد فاذا اردت من الكلمة لفظها وحكمت عليها كان الحكم على موضوع وهذا اشارة لما ذكره العلامة السعد من الوضع الضمني وبيانه ان الواضع اذا قال وضعت من الابداء الجزئي فقد ذكر من واراد نفسها اي افرادها الواقعة في التركيب وهذه الارادة تتضمن وضعها لنفسها لان بتلك الارادة صار لفظها متعينا بنفسه وحينئذ فكما وضعت من لان يقصد بها الابتداء الجزئي وضعت لآن يقصد بها اللفظها (قوله مثلا) قيل الاولى حذفه لان المذكور في تلك الصورة ضرب ومن لا غيرها وقد يجاب بان المراد في تلك الصورة مثلا حذف مثلا من الثلاثي لدلالة الاول وان المراد بالصورة صورة الحكم على اللفظ فيشمل كل لفظ حكم عليه باعتبار لفظه (قوله لمعان) متعلق بالموضوع وقوله لانفسها وفي ضمن متعلقان بوضع وقوله ذلك الوضع اي وضعها لمعانيها اي باعتبار دعوى ان الالفاظ الموضوعات لمعانيها موضوعات لانفسها ايضا في ضمن وضعها لمعانيها (قوله الا ذكر اللفظ وارادة نفسه) اي فارادة نفسه تقتضي وضعها كما قالوا (قوله الزم عليهم) ضمن الزم معنى اورد فعداه بعل والمثلزم هو العلامة السيد الجرجاني وحاصل الالتزام ان هذا القائل وهو السعد لا دليل له على مادعاء من وضع اللفظ لنفسه ضمنا الا ذكر اللفظ وارادة نفسه حال الحكم عليه كما في حرف جر وهذا لا يصلح دليل لمدعاء لان ذلك لو اقتضى

السيد السند قدس سره وحاصل الالتزام ان هذا القائل وهو السعد لا دليل له على مادعاء (الوضع) من الوضع الضمني لاذكر اللفظ وارادة نفسه حال الحكم عليه كافي من حرف جر وذلك لا يصلح دليلا لمدعاء لان ذلك لو اقتضى كون المهملات موضوعات لانفسها اذا وجد فيها ذلك المعنى كافي قولك جسق مهملا والتمزام ذلك فيها مكبرة في قواعد اللغة والتحقيق انه اذا اريد اجراء حكم على لفظ مخصوص لم يحتج الى وضع بل يكفي

الوضع لا يقتضى كون المهملات موضوعات لانفسها اذا وجد فيها ذلك كافي قولك جسق مهملا او ثلاثي وكون المهملات موضوعات لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل لتناقضه لان مقتضى كونها مهملة انها غير موضوعات ومقتضى كونها موضوعات انها غير مهملة فالتحقيق انه اذا اريد اجراء حكم على لفظ مخصوص لم يحتج لوضعه بل يكفي بحضوره والتلفظ به وارادة لفظه كما مر انتهى وقد يقال ان الوضع للنفس غير منظوره وحينئذ فلا ينافي الاهمال كما انه لا يقتضى الاشتراك كما صرح به السعد نفسه قال والا كانت جميع الالفاظ مشتركة واورد بعضهم ايضا على السعد ومن تبعه بأنه يلزم على قولهم الالفاظ موضوعات لانفسها ضمنا وتبعا لوضعها لمعانيها عدم صحة الحكم على المهملات وفساد التركيب في نحو جسق مهملا او ثلاثي وذلك لانه ثبت الوضع للنفس بالضمن والتبع اوضاعها لمعانيها والوضع للمعنى في المهملات منفي فليتلف الوضع التبعي والحكم انما يكون على موضوع واجاب بعضهم بأنه يمكنهم التخصيص بأن قواني الوضع للنفس في ضمن الوضع للمعنى بالنظر للمستعمل اما المهمل فالوضع للنفس في ضمن الحكم عليه بما حكم به فتأمل (قوله لا يكون حينئذ) اي حين اذ لم يوضع اللفظ لنفسه كادعاء السيد وحاصل هذا الاشكال ان قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا كلام قطعوا وآمنوا ليس فعلا قطعوا والا كان مدلوله الطلب وهو غير مقصود وانما المقصود واذا قيل لهم هذا اللفظ وليس اسما والالزام القول بوضع اللفظ لنفسه واذا لم يكن اسما ولا فعلا لم يتم حصر النخبة تركب الكلام من اسمين أو اسم وفعل فان قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا كلام ومع ذلك ليس مركبا من اسمين ولا من فعل واسم (قوله لا تنفاه وضعه) اي لا تنفاه وضعه لنفسه (قوله ولا يتأتى الكلام الخ) هذا مقول النخبة (قوله وما يقوم مقامهما) اي في الاستقلال (قوله كالا اسم المستقل بالمفهومية) اي وحينئذ فيكون قوله واذا قيل لهم امنوا مركبا من فعل ومن قائم مقام الاسم (قوله ولا بد من اعتبار هذا التأويل) اي وهو كون المراد اسمين أو ما يقوم مقامهما (قوله على هذا التقدير) اي تقدير عدم وضع الفاظ لانفسها (قوله لا يشكل ذكر الحصر) اي الاستفادة من قول النخبة ولا يتأتى الكلام الخ (قوله وتعريف الكلام) اي لانهم عرفوه بما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والكلم واحد كلمة وهي لفظ وضع معنى مفرد **قوله** والمبتدأ اي وتعريف المبتدأ وهو اسم جرد عن العوامل اللفظية للاسناد اليه

بحضوره والتلفظ به ويستغنى بذلك عن الدال **قوله** فحينئذ اي حين اذ لم يوضع لنفسه على مادعاء السيد **قوله** ولا يتأتى الكلام هذا مقول قول النخبة **قوله** كالا اسم اي قائم مقامه في تأتى الكلام به وتركبه منه **قوله** من اعتبار هذا التأويل وهو كون المراد اسمين أو ما يقوم مقامهما **قوله** هذا التقدير اي تقدير عدم وضع الالفاظ لانفسها **قوله** لا يشكل ذلك الحصر اي الاستفادة من قوله ولا يتأتى الخ **قوله** وتعريف الكلام اي لانهم عرفوه بما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والكلم واحد كلمة وهي لفظ وضع معنى مفرد **قوله** والمبتدأ اي وتعريف المبتدأ وهو اسم جرد عن العوامل اللفظية للاسناد اليه

قوله اللهم الا ان الخ) خاصله ان ما ذكر منظور فيه للغالب وهو الشائع في الاستعمال واما اطلاق اللفظ واردة نفسه فهو نادر لا ينظر اليه فلا يرد نقض قوله كذلك (اي لا يثبت (١٠٤) له الغير قوله فامتنع الخبر عنهما

(قوله اللهم الا ان الخ) هذا جواب آخر وحاصله ان ما ذكره النحاة من الحصر والتعاريف منظورة فيه للغالب الشائع في الاستعمال ومن غير الغالب قديركب الكلام من شيء ليس اسما ولا فعلا ولا حرفا وقد يكون المبتدأ ليس اسما وبالجملة ما ذكره النحاة منظورة فيه للغالب واما اطلاق اللفظ واردة نفسه فهو نادر لا ينظر اليه فلا يرد نقضا (قوله واذا كان الخ) اشار بهذا الى ان قول المصنف فامتنع الخ جواب شرط مقدر وقوله كذلك اي لا يثبت له الغير (قوله الفعل مدلول الخ) يحتمل ان الفعل مبتدأ ومدلوله مبتدأ ثان وكلية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الاول والمراد بالفعل الفعل الاصطلاحي بمدلوله المدلول المطابق وحينئذ يفرد اعتراض الشارح الآتي واواريد بالمدلول التضمني لم يرد الاعتراض وكذا اذا اريد المطابق وقدر مضاف اي بعض مدلول كلي وكذا اذا اريد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث ومدلوله جزؤ وكأنه قيل الفعل اللغوي جزؤ كلي لان من جملة جزئياته الاكل والضرب ويحتمل ان الفعل مبتدأ ومدلوله خبر اول وكلية خبر ثان ويرتكب الاستخدام فيرد بالفعل اللغوي اعني الحدث والضمير في مدلوله للفعل بالمعنى الاصطلاحي فكأنه يقول اخبرك بان الفعل اللغوي مدلول للفعل الاصطلاحي وانه اي الفعل اللغوي كلي وعلى هذا فلا يتوجه اعتراض الشارح ايضا (قوله جهة الاشتراك بينهما) اي بين الفعل والحرف وهي الدلالة على معنى معرف لحال الغير قوله ونسبة في زمان معين هذا يقتضي ان الزمان ليس جزأ المدلول الفعل بل ظرف للنسبة وليس كذلك فالاولى ان يقول وهو الحدث والزمان المعين ونسبة الى موضوع ما وقوله في زمان معين ظاهر في الامر والماضى دون المضارع لاحتمال الحال والاسقبال الا ان يقال ان الوصف بالتعيين باعتبار ما تحقق من وقوع الفعل فتأمل (قوله كالحرف) اي في كونه موضوعا للشخصات بوضع عام كما بينه الشارح بمدلوله فكما ان الخ لكن ما افاده كلام الشارح من ان الفعل موضوع بوضع واحد لمجموع معناه مخالف لما ذكره المحققون من ان المشتقات موضوعة بوضعين موضوعة باعتبار مادتها وضعا نوعيا وموضوعة باعتبار هيئتها للشخصات وضعا عاما فضرر مثلا باعتبار مادته موضوع للحدث وموضوع باعتبار هيئته لكل نسبة ذلك الحدث الى فاعل ما في زمان معين فقوله الشارح بعد غير مستقيم اي على ما ذهب اليه اما على ما قاله غير من المحققين فهو مستقيم بالنظر اوضاع المادة فتأمل (قوله ولما كان الحدث الخ) اعلم ان الكلية ملزومة والاستقلال بالمفهومية لازم لها والاخبار بالشيء يتفرع عن استقلاله بالمفهومية لاعن كليته ولما كان ظاهر المصنف عكس

تفريع على عدم اثبات الغير كما اشار لذلك الشارح وفيه انه يلزم عليه تفريع الشيء على نفسه اذ كون اللفظ مخبرا عنه عبارة عن كون معناه مما ثبت له الغير كما افاد ذلك العصام (الذبيبة التاسع) قوله الفعل مدلوله الخ) قال بعضهم يجوز ان يراد بالفعل الفعل اللغوي اعني الحدث ومدلوله ما هو جزؤ منه كاضرب او يراد بالمدلول المدلول التضمني والضمير المضاف اليه راجع للفعل بالمعنى الاصطلاحي على طريق الاستخدام اه المراد منه وحينئذ لا يرد الاعتراض الآتي في الشارح قوله كالحرف الخ) هذا يفيد ان الشارح يدعي ان الفعل موضوع بوضع واحد باعتبار مجموع معناه لما ذكره وهو مخالف لما قدمناه من ان وضع المشتقات باعتبار مادتها نوعي واما باعتبار هيئتها فانها موضوعة للشخصات وضعا عاما فان هذا يفيد انها موضوعة بوضعين وقدم تحقيقه فارجع اليه قوله غير مستقيم

اي اعلى ما ذهب اليه اما على ما تقدم فهو مستقيم بالنظر للمادة كما علمت قوله ولما كان الخ) قال المحشي (ذلك)

هكذا وجدنا أكثر النسخ التي وقفها عليها والحق فيها اذا بدل لما لان الفاء لا تقع في جوابها اها قول في كلامه نظر من وجهين الاول ان قوله (١٠٥) والحق فيها اذا بدل لما يقتضي ان الفاء يقتزن بها جواب اذا لو كان غير

ذلك وهو تفرع الاخبار عن الكلية أعرض الشارح عن ذلك وجعل في كلام المصنف حذفاً أشار له بقوله ولما كان الى آخره وقوله مستقلاً بالمفهومية أي لكونه كلياً (قوله قد يتحقق في ذوات) أي ويتحقق جزئياته في ذوات لان الكلية لا يتحقق في الذوات بل المتحقق فيها انما هو جزئياته أو المراد ويتحقق في ذوات باعتبار تحقق جزئياته فيها (قوله فجاز الخ) جواب لما للمقدرة والفاء زائدة لان جواب لما لا يقتزن بالفاء اذا كان ماضياً (قوله عن شيء) أي من تلك الذوات التي نسب ذلك الحدث اليها (قوله وهو) أي الفعل وقوله بهذا الاعتبار أي باعتبار كون الحدث الذي هو جزؤ معناه يجوز نسبه الى أي واحد من الذوات التي يتحقق فيها ثم ان قوله وهو مبتدأ وقوله مسند خبر ودأما جهة القضية وقوله بهذا الاعتبار تمليل في المعنى للحكم وقوله اذا قد اعتبر الخ) علة لجهة القضية والاشارة بقوله ذلك راجعة للاسناد الدائم وكأنه قال والفعل مسند لاجل هذا الاعتبار واسناده على وجه الدوام لانه قد اعتبر في مفهومه الاسناد الدائم فلم يلزم اجتماع علتين على معلول واحد (قوله دون الحرف) قد تقدم ان الاستقلال بالمفهومية لازم للكلية فينفرع على كلية المعنى استقلاله بالمفهومية وينفرع على استقلاله صحة الاخبار بداله وينفرع على عدم الكلية عدم الاستقلال وينفرع على عدم الاستقلال عدم صحة الاخبار فاقيل في الفعل يقال عكسه في الحرف فقوله المصنف دون الحرف مخرج من الاستقلال نفي اللازم للكلية في الفعل أي دون الحرف فانه ليس بمستقل ويلزم من عدم استقلاله عدم كليته لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم والدليل على أن قول المصنف دون الحرف مخرج من الاستقلال قول الشارح واذا كان غير مستقل الخ فانه يدل على أن التعليل في كلام المصنف لعدم الاستقلال واذا علمت هذا تعلم أن المصنف قد اقتصر في كل من الفعل والحرف على ذكر الملزوم لان اقتصر في الفعل على الكلية وهي ملزومة للاستقلال واقتصر في الحرف على نفي الاستقلال أي نفي اللازم ونفي الملزوم نفي الملزوم فتأمل (قوله أي تعقل مدلول الحرف) أي تعقله في الذهن وكان الاولى أن يزيد مع التعقل التحقق أي في الخارج فيفسر التحصل بالاثنتين معا في عبارة الشارح أيضا كما ذكره حيث فسر التحصل بالتعقل ثم فسر التعقل بالتحصل ففسر المعلوم بالمجهول فلو قال الشارح أي تعقل مدلول الحرف في الذهن وتحققه في الخارج انما هو الخ) كان أولى (قوله بما يتحصل له) أي بالمتعلق الذي يتحصل أو متعلق يتحصل هو أي مدلول الحرف فالصلة والصفة جرت على غير من هي له وانما لم يبرز الضمير جريا على المذهب الكوفي والمراد بالتحصل

قوله بما يتحصل له) أي بمتعلق أو بالمتعلق الذي يحصل مدلول الحرف له أي باعتبار قوله يحصل صفة أو صلة جرت على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير الا أن يقال ان هذا جار على الذهب الكوفي

قوله فلا يتعقل لغيره (أى لا يتعقل إثباته لغيره لما تقدم من أن الإثبات للغير فرع الاستقلال) **التنبيه العاشر** **قوله** في ضمير الغائب قال العصام أى في تحقيق مفهومه هل هو (١٠٦) موضوع للجزئيات الحقيقية أو اضافية كما تقتضيه

الملاحظة والمعنى لأن تعقل مدلول الحرف إنما هو بالنسبة لمتعلق من صفة ذلك المتعلق أن معنى الحرف يلاحظ له أى لاجل ذلك المتعلق فهو يلاحظ لادناه بل لاجل تعرف وإفادة حال ذلك المتعلق (قوله أى بتبعية ما الخ) أى بتبعية متعلق يحصل أى يلاحظ مدلول الحرف له أى لذلك المتعلق أى لاجل تعرف حاله (قوله وإذا كان مدلول الحرف غير مستقل) أى في التعلق والتحقيق (قوله فلا يتعقل لغيره أى فلا يتعقل ثبوته لغيره لما مر من أن ثبوت للغير فرع الاستقلال) **قوله** التنبيه العاشر مبتدأ خبره محذوف أو بالعكس أى التنبيه العاشر هذا الذى نشرع فيه أو هذا الذى نشرع فيه التنبيه العاشر وقوله في ضمير الغائب خبر مقدم وقوله وفي كلية عطف عليه عطف تفسير وقوله نظر مبتدأ مؤخر فتعلق النظر بضمير الغيبة إنما هو من حيث كليته لا من حيث ذاته وإلى كون العطف تفسيرياً يشير الشارح في قوله فقد علم الخ حيث جعل النظر في الكلية لافى كل من المعاطفين (قوله وفي كلية) أى وفى الحكم عليه بالكلية فى الجملة أى فى بعض الأحوال وهو ما إذا كان راجعاً لأمركلى باعتبار توهم أنه موضوع لمفهوم المذكر الغائب (قوله عاماً) مرادف لما قبله فهو مؤكده (قوله فقد علم منه أن فى كلية الضمير) أى فى الحكم عليه بالكلية (قوله بطل) أى لأن الحكم بكليته مخالف لوضع الواضع ولا مستند له إلا التوهم المذكور على أن التوهم المذكور يتأتى فى الموصول والحرف لأن التوهم باب واسع (قوله كلياً) أى كافى قولك جاءنى إنسان فأكرمه وقوله كما يكون جزئياً أى كافى قولك جاءنى زيد فأكرمه (قوله والحكم الخ) جواب عما يقال لا نظر فى الحكم بكليته أو جزئيته لأنه على تقدير إذا حكمنا بكليته كان استعماله فى الجزئى مجازاً أو على تقدير إذا حكمنا بجزئيته كان استعماله فى الكلئى مجازاً (قوله والجزم بكليته وجزئيته) الواو بمعنى أو (قوله والحق أنه قد يكون الخ) اعترض بأن الأولى تقريره على ما قبله بالفاء واجب بان ترك التفرع إشارة إلى أن ما قاله حق ولو قطع النظر عما قبله ولم يتلفت إليه ولو فرع بالفاء لا فاد أن حقيقته قاصرة على النظر لما قبله (قوله أنه قد يكون كلياً) أى إذا كان مرجعه كلياً وقوله وقد يكون جزئياً أى إذا كان مرجعه جزئياً وعلى هذا فضمير الغائب موضوع للمشخصات بوضع وللأمر الكلى بوضع فهو مشترك وما مر من أن الضمير مطلقاً موضوع للمشخصات فهو مجازة للآتين على خلاف التحقيق (قوله نظراً إلى أن لغة عدوا الخ) أى نظر العداء لكونه هو الحق فى الواقع

لما ذكره اذ يجوز أن يكون المراد بقول الشارح إنما عده جزئياً أى اطلق عليه هذا اللفظ ولم (قوله) يطاق عليه لفظ الكلئى نظراً لما ذكره ولا شك أن عدد المضمرات من المعارف إنما سيناسبه ذلك

كثرة رجوعه للكلئيات وهى تبعاً للجوز أو موضوع لجزئيات مشخصة كسائر أخواته من الضمائر لينتظم فى سلك واحد ويؤخذ من كلام المحشى أن المعنى فى عده كاخويه جزئياً نظراً لمخالفته لهما فى كثير من المواضع وجعله مجازاً فيها تأباه الكثرة وعلى هذا تكون النسخ المنقولة عن المصنف متعددة وموداها واحد **قوله** وفى كليته أى الحكم بها فى الجملة وهو ما إذا كان راجعاً لأمركلى باعتبار توهم وضعه لما ذكر **قوله** فتأمل (قال العصام حتى يظهر لك أن القول بالتجوز أهون من فوت رعاية الطرد دأى طرد الباب وجعل الكل جزئيات **قوله** وجه النظر) هذان يفيدان العطف فى كلام المصنف للتفسير وليس كذلك لما تقدم لك **قوله** إنما عده جزئياً (قال المحشى أى حقيقياً ثم اوردان عده من المعارف لا يجوز لذلك لأن التعيين المتعبر فيها أعم من النوعى والشخصى ولا ضرورة تدعو

التنبيه الحادى عشر قوله الإشارة على التفرقة (ضمن الإشارة معنى التنبيه فعداها بعلى والافلا إشارة وما تصرف منها إنما تعدى إلى **قوله** بين الاسماء التى تشابه الحرف) أى وبين الحرف وحذفه لعل به على حدس إسرائيل تقيكم الحرأى والبرد **قوله** بمعنى (١٠٧) صاحب وعلو) أى وضما والمعتبر فى الكلية الموضوع له

(قوله والمصنف إنما عده) أى فى التقسيم من الجزئيات (قوله واعتبروا فيها) أى فى المعارف الجزئية أى الحقيقية (قوله ما وضع لشيء بينه) أى لشيء معين واعتز بأن عده من المعارف لا يتوقف على اعتبار الجزئية الحقيقية فيه وذلك لأن التعيين المتعبر فى المعارف أعم من النوعى والشخصى ألا ترى أن المعرف بلام الهد الخارجى معين بالشخص والمعرف بلام الهد الذى معنى معين بالنوع نحو داخل السوق إذا كان فى البلد أسواق فتأمل (قوله الإشارة على التفرقة) ضمن الإشارة معنى التنبيه فعداها بعلى والافلا إشارة حقها التعدى إلى (قوله بين الاسماء التى تشابه الحرف) أى وبين الحرف وحذفه لعل به اذ ليست التفرقة بين الاسماء المشابهة للحرف بعضها مع بعض بل بينها وبين الحرف (قوله من جهة إلى أخرى) متعلق بقوله تشابه الحرف (قوله لأنهما بمعنى صاحب وعلو) أى وضما وهما كليان والمعتبر فى الكلية المعنى الموضوع له وحينئذ فهما داخلان فيما مدلوله كلى (قوله الا فى جزئيين) أى الا فى معنيين جزئيين (قوله الذى هو صاحب والعلوى) أى مطلق صاحب ومطلق علو (قوله امروض الاضافة) علة للحصر المذكور أى لاجل الاضافة العارضة لهما لاجل التوصل بهما للوصف بالمضاف إليه (قوله فلا يكونان إلى أخرى) أى وإذا علمت أن مفهومهما الموضوعين له كلى وانهما لا يستعملان الا فى جزئيين تعلم انهما لا يكونان جزئيين بحسب الوضع بحسب الاستعمال (قوله كما تقول الانسان ذونطق) أى وكما تقول انسان فوق الارض وهذان مثالان لاستعمالهما فى الجزئيين الاضافيين اللذين هما كليان لأن صاحب النطق أخص من مطلق صاحب والعلو فوق الارض أخص من مطلق علو وصاحب النطق والمستعلى على الارض هو الانسان وهو جزئى اضافى لا ندراجة تحت الحيوان وهو فى ذاته كلى ومثال استعمالهما فى الجزئيين الاضافيين اللذين هما جزئيان حقيقيان نحو زيد ذونطق وزيد فوق السطح لأن زيد المصنف بالنطق والعلو على السطح جزئى اضافى لا ندراجة تحت الانسان رهو فى ذاته جزئى كلى حقيقى (قوله ولذا) أى ولأجل تحقيق استعمالهما فى الجزئى الاضافى غير الحقيقى كافى قولك الانسان ذونطق وفوق الارض (قوله لا يصح أن يحملا) أى فى قول المصنف وان كانا لا يستعملان الا فى جزئيين على الجزئى الحقيقى لاقتضائه عدم استعمالهما فى الجزئى الاضافى غير الحقيقى

ولا وجهه به بالنظر لما ذكره **قوله** ولذا أى ولتحقيق استعمالهما فى الجزئى الاضافى الذى هو أعم من الحقيقى لا يصح ما ذكر لاقتضائه عدم استعمالهما فى الجزئى الاضافى غير الحقيقى مع أنه ليس كذلك اذ يقال الانسان ذونطق كما مثل به الشارح

﴿التنبيه الثاني عشر﴾ قوله أي تناوب ﴿١٠٨﴾ بمضها (أشار به إلى أن لفظ بعض في كلام

مع انه ليس كذلك اذ يقال الانسان ذو نطق (قوله على ما يتبادر الخ) متعلق
بجمله أي أن الحمل على الجزئية الحقيقية وإن كان هو المتبادر من المقابلة بالكلية
لا يصح للاقتضاء المذكور (قوله اذ معنى الحرف جزئي) أي وهذه الاسماء
معناها الموضوعات لكلها وإنما عرضت لها الجزئية بحسب الاستعمال (قوله أي
تناوب بعضها الخ) أي وقوع بعضها موقع بعض وفي هذا الإشارة إلى أن بعضها
في كلام المصنف بالجور بدل من الالفاظ بدل بعض من كل وإن المبدل منه في نية
الطرح (قوله وإن قرئ) أي بعضها بالضم والاولى بالرفع لأن الضم من القلب
البناء وبعضها معرب لا مبنى (قوله على أن الجملة حال مؤكدة) أي لمافهم من
تعاور الالفاظ بمعنى تناوب بعضها مكان بعض أي وقوعها موقعه وانت خبير بأن
الشارح قد جعل بعضها فاعلا بواقعا لا مبتدأ وحيد فليست الحال جملة بل مفردة
وهي واقعا وأجيب بأن قول الشارح واقعا الخ حل معنى لا حل اعراب كما يشير
له قوله والمعنى تناوبها الخ (قوله اذ المعبر الوضع) أي المنظور إليه في الحكم بالكلية
والجزئية وغيرها مما تقدم كالعلمية والموصولية والحال الوضعي لا الاستعمالي
وهذا التنبيه كالدليل للتنبيه السابق (قوله ببعض الاوهام) الباء بمعنى في وأراد
بالاوهام الاذهان وليس المراد لوهم الطرف المرجوح المابل للظن (قوله من
المعاني) بيان لما أي انما هو باعتبار المعنى التي استعملت الالفاظ فيم فالصلة جرت على
غير من هي له لان ما واقعة على المعاني والمتصف بالاستعمال الالفاظ ولم يبرز جري على
المذهب الكوفي لأن النبس (قوله أن هذه الالفاظ الخ) كأنه أراد بالجمع ما فوق
لواحد والاكاف حق أن يقول ان هذين اللفظين وهما ذو والذي (قوله والموضوع
له في ذوا مركلي) أي وهو صاحب وحاصله ان الموضوع له في الذي الجزئيات
المستحضرة بقانون كلي وهو مفرد مذكروا الانحصار في زيد قرينة معينة للمراد
من تلك الجزئيات بخلاف زيد فانه موضوع لجزئي معين فزيد يصدق عليه تعريف
العلم الشخصي دون الذي وان اتحد المراد منهما وكذلك ذوق المثال وزيد وان اتحدا
في المراد منهما لكن الاول كلي والثاني جزئي (قوله في مثل هذه الصورة) أي وهي
ذو مال المراد به زيد نحو جاءني ذو علم وارتدت به عمرا وهذا آخر ما يسر الله جعه
من تقرير شيخنا العلامة المرحوم الشيخ علي الصعيدي العدوي عليه سبحانه
الرحمة والرضوان وأسأل الله الكريم المنان ذا الفضل والاحسان أن ينفع به
الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المصنف يجوز قراءته بالجور بدل بعض من كل قوله
على أن الجملة حال مؤكدة
أي لمافهم من تعاور الالفاظ
لأنه بمعنى تناوب بعضها
مكان بعض أي وقوعه موقعه
قوله اذ المعبر الوضع
أي المنظور إليه في الحكم
بالكلية والجزئية وغيرها
مما تقدم الحال الوضعي لا
الاستعمالي تأمل قال العلامة
العصام وهذا التنبيه كالدليل
للتنبيه السابق فاغن آياها
الناظر بما ذكرناه من طلب
مزيد فان فيه الكفاية لمن كان له
قلب أو ألقى السمع وهو شهيد
وجد في رياض مبانيه
واقطف أزهار معانيه
واجتل عرائس أبقار نكاته
ان كنت من أكفائها والا
فخل بينها وبين أهلها العارفين
بطرق أثباتها واسلك في
مطالعها سبيل الانصاف
ولا تبادر ان توهمت بخلا لا
بالاتلاف بل أصلح بعد
التأمل ان لم يسعف التأويل
وأجل ان اجتريعت في
هذا المقام لا يحمل التفصيل

والحمد لله الموفق للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله والاصحاب دائمين متلازمين إلى يوم المآب



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
KİTAP	B. Vehbi
Yeni Kopya No	
Eski Kopya No	869